الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف –المسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'Sila
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

اقتصاد كلي 1

موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إعداد:

د. يوسفي الحسين (أستاذ محاضر-ب-)
قسم العلوم الاقتصادية

د. حمريط عبد اللطيف (أستاذ محاضر-ب-)
قسم العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية: 2025-2026

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتوى	الصفحة
فهرس المحتويات	i
مقدمة	أ
المحور الأول: مدخل للنظرية الاقتصادية الكلية	13-1
المحور الثاني: قياس مستوى النشاط الاقتصادي	33-14
المحور الثالث: بيانات ونماذج قياس مؤشرات الاقتصاد الكلي الوطني والعالمي	43-34
المحور الرابع: التوازن الاقتصادي العام وفق النظرية الكلاسيكية	62-44
المحور الخامس: التوازن الاقتصادي العام وفق النموذج الكينزي البسيط (اقتصاد بقطاعين)	87-63
المحور السادس: التوازن الاقتصادي العام وفق النموذج الكينزي بإدراج الحكومة والقطاع الخارجي	107-88
خاتمة	108
قائمة المراجع	110-109

مقدمة

يعد الاقتصاد الكلي أحد الفروع الأساسية للعلوم الاقتصادية، إذ يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية في إطارها الشامل من خلال تحليل سلوك المتغيرات الكلية مثل الدخل الوطني، الاستهلاك، الاستثمار، التضخم، البطالة والنمو الاقتصادي. كما يسعى إلى تفسير آليات عمل الاقتصاد الوطني وتحديد العوامل المؤثرة في مستوى النشاط الاقتصادي والتوازن العام، فضلا عن دراسة السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار والنمو.

وتكتسي دراسة الاقتصاد الكلي أهمية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم، وما تفرضه من تحديات على صناع القرار في مجال إدارة الاقتصاد الوطني. لذلك أصبح من الضروري الإلمام بالمفاهيم والنماذج والأدوات التحليلية التي تساعد على فهم الظواهر الاقتصادية الكلية، وتفسير العلاقات القائمة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية.

تهدف هذه المطبوعة البيداغوجية إلى تقديم عرض منهجي ومتكامل لأهم المفاهيم والنماذج الأساسية في الاقتصاد الكلي، من خلال الجمع بين الجوانب النظرية والتحليلية والكمية، بما يتيح للطالب اكتساب الأسس العلمية اللازمة لفهم آليات عمل الاقتصاد على المستوى الكلي. كما تسعى إلى تبسيط المفاهيم الاقتصادية وتوضيحها بالاعتماد على النماذج النظرية والعلاقات الرياضية.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم تقسيم المطبوعة إلى ستة محاور رئيسية مترابطة. يتناول المحور الأول مدخل إلى النظرية الاقتصادية الكلية ومجالات اهتمامها وأهم متغيراتها، بينما يخصص المحور الثاني لقياس مستوى النشاط الاقتصادي من خلال دراسة أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية. أما المحور الثالث فيعالج البيانات والنماذج المستخدمة في قياس مؤشرات الاقتصاد الكلي على المستويين الوطني والعالمي. ويتناول المحور الرابع التوازن الاقتصادي العام وفق النظرية الكلاسيكية، في حين يركز المحور الخامس على التوازن الاقتصادي العام وفق النموذج الكينزي البسيط في اقتصاد يتكون من قطاعين. وأخيرا، يعالج المحور السادس التوازن الاقتصادي العام وفق النموذج الكينزي بإدراج الحكومة والقطاع الخارجي.

وتوجه هذه المطبوعة أساسا لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كما يمكن أن تشكل مرجعا مساعدا لكل المهتمين بفهم المبادئ الأساسية للاقتصاد الكلي وآليات تحليل الظواهر الاقتصادية المعاصرة. وقد روعي في إعداد هذه المطبوعة ملاءمة المحتوى مع البرامج الرسمية المعتمدة. وفي الختام، نأمل أن تشكل هذه المطبوعة مرجع بيداغوجي مساعد للطلبة، وأداة فعالة لدعم مسارهم الأكاديمي وتعزيز كفاءاتهم العلمية.

المحور الأول

مدخل للنظرية الاقتصادية الكلية

تمهيد

يعد علم الاقتصاد من أبرز العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة النشاط الاقتصادي وتحليل سلوك الأعوان الاقتصاديين في إطار التفاعلات القائمة بين الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك. وقد ازدادت أهمية هذا العلم في ظل التحولات الهيكلية التي تعرفها الاقتصادات المعاصرة وتعقد العلاقات الاقتصادية، مما جعله أداة أساسية لفهم الظواهر الاقتصادية وتفسيرها وتقييم السياسات الاقتصادية المختلفة.

ويشكل الاقتصاد الكلي أحد الفروع الرئيسية للنظرية الاقتصادية، حيث يركز على دراسة الأداء العام للاقتصاد من خلال تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية والعلاقات القائمة بينها، إضافة إلى تفسير الظواهر الاقتصادية على المستوى الكلي وتقييم آثار السياسات الاقتصادية على الاستقرار والنمو الاقتصادي. ويكتسي هذا المجال أهمية بالغة لكونه يوفر الإطار التحليلي الضروري لفهم ديناميكية الاقتصاد الوطني والدولي.

<u>أولا. تعريف علم الاقتصاد والمشكلةالاقتصادية والنظرية الاقتصادية</u>

أ. تعريف علم الاقتصاد

لقد تعددت تعاريف علم الاقتصاد وتنوعت، والمتتبع لتطور الفكر الاقتصادي يلاحظ أنه لم يستقر على تعريف موحد ومتفق عليه بين مختلف الاقتصاديين، ويرجع ذلك إلى اختلاف المدارس الفكرية وتباين الزوايا التي عولج من خلالها هذا العلم. حيث ركزت بعض الاتجاهات على مفهوم الثروة، في حين اهتمت اتجاهات أخرى بالحاجات الإنسانية بينما انصبت أخرى على عملية الإنتاج وتخصيص الموارد. وفي هذا السياق، برزت إسهامات عدد من الاقتصاديين الذين قدموا تعاريف كان لها أثر واضح في تطور هذا العلم، ومن أبرزها:

- **تعريف الاقتصادي الأمريكي "بول ساموبلسون (Paul Samuelson) "** الذي يرى بأن الاقتصاد هو العلم الذي يدرس كيفية اختيار الأفراد والمجتمع لطريقة استخدام الموارد الإنتاجية النادرة لإنتاج السلع المختلفة على مر الزمن وتوزيعها للاستهلاك الحالي والمستقبلي بين مختلف أفراد وفئات المجتمع.
- **تعريف الاقتصادي البولندي "أوسكار لانجه (Oskar Lange) "** والذي ينطلق من خلفية موضوعية ليعرف الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في القوانين الاجتماعية التي تحكم إنتاج وتوزيع الوسائل المادية الكفيلة بإشباع الحاجات الإنسانية.

انطلاقا مما سبق، تتجلى أهمية علم الاقتصاد في كونه نشأ استجابة لتنامي الحاجات الإنسانية وتطورها المستمر عبر الزمن، حيث تتزايد هذه الحاجات تنوعا وتعقيدا مع تقدم الإنسان وارتقائه في سلم الحضارة. ورغم ما أتاحه التطور العلمي والتكنولوجي من إمكانات لزيادة الإنتاج وتحسينه، فإن هذا التقدم يسهم بدوره في خلق حاجات جديدة باستمرار، مما يجعل عملية تزايد الحاجات عملية متجددة ومتصلة الحلقات لا تنتهي.

ب. المشكلة الاقتصادية

يمكن تحديد المشكلة الاقتصادية بأنها تتمثل في التناقض القائم بين محدودية الموارد الاقتصادية من جهة، ولا نهائية الحاجات الإنسانية وتعددها وتزايدها المستمر من جهة أخرى، وهو ما يفرض ضرورة التوفيق بين حاجات غير محدودة وموارد تتسم بالندرة النسبية. فلو كانت جميع الحاجات التي يطلبها أفراد المجتمع مماثلة للموارد المتاحة لما برزت المشكلة الاقتصادية أصلا.

في الواقع الاقتصادي، يسعى كل من الفرد والمجتمع إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الإشباع بأقل تكلفة وجهد ممكنين، غير أن هذا الهدف يظل مقيدا بحدود الموارد المتاحة، مما يجعل عملية الاختيار بين البدائل الاقتصادية أمرا حتميا. وتنشأ المشكلة الاقتصادية أساسا بفعل الندرة النسبية للموارد المادية والبشرية، ولا تكون قائمة في حالة الوفرة المطلقة.

كما أن معالجتها لا يمكن أن تتم على المستوى الفردي فقط، بل تتطلب تضافر الجهود الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية. وتتجلى هذه المشكلة في كيفية تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد النادرة من أجل إشباع الحاجات المتجددة والمتنوعة وقد تتفاقم حدتها في النظم الاقتصادية التي يغلب عليها الطابع الفردي والحرية الاقتصادية الواسعة مع محدودية تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي.

ج. النظرية الاقتصادية

تعد النظرية بصفة عامة، تبسيط مقصود للعلاقات القائمة بين مجموعة من المتغيرات، يهدف إلى فهم الآلية التي تعمل من خلالها هذه العلاقات وتفسير منطق تفاعلها. وانطلاقا من هذا الدور التفسيري، يعتمد علم الاقتصاد على النظريات بشكل واسع من أجل توضيح كيفية اشتغال المتغيرات الاقتصادية المختلفة وتبيان أثرها المتبادل بصورة مبسطة ومنهجية تساعد على تحليل الظواهر الاقتصادية وفهمها، حيث نميز بين:

- **النظرية الاقتصادية الكلية (الاقتصاد الكلي)**

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع، حيث تمثل النظرية الاقتصادية الكلية الإطار المرجعي العام الذي يعتمد عليه في تفسير هذا المستوى من التحليل. ويتم ذلك من خلال دراسة نظريات الطلب الكلي ونظريات العرض الكلي، بهدف تحديد عناصر ومحددات توازن الدخل، إضافة إلى تحليل مختلف الاختلالات الاقتصادية وسبل معالجتها.

كما يركز الاقتصاد الكلي أيضا على تحليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال استعراض مختلف الرؤى والمدارس الفكرية التي تناولت طبيعة وحجم ومستوى تدخل الدولة في الاقتصاد. وتعد مجموعة المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، الدخل الوطني أو الناتج الوطني وكذلك الادخار والاستثمار وغيره، من أبرز المؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي العام وتشكل محور أساسي في التحليل الكلي.

وفي هذا السياق، تبرز في الواقع الاقتصادي جملة من القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمعات والدول، إذ كثيرا ما يلاحظ أو يقرأ أن اقتصاد معين يعاني من اختلالات متعددة، من بينها البطالة وعدم توفر فرص العمل، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نصيب الفرد من الدخل، إضافة إلى تقلبات أسعار الصرف وتدهور قيمة العملات الوطنية واختلال ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، وغيرها من الظواهر الاقتصادية. كما تشمل هذه القضايا أيضا حالات الركود والانكماش الاقتصادي، أو الانتعاش والازدهار الاقتصادي.

إذ تعد هذه الظواهر أمثلة رئيسية لجوانب متعددة من قضايا الاقتصاد الكلي التي تواجه مختلف الدول، بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي ويهتم الاقتصاد الكلي بدراسة هذه القضايا وتحليلها بهدف تفسير العوامل والمحددات التي تؤثر في مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية وفهم ديناميكياتها.

- **النظرية الاقتصادية الجزئية (الاقتصاد الجزئي)**

يهتم هذا الفرع من علم الاقتصاد بدراسة السلوك الاقتصادي للوحدات الفردية، سواء كانت مستهلكين أو منتجين. وتمثل النظرية الاقتصادية الجزئية الإطار العام للتحليل الاقتصادي على المستوى الجزئي، حيث تتناول تحليل سلوك المستهلك وسلوك المنتج، إضافة إلى دراسة دوافع واتجاهات السلوك الاقتصادي للأفراد. كما تركز النظرية الاقتصادية الجزئية على مفاهيم المنفعة، سواء في إطارها التقليدي أو الحديث، في تفسير سلوك المستهلك، إلى جانب تناول نظريات تحديد أسعار السلع والخدمات، وأسعار عناصر الإنتاج، وتكاليف الإنتاج، وذلك في ظل مختلف هياكل وتنظيمات أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج.

- **الفرق بين النظرية الاقتصادية الكلية و النظرية الاقتصادية الجزئية**

يتمثل الفرق بين النظرية الاقتصادية الكلية والنظرية الاقتصادية الجزئية أساسا في مستوى التحليل الاقتصادي وطبيعة المتغيرات محل الدراسة. فبينما تهتم النظرية الاقتصادية الكلية بتحليل الأداء العام للاقتصاد من خلال دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية والعلاقات القائمة بينها، فإن النظرية الاقتصادية الجزئية تركز على دراسة السلوك الاقتصادي للوحدات الفردية، مثل المستهلكين والمنتجين، وتحليل كيفية اتخاذ قراراتهم داخل الأسواق الفردية.

كما يختلف المجالان من حيث نطاق التحليل؛ إذ ينصب اهتمام الاقتصاد الكلي على الظواهر الاقتصادية الإجمالية على مستوى الاقتصاد الوطني، في حين يعنى الاقتصاد الجزئي بتفسير آليات عمل الأسواق الجزئية والسلوك الفردي داخلها. وبذلك، يكمل كل من المجالين الآخر في تقديم رؤية شاملة لتحليل الظواهر الاقتصادية وفهمها.

<u>**ثانيا. السياسة الاقتصادية الكلية**</u>

أ. تعريف السياسة الاقتصادية الكلية

تعرف السياسة الاقتصادية بأنها مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة في المجال الاقتصادي، بهدف توجيه النشاط الاقتصادي من خلال توظيف مجموعة من الأدوات والوسائل المتاحة. وتستند هذه السياسة إلى آليات متعددة للتأثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أما أدوات السياسة الاقتصادية فهي متعددة ومتنوعة، من أبرزها: الضرائب، الإنفاق العمومي، معدلات الفائدة الكتلة النقدية، الأسعار وغيرها من الوسائل التي تستخدم للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي وتوجيهه، وتصنف السياسات الاقتصادية عادة وفق عدة معايير عدة أبرزها:

- **حسب الأهداف:** تنقسم إلى سياسات ظرفية وسياسات بنيوية .
- **حسب الوسائل:** تنقسم إلى سياسات مالية وسياسات نقدية .
- **حسب الاستراتيجيات:** تنقسم إلى سياسات تعتمد على جانب الطلب وسياسات تعتمد على جانب العرض .
- **حسب التوجهات الفكرية:** تنقسم إلى سياسات ليبرالية تقوم على تقليص تدخل الدولة، وسياسات تدخلية تقوم على دور نشط للدولة في النشاط الاقتصادي.

ب. أهم السياسات الاقتصادية الكلية

على الرغم من تعدد السياسات الاقتصادية وتنوع مجالات تدخلها، فإن أغلب التحليلات الاقتصادية تجمع على أن السياسة الاقتصادية الكلية ترتكز أساسا على سياستين محوريتين تستخدمان لمعالجة مختلف الاختلالات الاقتصادية، وهما:

- **السياسة المالية**

تعنى السياسة المالية باستخدام أدوات الميزانية العامة للدولة، ولا سيما الضرائب والإنفاق العمومي والتحويلات. حيث يؤدي تعديل معدلات الضرائب إلى التأثير في مستوى الطلب الكلي؛ إذ يترتب عن ارتفاعها انخفاض في النشاط الاقتصادي، في حين يؤدي تخفيضها إلى تنشيطه. وفي المقابل، فإن زيادة الإنفاق الحكومي والتحويلات تساهم في رفع الطلب الكلي ودعم النشاط الاقتصادي، بينما يؤدي تقليصها إلى آثار انكماشية على الاقتصاد.

- **السياسة النقدية**

تتولى البنوك المركزية في أغلب اقتصاديات العالم مهمة إدارة السياسة النقدية من خلال التحكم في عرض النقود حيث يؤدي التوسع في الكتلة النقدية إلى تنشيط النشاط الاقتصادي وارتفاع مستوى الناتج، وقد يصاحبه ارتفاع في المستوى العام للأسعار. كما تؤثر هذه السياسة أيضا في معدلات الفائدة، بما ينعكس على قرارات الاستثمار والاستهلاك ومختلف مكونات النشاط الاقتصادي.

ثالثا. النموذج الاقتصادي

أ. تعريف النموذج الاقتصادي

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه تمثيل مبسط للواقع الاقتصادي، يتكون من مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة في شكل معادلة أو مجموعة من المعادلات الرياضية، بهدف تفسير سلوك المتغيرات الاقتصادية وبيان طبيعة العلاقات القائمة بينها. وتعرف هذه المعادلات بالمعادلات الهيكلية، لأنها تعكس البنية الأساسية للنظرية الاقتصادية التي يقوم عليها النموذج.

ويعد النموذج الاقتصادي أداة تحليلية تساعد على تبسيط الواقع الاقتصادي المعقد وتمثيله في صورة رموز ومتغيرات كمية خلال فترة زمنية معينة، بما يسمح بفهم آليات عمل الاقتصاد أو أحد قطاعاته ودراسة التفاعلات بين مختلف المتغيرات الاقتصادية. ولكي يكون النموذج الاقتصادي قادرًا على تفسير الظواهر الاقتصادية وقياس العلاقات بينها بكفاءة، ينبغي أن تتوافر فيه مجموعة من الشروط، من أهمها:

- توافق متغيرات النموذج وعلاقاته مع منطق النظرية الاقتصادية التي يستند إليها.
- أن تعكس تقديرات النموذج وقيم متغيراته الواقع الاقتصادي بدرجة مقبولة من الدقة.
- إمكانية استخدام نتائج النموذج في تفسير الظواهر الاقتصادية واتخاذ القرارات والتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية.
- البساطة النسبية في عرض العلاقات الاقتصادية دون الإخلال بجوهر الظاهرة المدروسة.

وقد يتكون النموذج الاقتصادي من معادلة واحدة أو من مجموعة كبيرة من المعادلات المترابطة بحسب طبيعة الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة. ورغم أهمية النماذج الاقتصادية في التحليل والتفسير، فإنها لا تمثل الواقع الاقتصادي تمثيلا كاملا، وإنما تقدم صورة مبسطة وتقريبية له، إذ يصعب الإحاطة بجميع العوامل والمتغيرات المؤثرة في الواقع الاقتصادي. ومن الناحية الرياضية، يشترط لإمكانية حل النموذج والحصول على قيم محددة لمجهولاته أن يكون عدد المعادلات المستقلة مساويا لعدد المتغيرات أو المعلمات المراد تقديرها، بما يضمن وجود حل منطقي ومتسق لمعادلات النموذج

ب. أنواع النماذج الاقتصادية

تتنوع النماذج الاقتصادية تبعا لمعيار التصنيف المعتمد، وذلك وفقا لطبيعة العلاقات التي تمثلها، ودور الزمن فيها ونطاق التحليل الذي تتناوله، ومدى انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي. ومن أهم أنواع النماذج الاقتصادية ما يلي:

1. النماذج الساكنة والنماذج الحركية

يعتمد هذا التصنيف على الدور الذي يؤديه عنصر الزمن في بناء النموذج الاقتصادي. فقد يكون الزمن عنصر مؤثر في تفسير الظاهرة الاقتصادية، وقد يهمل في بعض الحالات إذا كان الهدف هو دراسة التوازن في لحظة زمنية معينة حيث نميز بين:

- **النماذج الساكنة (Static Models):** هي النماذج التي تدرس العلاقات الاقتصادية في فترة زمنية معينة دون الأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن أو فترات الإبطاء الزمني (Time Lags)، حيث تظهر جميع المتغيرات بقيمها الجارية في نفس الفترة، ويستخدم هذا النوع من النماذج لتحليل حالات التوازن الآني بين المتغيرات الاقتصادية.
- **النماذج الحركية (Dynamic Models):** هي النماذج التي تأخذ عنصر الزمن بعين الاعتبار عند تحليل العلاقات الاقتصادية، بحيث تتضمن متغيرات تعود إلى فترات زمنية مختلفة أو متغيرات متأخرة زمنيا. ويعد هذا النوع أكثر واقعية لأنه يسمح بدراسة تطور الظواهر الاقتصادية عبر الزمن وتحليل مسارات التكيف والتغير الاقتصادي.

2. النماذج الخطية والنماذج غير الخطية

يقوم هذا التصنيف على الشكل الرياضي الذي تأخذه العلاقات بين متغيرات النموذج، حيث نميز بين:

- **النماذج الخطية (Linear Models):** هي النماذج التي تظهر فيها المتغيرات من الدرجة الأولى فقط، بحيث تكون العلاقة بين المتغيرات علاقة خطية يمكن تمثيلها بيانيا بخط مستقيم. وتتميز هذه النماذج بالبساطة وسهولة التحليل والتقدير الإحصائي.
- **النماذج غير الخطية (Nonlinear Models):** هي النماذج التي تتضمن متغيرات مرفوعة إلى أساس أعلى من الدرجة الأولى أو تأخذ أشكالا رياضية غير خطية. وتستخدم هذه النماذج عندما تكون العلاقات الاقتصادية أكثر تعقيد ولا يمكن تمثيلها بصورة خطية، ومن أمثلتها الدوال التربيعية والأسية واللوغاريتمية.

3. النماذج الكلية والنماذج الجزئية

يعتمد هذا التصنيف على نطاق التحليل الاقتصادي ومدى شمولية النموذج، حيث نميز بين:

- **النماذج الكلية (Macroeconomic Models):** هي النماذج التي تتناول الاقتصاد الوطني ككل، من خلال دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية والعلاقات القائمة بينها. ومن أمثلتها نماذج الدخل الوطني، الاستهلاك، الاستثمار النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية وغيرها.
- **النماذج الجزئية (Microeconomic Models):** هي النماذج التي تركز على دراسة الوحدات الاقتصادية الفردية مثل المستهلك أو المنتج أو المؤسسة، وتحليل سلوكها الاقتصادي واتخاذها للقرارات المختلفة، ومن أمثلتها نماذج الطلب والعرض الخاصة بسلعة معينة، ونماذج سلوك المستهلك أو المؤسسة.

4. النماذج الاقتصادية المغلقة والمفتوحة

يقوم هذا التصنيف على مدى إدراج القطاع الخارجي ضمن النموذج الاقتصادي، حيث نميز بين:

- **النماذج الاقتصادية المغلقة (Closed Models):** هي النماذج التي تقتصر على دراسة العلاقات الاقتصادية الداخلية دون إدراج قطاع التجارة الخارجية أو التعاملات الاقتصادية مع بقية العالم، وبالتالي تفترض عدم وجود صادرات أو واردات.
- **النماذج الاقتصادية المفتوحة (Open Models):** هي النماذج التي تأخذ بعين الاعتبار القطاع الخارجي من خلال إدراج متغيرات التجارة الخارجية، الصادرات والواردات، حركة رؤوس الأموال وأسعار الصرف. وتعد هذه النماذج أكثر ملاءمة لتحليل الاقتصادات المعاصرة التي تتسم بدرجة عالية من الانفتاح والتكامل الاقتصادي الدولي.

وبصفة عامة، يختلف اختيار نوع النموذج الاقتصادي باختلاف طبيعة الظاهرة المدروسة والأهداف المرجوة من التحليل، حيث يسعى الباحث إلى اختيار النموذج الذي يوفر أفضل تمثيل ممكن للواقع الاقتصادي ويساعد على تفسيره والتنبؤ بتطوراته المستقبلية.

رابعا. المتغيرات والبارامترات

تعد المتغيرات والبارامترات (المعالم) اللبنات الأساسية لبناء وصياغة النماذج الاقتصادية، وفهم الفرق الدقيق بينهما يعد أمر مهم لتحليل السلوك الاقتصادي واستقراء نتائج السياسات الاقتصادية.

أ. المتغيرات الاقتصادية (Economic Variables)

المتغير هو أي ظاهرة كمية أو وصفية قابلة للقياس وتتغير قيمتها من وقت لآخر أو من حالة إلى أخرى داخل النموذج الاقتصادي، وتنقسم المتغيرات في الاقتصاد الكلي والجزئي إلى نوعين رئيسيين:

- **المتغيرات الداخلية (Endogenous Variables):** هي المتغيرات التي يتم تحديد قيمتها من داخل النموذج الاقتصادي نفسه نتيجة لتفاعل أجزائه. في نموذج التوازن العام للسوق مثلا يعد "السعر التوازني" و"الكمية التوازنية" متغيرين داخليين لأنهما يتحددان بناء على تقاطع دالتي العرض والطلب.
- **المتغيرات الخارجية (Exogenous Variables):** هي المتغيرات التي تأتي قيمها من خارج النموذج، أي أنها تفرض على النموذج كمعطيات ثابتة ولا يتأثر سلوكها بالمتغيرات الداخلية، ولكنها تؤثر فيها بشكل مباشر، ومن أمثلتها الإنفاق الحكومي، الضرائب...

ب. البارامترات (Parameters)

البارامترات هي قيم ثابتة (في الأجل القصير أو في سياق دراسة حالة معينة) تعبر عن طبيعة وحجم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وهي تشكل "الهيكل" الرياضي للنموذج، وتحدد مدى استجابة متغير ما لتغير متغير آخر (أي تقيس المرونات أو الميول). في دالة الاستهلاك الكينزية الشهيرة مثلا والتي تكتب على النحو التالي:

$$C = \alpha + \beta Y_d$$

فإن الاستهلاك C والدخل المتاح Y_d هما متغيران أما α و β فهما بارامترات أو معلمات النموذج.

خامسا. الرصيد والتدفق

يعد مفهوما الرصيد والتدفق من المفاهيم الأساسية في التحليل الاقتصادي، إذ يساعدان على فهم طبيعة المتغيرات الاقتصادية وطرق قياسها. وعلى الرغم من بساطة التمييز بينهما فإن الخلط بينهما قد يؤدي إلى أخطاء في تفسير الظواهر الاقتصادية وتحليلها.

ويقصد بالرصيد (Stock) كمية تقاس عند لحظة زمنية محددة، أي أنها تعبر عن حجم متغير معين في نقطة زمنية معينة. ومن أمثلة ذلك: رصيد رأس المال، حجم الثروة، رصيد النقود، أو حجم الدين العام في تاريخ معين.

أما التدفق (Flow) فهو كمية تقاس خلال فترة زمنية معينة كالشهر أو السنة، إذ يعبر عن مقدار التغير أو الحركة التي تحدث خلال تلك الفترة، ومن أمثلة ذلك: الدخل، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، والصادرات والواردات.

وتوجد علاقة وثيقة بين الرصيد والتدفق، حيث إن التدفقات تؤدي إلى تغير الأرصدة بمرور الزمن. ويعد الاستثمار ورصيد رأس المال من أكثر الأمثلة استخداما لتوضيح هذه العلاقة في الاقتصاد. فالاستثمار يمثل تدفق اقتصادي يقاس خلال فترة زمنية معينة، بينما يمثل رأس المال رصيد يقاس عند نقطة زمنية محددة. ويؤدي الاستثمار إلى زيادة رصيد رأس المال من خلال إضافة أصول رأسمالية جديدة، مثل الآلات والمعدات والمباني. وفي المقابل، يتعرض رأس المال القائم إلى التآكل أو الاهتلاك نتيجة الاستخدام والتقادم، وهو ما يؤدي إلى انخفاض رصيده.

وعليه، فإن التغير في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية معينة يتحدد من خلال الفرق بين حجم الاستثمار الجديد وقيمة الاهتلاك. وبصفة عامة، كلما زاد تدفق الاستثمار الصافي ارتفع رصيد رأس المال في الاقتصاد، والعكس صحيح ومن ثم فإن فهم العلاقة بين التدفقات والأرصدة يعد أمر ضروري لتحليل العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية وتفسير تطورها عبر الزمن.

سادسا. المعادلة السلوكية، التعريفية والتوازنية

تصنف المعادلات الرياضية المستخدمة في بناء النماذج الاقتصادية إلى ثلاثة أنواع رئيسية، لكل منها دور وظيفي محدد في تفسير الظواهر واختبار السياسات.

أ. المعادلات السلوكية: تصف هذه المعادلات السلوك الاقتصادي للفاعلين الاقتصاديين (مستهلكين، منتجين مستثمرين...)، وتوضح كيفية استجابة متغير معين للتغيرات في متغيرات أخرى بناء على الفرضيات النظرية. وتعتمد هذه المعادلات على التقدير القياسي (الإحصائي) لأنها قابلة للتغير بتغير سلوك الأفراد أو البيئة الاقتصادية. كأن نفترض أن التغير في الدخل يؤثر على قرارات الأفراد الاستهلاكية فهذا يعني أن الاستهلاك هو دالة تابعة للدخل، بمعنى أن سلوك الاستهلاك يعتمد على سلوك الدخل.

ب. المعادلة التعريفية: هي المعادلة التي تعرف بمتغير انطلاقا من متغير أو متغيرات أخرى، وهي معادلات صحيحة دائما وبشكل مطلق بحكم التعريف المحاسبي أو المنطقي، ولا تحتاج إلى إثبات سلوكي أو اختبار إحصائي، حيث يتطابق طرفا المعادلة في جميع الأوقات والمستويات. كأن نقول مثال أن الطلب الكلي AD يساوي مجموع طلب قطاع العائلات C وقطاع الأعمال I والقطاع الحكومي G أي أن:

$$AD = C + I + G$$

ج. **المعادلة التوازنية:** هي المعادلات التي تحدد الشروط اللازمة لاستقرار النظام الاقتصادي عند نقطة معينة، وهي لا تتحقق دائما بل تعبر عن حالة مستهدفة تتساوى فيها القوى المتعارضة في السوق (مثل العرض والطلب)، وإذا تحققت فلا يوجد دافع داخلي لتغيير الوضع ما لم يحدث صدمة خارجية. الهدف منها إيجاد قيم التوازن للمتغيرات الداخلية في النموذج، ومثال ذلك شرط التوازن في اقتصاد بسيط مغلق:

$$S = I$$

حيث يشترط التوازن تساوي الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط .

سابعا. التوازن الاقتصادي الكلي

يتحقق التوازن الاقتصادي الكلي عند تعادل قوى النشاط الاقتصادي المتمثلة في العرض الكلي والطلب الكلي في المجتمع. وبصيغة أخرى، هو الحالة التي تتساوى فيها تدفقات الإنتاج (الناتج المحلي الإجمالي) مع تدفقات الإنفاق الكلي، بحيث لا يكون هناك دافع لدى المنتجين لزيادة الإنتاج أو خفضه. ويمكن التعبير عن هذا التوازن من خلال مدخلين رئيسيين:

أ. تعادل العرض الكلي AS والطلب الكلي AD : حيث يشمل العرض الكلي إجمالي السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة، في حين يمثل الطلب الكلي إنفاق كافة القطاعات الاقتصادية (المستهلكون، المستثمرون، الحكومة والعالم الخارجي) أي:

$$AS = AD$$

ب. تعادل التسرب والحقن (Leakage and Injection): وهي صيغة توازنية مشتقة تفترض توازن التدفقات المالية حيث يتساوى مجموع المدخرات (S) والضرائب (T) والواردات (M) كعناصر تسرب من الدورة الاقتصادية مع مجموع الاستثمار (I) والإنفاق الحكومي (G) والصادرات) (X) كعناصر حقن في الدورة أي:

$$S + T + M = I + G$$

ثامنا. أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

تسعى الدولة من خلال أدوات السياسة الاقتصادية (المالية والنقدية) إلى توجيه الاقتصاد نحو توازن مرغوب يحقق الرفاهية الاستقرارية. وتتلخص هذه المساعي في أربعة أهداف كبرى صاغها الاقتصادي البريطاني نيكولاس كالدور فيما

يعرف بـ "**المربع السحري لكالدور** (**Kaldor's Magic Square**) "، وقد وصف بالسحري نظرا لصعوبة تحقيق الأهداف الأربعة معا وبشكل متزامن:

أ. النمو الاقتصادي المستقر والمستدام: يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة المستمرة في الطاقة الإنتاجية من السلع والخدمات لاقتصاد ما، فهو عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مما يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي تحسن قدرته الشرائية وبالتالي مستوى معيشة الأفراد.

ب. التشغيل الكامل (الاستخدام التام): يقصد بالتشغيل الكامل نظريا استخدام جميع موارد المجتمع استخداما كاملا وأمثلا ومن ثم الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر، وهو هدف يصعب الوصول إليه في الواقع العملي وهذا ما يجعلنا نقبل وجود معدل بطالة عادي أو طبيعي وذلك بربطه بمعدل النمو والتضخم...الخ.

ج. التوازن في ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلها ا لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة. فإذا تجاوز مقدار المعاملات المقيدة كبنود سالبة مجموع المعاملات المقيدة كبنود موجبة فإن ذلك يعني حصول عجزا في ميزان المدفوعات، ولابد للدولة هنا اتخاذ إجراءات تصحيحية وإلا ضاعت مكاسبها من التجارة الدولية.

د. التحكم في معدلات التضخم: والذي يعبر عن الارتفاع المستمر والمتواصل للأسعار، حيث يرى كالدور من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم 0%، حيث أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية وبالتالي فقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية.

تاسعا. أهمية التحليل الاقتصادي الكلي

إن التحليل الاقتصادي الكلي له أهمية كبيرة في كافة المجالات وللعديد من الدارسين لعلم الاقتصاد وهو يعتبر من الركائز الأساسية لفهم طبيعة عمل الاقتصاد على المستوى الكلي، إذ يهتم بدراسة المتغيرات الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة، ومستويات التضخم، وميزان المدفوعات، ومن خلال تحليل هذه المؤشرات، يمكن تشخيص الوضعية الاقتصادية لأي دولة وتحديد ما إذا كانت تمر بمرحلة نمو، أو ركود، أو تضخم، الأمر الذي يساعد على فهم أسباب الاختلالات الاقتصادية.

كما يلعب التحليل الاقتصادي الكلي دور محوري في رسم السياسات الاقتصادية، حيث تعتمد عليه الحكومات في وضع السياسات المالية من خلال تحديد مستويات الإنفاق العام والضرائب، كما تعتمد عليه البنوك المركزية في توجيه السياسات النقدية كضبط عرض النقود وأسعار الفائدة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فضلا عن أنه يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي العام من خلال دراسة العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي وكذلك بين الادخار والاستثمار، مما يساعد على الحد من التقلبات الاقتصادية مثل التضخم والركود كما يعد أداة فعالة للتنبؤ بالأزمات الاقتصادية من خلال تحليل الاتجاهات الاقتصادية والبيانات التاريخية، وهو ما يسمح باتخاذ إجراءات استباقية للتقليل من آثار هذه الأزمات.

ولا تقتصر أهميته على الجانب الحكومي فقط، بل تمتد لتشمل المستثمرين والمؤسسات الاقتصادية، حيث يساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بالاستثمار والإنتاج والتوسع. وفي النهاية، فإن الهدف الأساسي للتحليل الاقتصادي الكلي يتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وضمان استقرار الأسعار وتقليل معدلات البطالة، وهو ما يعكس دوره الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

عاشرا. صعوبات التحليل الاقتصادي الكلي

يواجه التحليل الاقتصادي الكلي العديد من المشاكل تترجم في الواقع العملي مجموعة من الصعوبات، من بينها.

أ. **مشكل التجميع:** من الخطأ معاملة العناصر الاقتصادية عند التجميع على أنها عناصر متجانسة في حين هي ليست كذلك، فمثلا عند زيادة الاستهلاك الوطني لا يعني بالضرورة زيادة استهلاك كل فرد من أفراد المجتمع، وبالتالي فإن المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن لها بسهولة تغطية التغيرات التي تحدث في الوحدات العاملة في الاقتصاد الوطني والتي تتكون منها هذه المتغيرات الاقتصادية.

ب. **مشكل الأوساط الحسابية:** حيث أن بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالاستهلاك الوطني مثلا يمكن تقديره بسهولة عن طريق جمع استهلاك أو إنفاق كل فرد، لكن ماذا سنفعل مع المتغيرات الأخرى كمعدل الفائدة، حيث تختلف معدلات الفائدة عن بعضها البعض، في هذه الحالة يتم أخذ الأوساط الحسابية لمعدلات الفائدة، وبما أن الوسط الحسابي يتأثر بالقيم الكبيرة ولهذا السبب فمعدل الفائدة لا يمثل معدل الفائدة تمثيلا دقيقا، ونفس الشيء يقال عن المتغيرات الأخرى.

ت. **مشكل التركيب (خطأ التركيب):** حيث أنه في الأدبيات الاقتصادية يكون ارتفاع سعر سلعة واحدة له نتائج اقتصادية تختلف كثيرا عن النتائج التي يحدثها ارتفاع أسعار السلع كلها، كما أن ارتفاع الدخل لشخص واحد له آثار اقتصادية تختلف عن الآثار الناجمة عن ارتفاع دخول كل أفراد المجتمع، كما أن قرار شخص ما بزيادة مدخراته له أيضا آثار اقتصادية تختلف كثيرا عن الآثار الناجمة عن زيادة مدخرات كل الأفراد وغيرها.

ث. **من بين الصعوبات الأخرى، نجد ما يلي:**

- تعقيد الظواهر الاقتصادية بسبب تداخل عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية (النمو، التضخم، البطالة) يجعل التحليل صعبا.
- نقص ودقة البيانات الإحصائية وتأخر صدور البيانات أو عدم دقتها يؤثر على صحة النتائج، خاصة في الدول النامية.

- صعوبة التنبؤ بسبب عدم اليقين والتغيرات المفاجئة مثل الأزمات الاقتصادية أو الصدمات الخارجية.
- الاعتماد على فرضيات مبسطة النماذج الاقتصادية تفترض شروطا مثالية قد لا تعكس الواقع الحقيقي.
- تأثير العوامل الخارجية مثل الأزمات العالمية، تقلب أسعار النفط، والتغيرات السياسية.

المحور الثاني

قياس مستوى النشاط الاقتصادي

تمهيد

تعد عملية قياس النشاط الاقتصادي من الركائز الأساسية في التحليل الاقتصادي الكلي، إذ تمكن من فهم الأداء العام للاقتصاد الوطني وتقييم مستويات النمو والاستقرار الاقتصادي. ولا يقتصر اهتمام الاقتصاد الكلي على دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية، بل يتجاوز ذلك إلى تحليل النشاط الاقتصادي في مجمله من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية التي تعكس مستويات الإنتاج والدخل والأسعار والتبادلات الاقتصادية بين مختلف القطاعات.

ويمثل هذا المحور مدخلا أساسيا لفهم الحسابات القومية باعتبارها الإطار المرجعي لقياس النشاط الاقتصادي. ويهدف إلى تزويد الطالب بالأسس النظرية والمنهجية اللازمة لفهم البنية العامة للاقتصاد الوطني وآليات عمله، وذلك من خلال التعرف على الأعوان الاقتصاديين وأدوارهم المختلفة، وتحليل نموذج التدفق الدائري للدخل الذي يبرز العلاقات المتبادلة بين مختلف القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى دراسة أساليب قياس الناتج الداخلي الخام ومؤشرات الأسعار ودورها في تقييم الأداء الاقتصادي.

<u>أولا. ما لمقصود بالنشاط الاقتصادي</u>

النشاط الاقتصادي هو مجموعة من الأفعال المنظمة التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات والدولة بهدف توظيف الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتبادلها واستهلاكها، بما يحقق إشباع الحاجات الإنسانية ويدعم تحقيق النمو والرفاهية الاقتصادية في المجتمع.

<u>ثانيا. أعوان (قطاعات) النشاط الاقتصادي والأسواق التي يلتقي فيها الأعوان</u>

أ. أعوان (قطاعات) النشاط الاقتصادي

يتكون الاقتصاد عادة من أربعة قطاعات على الأقل وهي:

- **القطاع العائلي (قطاع الأسر)**

يمثل هذا القطاع المستهلكين الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الاقتصادية الأخرى لإشباع حاجاتهم المختلفة. كما يُعد المالك الأساسي لعناصر الإنتاج المتمثلة في العمل والأرض ورأس المال. ويحصل القطاع العائلي على دخله من خلال تقديم هذه العناصر إلى المؤسسات الإنتاجية مقابل أجور ورواتب وإيجارات وفوائد وأرباح. ويعرف الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع على السلع والخدمات الاستهلاكية باسم الإنفاق الاستهلاكي (Consumption Expenditure).

- **القطاع الإنتاجي (قطاع الأعمال)**

يتكون هذا القطاع من المؤسسات والشركات التي تتولى إنتاج السلع والخدمات باستخدام عناصر الإنتاج التي توفرها الأسر. وفي مقابل استخدامها لهذه العناصر، تدفع المؤسسات مكافآت مختلفة لأصحابها على شكل أجور ورواتب

وفوائد وإيجارات وأرباح. ويُطلق على الإنفاق الذي يوجهه هذا القطاع إلى شراء السلع الرأسمالية وتوسيع الطاقة الإنتاجية اسم الإنفاق الاستثماري (Investment Expenditure).

- **القطاع الحكومي**

يشمل مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية التي تتولى توفير الخدمات العامة والمرافق الأساسية التي قد لا يوفرها القطاع الخاص بالكفاءة المطلوبة، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. كما يقوم بدفع التحويلات الاجتماعية كالإعانات والمساعدات للفئات المستحقة، إضافة إلى شراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال. ويعرف ما تنفقه الحكومة على السلع والخدمات العامة بـ الإنفاق الحكومي (Government Expenditure)، ويتم تمويله أساسا من خلال الضرائب والرسوم والإيرادات العامة الأخرى.

- **القطاع الخارجي**

يمثل العلاقة الاقتصادية بين الاقتصاد المحلي وبقية اقتصادات العالم. ويشمل الصادرات، وهي السلع والخدمات التي يبيعها الاقتصاد المحلي للخارج، والواردات، وهي السلع والخدمات التي يشتريها من الدول الأخرى. ويقاس أثر هذا القطاع من خلال صافي الصادرات (Net Exports: NX) الذي يساوي الفرق بين قيمة الصادرات (X) وقيمة الواردات (M).

ب. الأسواق التي يلتقي فيها الأعوان

- **سوق عوامل الإنتاج (Factor Market)**

هو السوق الذي تباع وتشترى فيه خدمات عوامل الإنتاج التي تستخدمها المؤسسات لإنتاج السلع والخدمات، وتشمل العمل (Labour)، رأس المال (Capital)، الأرض/الطبيعة (Land) التنظيم والإدارة (Entrepreneurship) أما عن الأطراف في هذا السوق فهي:

- **العائلات (الأفراد):** جهة العرض لأنها تملك عوامل الإنتاج وتقدم خدماتها.
- **المؤسسات (قطاع الأعمال):** جهة الطلب لأنها تحتاج عوامل الإنتاج لإنتاج السلع.

- **سوق السلع والخدمات (Goods and Services Market)**

هو السوق الذي تتاع فيه السلع النهائية والخدمات التي تنتجها المؤسسات، ويكون فيه:

- **المؤسسات (قطاع الأعمال):** جهة العرض لأنها تنتج وتبيع السلع والخدمات.
- **الأفراد (العائلات) والحكومة والقطاع الخارجي:** جهة الطلب لأنها تشتري تلك السلع والخدمات للاستهلاك أو الاستثمار.

ثالثا. دائرة التدفق النقدي للدخل

هو نموذج اقتصادي يبين العلاقات المتشابكة بين قطاعات الاقتصاد الكلي. أي كيفية تدفق الدخل والموارد بين مختلف القطاعات الاقتصادية ويظهر كيف تتفاعل هذه المكونات مع بعضها البعض. يعد هذا النموذج أساسيا لفهم كيفية عمل الاقتصاد بشكل عام وكيف تؤثر التغيرات في قطاع واحد على القطاعات الأخرى.

أ. دائرة التدفق النقدي في اقتصاد مكون من قطاعين

لأجل تبسيط فكرة التدفق الدائري للدخل وشرح العلاقة بين الناتج المحلي والدخل المحلي والإنفاق الكلي، يمكن اعتماد الفروض التالية:

- وجود اقتصاد كلي بسيط يتكون قطاعين فقط هما القطاع الاستهلاكي العائلي (الأفراد والأسر في المجتمع) والقطاع الإنتاجي (رجال الأعمال والمنتجين)، حكومي، أي لا يوجد قطاع حكومي ولا قطاع خارجي.
- لا يوجد ادخار خاص، أي أن القطاع العائلي ينفق دخله كله ولا شيء يبقى شيء للادخار.
- أن القطاع العائلي هو مصدر عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية. حيث يقدم هذا القطاع عناصر الإنتاج الأربعة.
- التأكيد على البديهية التالية: كل دينار ينفقه كل شخص يساوي دخل شخص آخر ويساوي قيمة السلعة أو الخدمة المنتجة. وعلية يمكن توضيح حلقة التدفق الدائري للدخل بين القطاع لعائلي وقطاع الأعمال كالتالي:

الشكل رقم 1: دائرة التدفق النقدي في اقتصاد بسيط (قطاعين مع عدم وجود ادخار-تسرب-)

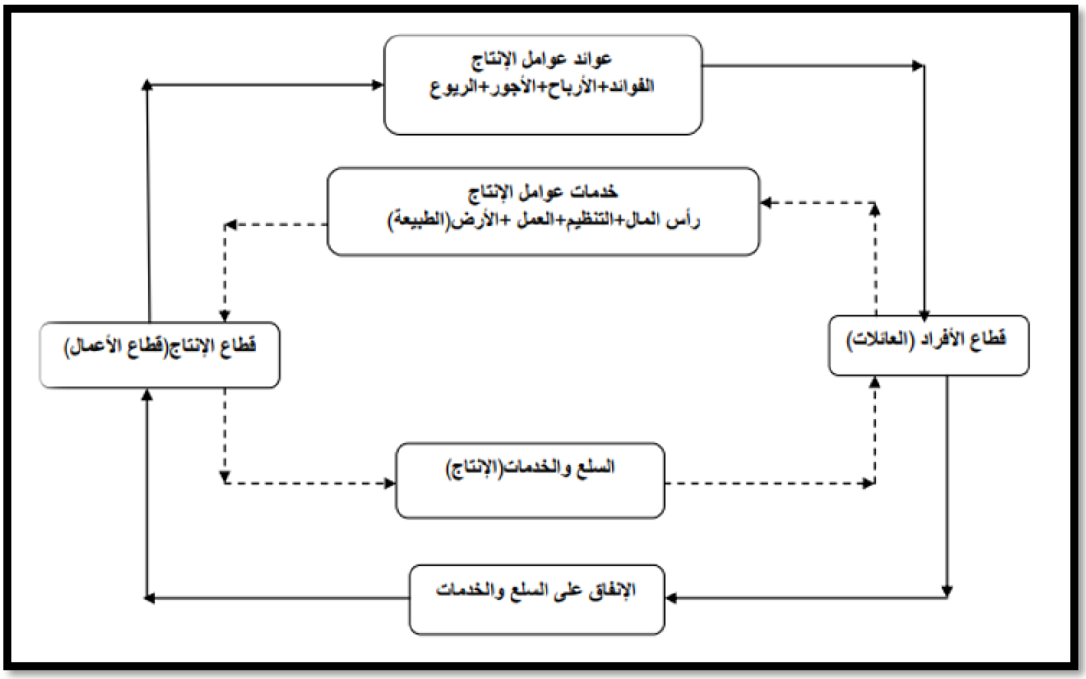

التدفقات الأساسية في الحلقة:

- **<u>تدفق حقيقي</u>**: يعبر عنه بالخط المتقطع، يتمثل في تدفق الموارد (عنصر العمل) المقدم للشركات من قبل الأسر وكذلك السلع والخدمات التي تنتجها الشركات وتستهلكها الأسر.
- **<u>تدفق مالي (نقدي):</u>** يعتبر عنه بالخط المتواصل، يتمثل في تدفق الدخل حيث تقوم الشركات بدفع الأجور للأسر والأسر تنفق أي تدفع المال للشركات لشراء السلع والخدمات).

إن عدم وجود تسرب في هذا الاقتصاد البسيط، يعني أن كل ما تكسبه الأسر يعاد إنفاقه في الحصول على سلع وخدمات نهائية وكل ما تحصل عليه قطاع الأعمال يستخدم لدفع أجور العمال، وبالتالي يضل الاقتصاد متوازنا. لكن في الواقع قد لا ينفق الأفراد كل دخولهم بحكم أن الافراد بعد اشباع رغباتهم من السلع الاستهلاكية سيميلون الى الادخار ومنه سيصبح الادخار كمجال لتسرب الدخل خارج الدائرة الاقتصادية وبالتالي سيحدث خلل في النموذج أي حاله لا توازن، حيث أن مجالات التسرب كثيره وتؤثر سلبا في هذه الحالة على التوازن الاقتصادي، وبالتالي قد يصبح الادخار مصدرا لاختلال التوازن. هنا يبرز دور القطاع المالي الذي يلعب دار الوسيط أو حلقه الوصل ما بين المقترضين والمقرضين ويمكن توضيح هده الحالة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 2: دائرة التدفق النقدي في اقتصاد بسيط (قطاعين مع وجود ادخار-تسرب-)

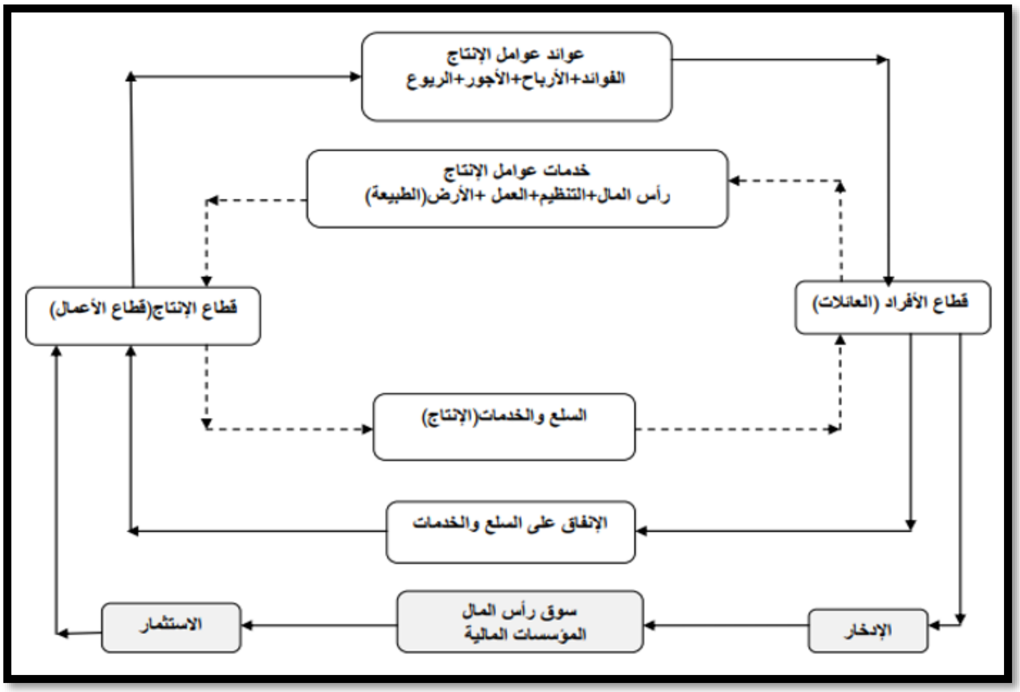

من خلال الشكل أعلاه يمكن توضيح عمليات التدفق الحقيقي والنقدي كما يلي:

- **المعاملة الاولى:** يوفر القطاع العائلي خدمات عوامل الإنتاج من عمل، رأس مال، تنظيم وأرض لقطاع الأعمال؛

- **المعاملة الثانية:** يدفع قطاع الأعمال عوائد تلك العوامل لقطاع العائلات والمتمثلة في الأجور والأرباح الفوائد والريوع والتي تمثل الدخل المحلي؛
- **المعاملة الثالثة:** يتم مزج عوامل الإنتاج من قبل قطاع الأعمال للحصول على سلع وخدمات من بينها سلع استهلاكيه توجه لقطاع العائلات وسلع استثماريه توجه لقطاع الأعمال حيث يوفر قطاع الأعمال سلع وخدمات نهائية لقطاع العائلات؛
- **المعاملة الرابعة:** قطاع العائلات سيدفع مقابل تلك السلع والخدمات جزءا من دخله على شكل إنفاق استهلاكي شخصي والجزء الآخر يتم ادخاره في المؤسسات المالية ليحول إلى استثمارات.

ب. دائرة التدفق النقدي في حالة ثلاثة قطاعات (اقتصاد مغلق)

بدخول القطاع الحكومي إلى دائرة التدفق النقدي للدخل تصبح الحلقة بثلاثة قطاعات، حيث يعمل القطاع الحكومي على توفير المشاريع والمرافق الأساسية وتنظيم مختلف المعاملات بين الأعوان الاقتصاديين. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 3: دائرة التدفق النقدي في حالة ثلاث قطاعات

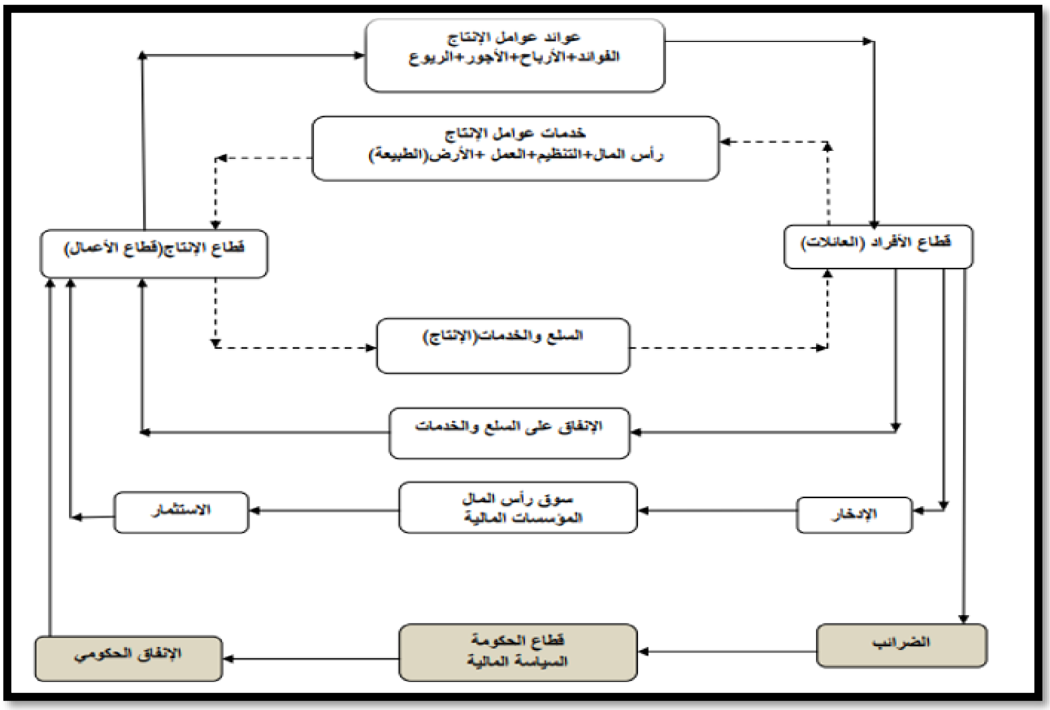

ج. دائرة التدفق النقدي في حالة أربعة قطاعات (اقتصاد مفتوح)

إن تبادل السلع والخدمات المنتجة محليا مع دول أخرى يولد تدفقا حقيقيا يسمى الصادرات، وبالمقابل يقوم الاقتصاد المحلي بشراء سلع وخدمات غير متوفرة محليا من دول أخرى يستفيد منها القطاع العائلي وقطاع الأعمال

حيث يولد ذلك تدفقا حقيقيا يسمى الواردات والفرق بين الصادرات والواردات ينتج عنه ما يسمى صافي الصادرات ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم 4: دائرة التدفق النقدي في حالة أربعة قطاعات

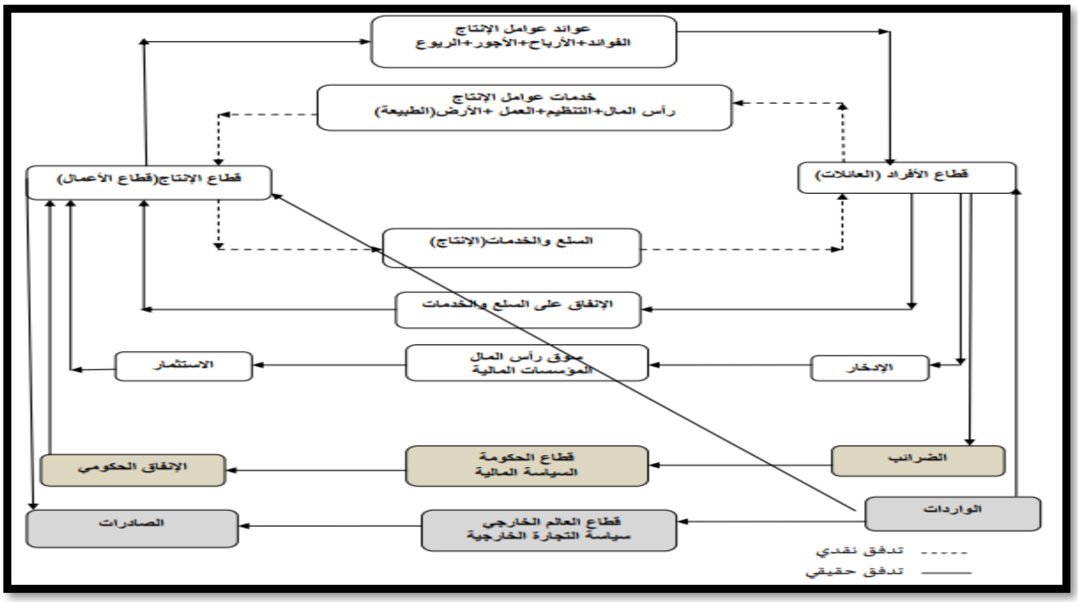

يمكن تلخيص مختلف العمليات السابقة كما يلي:

- يقوم القطاع العائلي بإنفاق جزء من دخله الذي تم الحصول عليه من قطاع الأعمال من أجل شراء السلع والخدمات المختلفة؛
- جزء من دخل قطاع الأعمال يتم ادخاره ليوجه نحو الأسواق المالية (البنوك) ويحول في شكل قروض إلى المنتجين لتمويل العملية الاستثمارية؛
- يفرض القطاع الحكومي ضرائب على القطاع العائلي وقطاع الأعمال يتم استخدامها في تمويل الانفاق العام؛
- يقوم قطاع الأعمال بتصدير السلع والخدمات إلى العالم الخارجي، وبالمقابل يدفع القطاع العائلي قيمة الواردات من السلع والخدمات التي تم الحصول عليها من العالم الخارجي والغير متوفرة محليا.

رابعا. ميزانية الحكومة والميزان التجاري

أ. ميزانية الحكومة

تعد ميزانية الحكومة إحدى أهم أدوات السياسة المالية، وهي وثيقة سنوية تقدم تصورا شامل لبرنامج الدولة الاقتصادي خلال السنة المالية. وتتضمن هذه الوثيقة تقدير مفصل لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة بحيث تمثل إطارا لتوزيع الموارد وتوجيهها بما ينسجم مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتتكون ميزانية الحكومة من جانبين رئيسيين:

- **الإيرادات العامة:**

وتمثل جميع الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة، وتتضمن:

- **الإيرادات الجبائية:** مثل الضرائب المباشرة على غرار الضريبة على الدخل والشركات والضرائب غير المباشرة على غرار الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة TVA.
- **الإيرادات غير الجبائي:** كالرسوم والغرامات وعائدات الأملاك العامة.
- **إيرادات الموارد الطبيعية:** التي تعد أساسية في الدول الريعية مثل الجزائر (عائدات النفط والغاز).

- **النفقات العامة:**

وتشمل جميع ما تنفقه الدولة لتحقيق وظائفها المختلفة، وتنقسم إلى:

- **نفقات التسيير:** تغطي الأجور، الدعم، التسيير الإداري، والخدمات العمومية.
- **نفقات التجهيز (الاستثمار):** موجهة لإنجاز مشاريع البنية التحتية، الصحة، التعليم، وتحفيز النشاط الاقتصادي. ويمكن حساب رصيد الميزانية العامة للدولة من خلال الفرق بين الإيرادات والنفقات كما يلي:

الميزانية العامة= الإيرادات – النفقات

رصيد الميزانية= الضرائب- (الإنفاق الحكومي+ تحويلات حكومية للأفراد)

Balance Sheet (BS)= Taxes (T) –(Government spending (G)+ Government transfers to individuals (R))

$$BS = T - (G + R)$$

من حيث التوازن، يمكن أن تكون الميزانية على ثلاثة حالات:

- **ميزانية متوازنة:** عندما تتساوى الإيرادات مع النفقات.
- **عجز في الميزانية:** وهي الحالة التي يفوق فيها حجم النفقات حجم الإيرادات، وهنا قد تلجأ الدولة إلى الاقتراض الداخلي أو الاقتراض الخارجي أو التمويل غير المباشر
- **فائض في الميزانية:** وهي الحالة التي تتجاوز فيها الإيرادات حجم النفقات.

وتبرز أهمية ميزانية الحكومة في دورها المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهي تستخدم في تطبيق السياسة المالية سواء بشكل توسعي (زيادة الإنفاق أو خفض الضرائب) لتحفيز النمو، أو بشكل انكماشي (خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب) لكبح التضخم وتحقيق الانضباط المالي.

ب. الميزان التجاري

يمثل الميزان التجاري أحد المكونات الأساسية لميزان المدفوعات، وهو يعبر عن الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع خلال فترة معينة. ويستخدم هذا المؤشر لقياس درجة انفتاح الاقتصاد وقدرته التنافسية في الأسواق الدولية ويحسب الميزان التجاري وفق المعادلة التالية:

الميزان التجاري= الصادرات – الواردات

Net export (Nx) = Export (X)+ Import (M)

$Nx = X - M$

حيث نميز بين ثلاث حالات للميزان التجاري أيضا، ويكون في حالة فائض إذا تجاوزت الصادرات الواردات وهو ما يعكس قدرة الاقتصاد على توليد موارد من النقد الأجنبي. أما إذا فاقت الواردات الصادرات، هنا يظهر عجز تجاري قد يؤدي إلى تآكل الاحتياطات من العملة الصعبة ويضغط على سعر الصرف. وفي حالة تعادل القيمتين يتحقق توازن تجاري.

خامسا. الناتج المحلي الإجمالي (الناتج الداخلي الخام)

هو عبارة عن مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة محليا والمقومة بأسعار السوق في دولة ما خلال فتره زمنية معينة عادة ما تكون سنة، من خلال هذا التعريف يمكن ملاحظة مايلي:

- أن الناتج المحلي الإجمالي للمجتمع يتضمن السلع والخدمات محليه الصنع والنهائية فقط وليس قيمه كل السلع والخدمات المنتجة خلال فتره زمنيه معينه، لأن السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع ليست جميعها نهائية، فمنها ما هو من السلع والخدمات الوسطية التي تستخدم كمدخلات في العمليات الإنتاجية للوحدات الاقتصادية المختلفة في النشاط الاقتصادي. مثلا إنتاج القطن الخام يعد سلعة وسيطيه تدخل في إنتاج وصناعه المنسوجات التي تدخل في صناعه الملابس فالذي يجب أن يحسب هنا هو المنتج النهائي وهو الملابس وهي التي تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي.
- نعبر عن الناتج المحلي الإجمالي بمقياس نقدي (القيمة السوقية) وذلك حتى تسهل علينا تقدير قيمة الناتج للسلع والخدمات المختلفة؛
- الفتره الزمنية التي تستخدم في حساب مجمل الناتج المحلي عادة تكون سنه؛
- يجب أيضا أن نميز بين الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج المحلي الإجمالي، فالأول هو عبارة عن القيمة النقدية (السوقية) للخدمات **النهائية فقط** والمنتجة محليا خلال فتره زمنيه معينة، ونعني بذلك مجموع القيم المضافة

لجميع المؤسسات الموجودة في اقتصاد معين. أما الإنتاج المحلي الإجمالي الخام فهو عباره عن قيمه السلع والخدمات المنتجة محليا خلال فتره زمنية معينة بغض النظر عن كونها سلعا نهائية أو وسيطية.

سادسا. طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي

هناك ثلاث طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي هي:

أولا. طريقه الإنتاج

وفقا لهذه الطريقة فإن الناتج يتضمن جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فتره زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويكون الناتج المحلي في هذه الطريقة مقوما بسعر السوق. ولحساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج وتجنب الازدواجية في الحساب نتبع أحد الاسلوبين:

أ. أسلوب المنتج النهائي

في هذه الحالة تكون قيمه الناتج المحلي الإجمالي ما هي إلا مجموع القيم النقدية السوقية للمنتجات النهائية من السلع والخدمات في فتره زمنيه معينة، بمعنى إذا أردنا التعبير النقدي عن الناتج المحلي الإجمالي فما علينا إلا أن نضرب كميات السلع والخدمات المنتجة النهائية خلال فتره زمنيه في أسعارها طبقا للمعادلة التالية:

$$\boldsymbol{GDP = \sum P \times Q}$$
$$\boldsymbol{= P_1 \times Q_1 + P_1 \times Q_2 + P_2Q_2 + \cdots\cdots\cdots + P_nQ_n}$$

ملاحظة. يقصد بالازدواجيه في الحساب، أن يتم حساب قيم السلع والخدمات في تقدير الناتج المحلي الإجمالي مرتين مرة كسلعه وسيطيه ومرة أخرى كجزء من قيمه السلعة النهائية، وهذا يتسبب في تضخيم قيمه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقية.

ب. أسلوب مجموع القيم المضافة

القيمة المضافة هي المساهمة الصافية في الناتج المحلي الإجمالي، أي هي عبارة عن قيمة إنتاج مختلف المشاريع والشركات مطروحا منها مشتريات ومستلزمات العملية الإنتاجية لهذه المشاريع من الغير. أي الاستخدامات ومستلزمات الإنتاج أو السلع الوسيطية، وهذه الطريقة تفيدنا كذلك في تجنب الازدواجية في الحساب إلا أنها تسمح لنا بحساب الناتج المحلي بسعر تكلفه عناصر الإنتاج وليس بسعر السوق وفقا للمعادلة التالية:

$$\boldsymbol{GDP_{FC} = \sum VA}$$
$$\boldsymbol{GDP_{FC} = \sum TVA - \sum IC}$$

حيث:

GDP_{FC} الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة، $\sum VA$ مجموع القيم المضافة، $\sum TVA$. قيمة الإنتاج الكلي، $\sum IC$ مجموع مستلزمات الإنتاج (السلع الوسيطية).

وللحصول على الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (GDP at market Prices) في هذه الحالة ما علينا إلا إضافة الضرائب الغير مباشره (Indirect Taxes) للناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة (GDP at factor Cost) ثم نطرح الإعانات الحكومية الموجهة للمنتجين (Subsidies) وفقا للمعادلة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق= الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة+ الضرائب غير المباشرة- إعانات الإنتاج

$$GDP_{MP}=GDP_{FC}+T_{ind}-Sub$$

<u>**ويقصد بسعر السوق**</u> هو السعر الذي يشتري به المستهلك السلع والخدمات في السوق <u>**أما سعر التكلفة**</u> فيقصد به قيمة السلع والخدمات داخل المؤسسة أو المصنع مقومة بتكلفة عناصر الإنتاج.

<u>**أما الضرائب الغير مباشره**</u> فهي التي تفرض على السلع والخدمات عند البيع مثل الرسم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية، فهي مبالغ نقدية تقتطعها الحكومة عن طريق وسيط (المنتج أو التاجر) وعادة يتحملها المستهلك الأخير للسلع والخدمات.

<u>**أما الإعانات**</u> فهي تمثل تلك المبالغ النقدية التي تدفعها الحكومة للمنتجين المحليين لتشجيعهم على إنتاج السلع والخدمات. ويمثل صافي الضرائب الفرق بين الضرائب الغير مباشرة والإعانات المقدمة لقطاع الاعمال.

<u>ثانيا. طريقة الدخل</u>

تركز هذه الطريقة على مجموع عوائد عوامل الإنتاج (الأجور والرواتب، الفوائد، الأرباح، الريع والايجار) فالسلع والخدمات المنتجة ما هي إلا نتيجة تفاعل عوامل الإنتاج، وتبين هده الطريقة أن الناتج المحلي يمكن حسابه إما بسعر التكلفة أو بسعر السوق.

<u>أ. الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة.</u>

يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة بطريقة الدخل وفق المعادلة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة = مجموع عوائد عوامل الإنتاج+ الاهتلاكات

= (الأجور+الأرباح+الفوائد+الريع) + قيمة اهتلاك رأس المال الثابت

$$GDP_{FC}=(W+P+I+R)+AM$$

حيث يمثل كل من.

- ✓ **الأجور والرواتب Wages:** وهو ذلك الدخل الذي يمثل عائد عنصر العمل أي هو ما يحصل عليه العمال من أجور ورواتب مقابل خدماتهم البدنية والذهنية نتيجة مساهمتهم في العملية الإنتاجية.
- ✓ **الأرباح Profits:** هي ذلك الدخل الذي يمثل عائد عنصر التنظيم، أي كل ما يحصل عليه الأفراد الذين ساهموا في العملية الإنتاجية وخاصة فيما يتعلق بالإدارة والتنظيم، وهي تمثل عادة الفائض من الإيرادات الكلية للشركات بعد دفع كافة تكاليف ونفقات المشروع.
- ✓ **الفوائد Interest:** وهي ذلك الدخل الذي يمثل عائد رأس المال والذي يحصل عليه الأفراد لقاء مساهمة ما يمتلكونه من رؤوس أموال في العملية الإنتاجية.
- ✓ **الريع والايجار Rent:** وهو ذلك الدخل الذي يمثل عائد الأرض الذي يحصل عليه الأفراد الذين ساهموا بالأراضي التي يمتلكونها في العملية الإنتاجية.
- ✓ **الإهتلاك Amrtization**: وهو يشير إلى التناقص أو الانخفاض في تكلفة الأصول الثابتة، نتكلم هنا عن المباني المعدات الآلات، السيارات وغيرها. حيث لا تشمل هذه الأصول الاراضي لأنها غير قابلة للإهتلاك وغير مقيدة بعمر زمني. أي أن الإهتلاك هو ذلك النقص الذي يحدث في قيمة الاستثمار لرؤوس الأموال بفعل الاستعمال والاستخدام.

ب. الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بطريقة الدخل وفق المعادلة التالية:

الناتج المحلي بسعر السوق=الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة+ الضرائب غير المباشرة- إعانات الإنتاج

=(الأجور+الأرباح+الفوائد+الريع) + قيمة اهتلاك رأس المال+ الضرائب غير المباشرة- إعانات الإنتاج

$$GDP_{FC}=(W+P+I+R)+AM+T_{ind}-Sub$$

ثالثا. طريقة الإنفاق

وفقا لهذه الطريقة تحسب النفقات على أساس مستخدمها النهائي سواء كان ذلك إنفاق استهلاكي من قبل القطاع العائلي أو إنفاق من قبل القطاع الحكومي أو إنفاق استثماري من قبل قطاع الأعمال أو إنفاق القطاع الخارجي عن طريق الصادرات والواردات. انطلاقا من هذا الأساس يحسب الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق وفق المعادلة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي=الانفاق الاستهلاكي + الانفاق الاستثماري + الانفاق الحكومي + الانفاق الخارجي

$$GDP_{PM} = C + I + G + (X - M)$$

حيث **الإنفاق الاستهلاكي** هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينفقه القطاع العائلي من أجل شراء السلع والخدمات النهائية قصد تلبية حاجاته ورغباته.

الإنفاق الاستثماري تلك المبالغ النقدية التي ينفقها القطاع الإنتاجي الممثل في الشركات والمؤسسات من أجل الحصول على عناصر الإنتاج والقيام بالعملية الإنتاجية.

الإنفاق الحكومي المدفوعات النقدية التي تنفقها الحكومة والمتمثلة في نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

الإنفاق الخارجي ويمثل صافي المعاملات مع العالم الخارجي.

سابعا. الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي وبعض الأشكال الأخرى للناتج

أ. الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي

كنا قد عرفنا سابقا أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يمكن حسابه من خلال مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات النهائية في أسعارها، غير أن تغير الأسعار من سنة إلى أخرى يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي حتى وإن ظلت الكميات المنتجة ثابتة. فعلى سبيل المثال، إذا افترضنا أن اقتصادا ما ينتج سلعة واحدة فقط ولتكن السيارات مثلا، وأنه خلال سنتين متتاليتين تم إنتاج 10 سيارات في كل سنة (أي أن الإنتاج لم يتغير)، وكان سعر السيارة في السنة الأولى 100 دولار وارتفع في السنة الثانية إلى 125 دولارا، فإن.

- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في السنة الأولى = 10 × 100 = 1,000 دولار
- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في السنة الثانية = 10 × 125 = 1,250 دولار

نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ارتفع بـ 250 دولار رغم أن الكمية المنتجة لم تتغير، مما يعني أن الزيادة كانت ناتجة فقط عن ارتفاع الأسعار وليس عن زيادة في الإنتاج الفعلي.

من هنا يتضح أن استخدام الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (Nominal GDP) لقياس التغير في النشاط الاقتصادي لا يعكس بدقة التغير الحقيقي في الإنتاج، إذ يتأثر بمستوى الأسعار. ولذلك يلجأ الاقتصاديون إلى استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP) الذي يقاس بالأسعار الثابتة، أي أسعار سنة أساس محددة مسبقا.

فعلى سبيل المثال، إذا اعتبرت السنة الأولى هي سنة الأساس في مثالنا، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في كلتا السنتين سيكون 1,000 دولار، مما يعكس ثبات الكميات المنتجة وعدم حدوث نمو حقيقي في الاقتصاد. إذا فالناتج

الحقيقي هو مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فتره زمنية معينة مقيمة بأسعار سنة الأساس أي استبعاد تأثيرات الأسعار، ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفق العلاقة التالية:

$$RGDP = \frac{NGDP}{\frac{\sum P_1}{\sum P_0} \times 100}$$

حيث:

$RGDP$: تمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

$NGDP$: الناتج المحلي الإجمالي الإسمي.

$\frac{\sum P_1}{\sum P_0} \times 100$: تمثل الرقم القياسي التجمي للأسعار.

$\sum P_1$: مجموع الأسعار للسلع والخدمات لسنة المقارنة.

$\sum P_1$: مجموع الأسعار للسلع والخدمات لسنة الأساس.

ب. بعض الأشكال الأخرى للناتج

بالرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يعد أهم مؤشرات الحسابات القومية، إلا أن هناك مجموعة من المفاهيم الأخرى التي تساهم في تكوين صورة أكثر شمولا عن النشاط الاقتصادي ومستوى الأداء الكلي للاقتصاد، من بين هذه المفاهيم نجد:

- **الناتج الوطني الإجمالي (GNP)**

يقصد به القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة عناصر الإنتاج الوطنية، سواء تم إنتاجها داخل حدود الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة واحدة). أي أن هذا المفهوم يعتمد على مبدأ الجنسية وليس على الموقع الجغرافي للإنتاج.

وفي المقابل، فإن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يعبر عن القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود الجغرافية للدولة بغض النظر عن جنسية من يقوم بالإنتاج، سواء كانوا وطنيين أو أجانب خلال فترة زمنية معينة (غالبا سنة واحدة). وبالتالي، فإن هذا المؤشر يعتمد على الموقع الجغرافي للإنتاج دون اعتبار لجنسية عناصر الإنتاج. من خلال هذين التعريفين يمكن التمييز بين الناتجين على النحو الآتي:

- يعتمد الناتج الوطني الإجمالي على الانتماء الوطني لعوامل الإنتاج.
- بينما يعتمد الناتج المحلي الإجمالي على الموقع الجغرافي للنشاط الاقتصادي.

ويعبر عن العلاقة بينهما بالمعادلة التالية:

الناتج الوطني الإجمالي=الناتج المحلي الإجمالي+ صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج

$$GNP = \text{GDP} + \text{TRN}$$

صافي عوائد عوامل الإنتاج من الخارج = عوائد العوامل الوطنية بالخارج – عوائد العوامل الأجنبية داخل الوطن

- **الناتج الوطني الصافي بسعر السوق (Net National Product at Market Price)**

يمثل الناتج الوطني الصافي بسعر السوق قيمة الناتج الوطني الإجمالي بعد خصم استهلاك رأس المال الثابت (الاهتلاك)، أي قيمة السلع الرأسمالية والآلات والمعدات التي تتقادم أو تستهلك خلال العملية الإنتاجية. ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

الناتج الوطني الصافي بسعر السوق=الناتج الوطني الإجمالي - الاهتلاكات

$$NNP_{MP} = GNP - AM$$

- **الناتج الوطني الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج (Net National Product at Factor Cost)**

هو الناتج الوطني الصافي بسعر السوق بعد طرح الضرائب غير المباشرة وإضافة الإعانات الحكومية للإنتاج (Government Subsidies). ويمثل هذا المؤشر القيمة التي تحصل عليها فعليا عوامل الإنتاج الوطنية (العمل، الأرض رأس المال، والتنظيم) مقابل مساهمتها في النشاط الاقتصادي، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

الناتج الوطني الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج= الناتج الوطني الصافي بسعر السوق- الضرائب غير المباشرة+ إعانات الإنتاج

$$NN_{FC} = NNP_{MP} - T_{ind} + sub$$

- **الدخل الوطني (National Income)**

يمثل الدخل الوطني مجموع الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج الوطنية (العمل، رأس المال، الأرض، والتنظيم) وهو في الحقيقة الناتج الوطني الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج، أي:

الدخل الوطني = الناتج الوطني الصافي بسعر السوق- الضرائب غير المباشرة + إعانات الإنتاج

$$NI = NNP_{MP} - T_{ind} + sub$$

- **الدخل الشخصي (Personal Income)**

يعبر الدخل الشخصي عن إجمالي الدخول التي يحصل عليها الأفراد فعليا قبل خصم الضرائب المباشرة، وهو يمثل قيمة الدخل الوطني بطرح الضرائب على أرباح الشركات (IBS) والأرباح غير الموزعة (PD) واشتراكات التأمينات الاجتماعية (SS) مضافا إليه تحويلات الأفراد (TRF) مثل الإعانات والمعاشات، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

الدخل الشخصي= الدخل الوطني-(الضرائب على أرباح الشركات+ الأرباح غير الموزعة+ أقساط التأمينات الاجتماعية)+ تحويلات حكومية للأفراد

$$PI = NI - (IBS + PD + SS) + TRF$$

- **الدخل المتاح أو الدخل التصرفي (Disposable Income)**

يمثل الدخل المتاح المبلغ الذي يتبقى للأفراد بعد خصم الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل الإجمالي IRG) من الدخل الشخصي. أو هو عبارة عن مجموع الاستهلاك Consumption والادخار Saving الممكن التصرف فيه. ويتم حسابه وق العلاقة التالية:

الدخل المتاح = الدخل الشخصي ـ الضرائب المباشرة

$$DPI = PI - IRG$$

الدخل التصرفي = الاستهلاك + الادخار

$$DPI = C + S$$

ثامنا. مؤشر الأسعار واستعمالاته

الرقم القياسي للأسعار (Price Index) هو رقم مجرد من الوحدات، يعكس التغير في المستوى العام للأسعار خلال فترة معينة مقارنة بسنة الأساس. أي أنه يستخدم لقياس مدى ارتفاع أو انخفاض الأسعار بوجه عام في الاقتصاد. أما المستوى العام للأسعار فهو متوسط أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة مقارنة بسنة الأساس. ويقاس هذا المستوى عادة من خلال الرقم القياسي للأسعار. وغالبا ما يعتمد الباحثون والاقتصاديون على الأرقام القياسية المرجحة للأسعار (Weighted Price Indices) من أجل تتبع التغيرات التي تطرأ على الأسعار بين فترتين زمنيتين، وتحليل تأثير هذه التغيرات على الناتج الوطني ومستوى النشاط الاقتصادي، ومن بين أهم هذه الأرقام القياسية المرجحة نجد:

أ. الرقم القياسي المرجح للأسعار لاسبير (Laspeyres Price Index)

وهو رقم قياسي تجميعي مرجح يعتمد على كميات سنة الأساس كأوزان مرجحة، أي أنه يفترض أن كميات الاستهلاك أو الإنتاج في سنة الأساس تظل ثابتة عند حساب التغير في الأسعار خلال سنة المقارنة، حتى وإن تغيرت الكميات فعليا بمعنى آخر، يفترض مؤشر لاسبير أن المستهلكين يشترون في سنة المقارنة نفس كميات سنة الأساس، بغض النظر عن التغير في الأسعار، ولذلك يميل هذا المؤشر إلى المبالغة في تقدير ارتفاع الأسعار (أي أنه متحيز إلى الأعلى) والصيغة الرياضية له تأخذ الشكل التالي:

$$IL_P=\frac{\sum P_1\times Q_0}{\sum P_0\times Q_0}\times 100$$

حيث:

P_1 : مجموع الأسعار للسلع والخدمات لسنة المقارنة.

P_0 : مجموع الأسعار للسلع والخدمات لسنة الأساس.

Q_0 : كمية السلع والخدمات لسنة الأساس.

ب. الرقم القياسي المرجح للأسعار باش (Paasche Price Index)

وهو رقم قياسي تجميعي مرجح يعتمد على كميات سنة المقارنة كأوزان مرجحة، أي أنه يفترض أن الكميات المستهلكة أو المنتجة في سنة المقارنة هي نفسها الكميات التي كانت ستستهلك أو تنتج في سنة الأساس، حتى مع تغير الأسعار بمعنى آخر، يفترض مؤشر باش أن المستهلكين في سنة الأساس كانوا يشترون نفس كميات سنة المقارنة، وهذا يجعله يميل إلى التقليل من تقدير ارتفاع الأسعار (أي أنه متحيز إلى الأسفل)، مقارنة بمؤشر لاسبير. والصيغة الرياضية له تأخذ الشكل التالي:

$$IP_P=\frac{\sum P_1\times Q_1}{\sum P_0\times Q_1}\times 100$$

حيث:

P_1 : مجموع الأسعار للسلع والخدمات لسنة المقارنة.

P_0 : مجموع الأسعار للسلع والخدمات لسنة الأساس.

Q_1: كمية السلع والخدمات لسنة المقارنة.

ج. الرقم القياسي الأمثل للأسعار فيشر (Fisher Price Index)

يتبين مما سبق أن مؤشر لاسبير (Laspeyres) يميل إلى المبالغة في تقدير ارتفاع الأسعار لأنه يعتمد على أوزان سنة الأساس، بينما مؤشر باش (Paasche) يميل إلى التقليل من تقدير ارتفاع الأسعار لأنه يعتمد على أوزان سنة المقارنة ونظرا لهذا التحيز في كل من المؤشرين، اقترح الاقتصادي الأمريكي إرفينغ فيشر (Irving Fisher) صيغة تجمع بين مزايا الطريقتين، لتكوين رقم قياسي أكثر دقة وحيادا، عرف بإسم الرقم القياسي الأمثل أو المثالي للأسعار. والصيغة الرياضية له تأخذ الشكل التالي:

$$IF_P=(IL_P \times IP_P)^{\frac{1}{2}}$$

د. مخفض أو مثبط الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator)

إلى جانب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين(CPI) هناك مقياس آخر لا يقل أهمية وهو مخفض أو مثبط الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator) ، ويعرف أحيانا أيضا ب مكمش الناتج المحلي الإجمالي. يمثل هذا المؤشر نسبة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مضروبة في 100 ويستخدم لقياس التغير في المستوى العام للأسعار على نطاق الاقتصاد ككل. ويعد التغير النسبي في مخفض الناتج المحلي الإجمالي بين سنتين متتاليتين مقياسا لمعدل التضخم في الاقتصاد. والصيغة الرياضية له هي كالتالي:

$$\text{GDP Deflator} = \frac{NGDP}{RGDP} \times 100$$

<u>**تاسعا. صعوبات قياس الناتج الوطني**</u>

يعد حساب الناتج الداخلي الخام من أكثر العمليات الإحصائية تعقيدا في الاقتصاد، إذ تواجه عملية قياسه العديد من الصعوبات المنهجية والفنية التي تؤثر على دقته وتعكس تحديات حقيقية في حصر النشاط الاقتصادي الكلي فمن أبرز هذه الصعوبات ما يتعلق:

أ. **جودة البيانات الإحصائية:** حيث غالبا ما يتم التصريح بمعلومات غير دقيقة، سواء عن قصد أو عن غير قصد فبعض المنتجين والأفراد قد يلجؤون إلى تضخيم أرقام الإنتاج والاستثمار أو تقليصها لتحقيق أهداف شخصية كالحصول على إعفاءات أو دعم مالي، أو بغرض التهرب والغش الضريبي. على سبيل المثال، قد تقوم بعض المؤسسات الصغيرة بتقليل حجم مبيعاتها المصرح بها لتفادي دفع ضرائب أعلى، في حين تميل المؤسسات العامة أحيانا إلى المبالغة في أرقام الاستثمار لإظهار كفاءة أدائها أمام السلطات العليا. كما قد تضطر بعض الأجهزة الإحصائية إلى تقديم تقديرات تقريبية نتيجة ضعف نظم جمع البيانات، أو تأخر عمليات الإحصاء الميداني، كما يحدث أحيانا في حساب الناتج الزراعي في ظل غياب الإحصاءات الموسمية الدقيقة أو الظروف المناخية المتغيرة.

ب. **صعوبة تقدير بعض الأنشطة غير السوقية:** مثل خدمات ربات البيوت داخل الأسرة، التي تستبعد من الحساب رغم أن أنشطة مماثلة تحتسب عندما تؤدى في إطار تجاري. فخدمات التنظيف أو رعاية الأطفال مثلا تدخل في الناتج المحلي عندما تقدم بأجر لكنها لا تحتسب عندما تنجز داخل الأسرة، ما يقلل من القيمة الحقيقية للإنتاج الوطني. كما تدرج أحيانا تقديرات تقريبية لبعض البنود مثل النفقات العسكرية التي يصعب الحصول على بيانات دقيقة بشأنها لأسباب أمنية، أو قيمة المساكن التي يسكنها مالكوها، وهي تقديرات افتراضية تهدف إلى احتساب المنفعة الاقتصادية للسكن الذاتي، إضافة إلى الإنتاج الزراعي المخصص للاستهلاك الذاتي، الذي غالبا ما يقدر على أساس عينات محدودة أو أسعار تقريبية، مما يزيد من هامش الخطأ الإحصائي.

ت. **استبعاد الأنشطة الاقتصادية غير القانونية:** مثل تجارة المخدرات أو تهريب السلع والعملة، فهي تستبعد عادة من الحسابات الرسمية رغم مساهمتها الفعلية في النشاط الاقتصادي. ويعد هذا الاستبعاد أحد أسباب الفجوة بين الناتج الحقيقي والمقاس. فعلى سبيل المثال، تقدر دراسات في بعض الدول الأوروبية أن الاقتصاد غير الرسمي يساهم بما بين 10% و20% من الناتج المحلي بينما تصل هذه النسبة إلى أكثر من 35% في دول المغرب العربي وبعض بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تسود المعاملات النقدية غير المصرّح بها وضعف الرقابة الجبائية وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم الاقتصاد الموازي قد يبلغ نحو 30% من الناتج في الدول المتقدمة، ويتجاوز ذلك بكثير في الدول النامية نتيجة ضعف البنية المؤسسية، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي الذي يعكس في جوهره هشاشة النظام الإنتاجي وصعوبة الولوج إلى القنوات القانونية للنشاط الاقتصادي.

ث. **صعوبات مرتبطة بتصنيف الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها على القطاعات:** إذ يتداخل نشاط بعض الوحدات بين أكثر من قطاع. فعلى سبيل المثال، يدرج بناء المساكن ضمن بند الاستثمار الذي يمثل نشاطا إنتاجيا، رغم أن أغلب عمليات البناء تنفذها الأسر وليس المؤسسات الإنتاجية.

ج. **عقبات خاصة بمرحلة التجميع:** إذ قد تنسب بعض الأنشطة إلى قطاعات غير معنية بها، مثل إدراج استثمارات الحكومة ضمن مجمل الاستثمار الكلي الخاص بقطاع الإنتاج، مما يؤدي إلى ازدواجية في التصنيف وتشويه الصورة الحقيقية للبنية القطاعية للناتج. فعلى سبيل المثال، عند حساب الناتج الصناعي في بعض الدول، قد تدرج استثمارات البنية التحتية الحكومية (كالطرق والسدود) ضمن نفس البند، رغم أنها تعد من الإنفاق العام وليس الإنتاج الصناعي المباشر. في النهاية، يمكن القول إن قياس الناتج الداخلي الخام لا يواجه فقط صعوبات تقنية، بل أيضا تحديات هيكلية ومؤسسية مرتبطة بضعف الشفافية الاقتصادية، وتفشي الاقتصاد غير الرسمي ومحدودية القدرات الإحصائية، ما يجعل هذا المؤشر، رغم أهميته البالغة في تحليل الأداء الاقتصادي، عرضة للخطأ وعدم الدقة في كثير من السياقات خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى قاعدة بيانات شاملة ومحدثة. ويؤكد ذلك التفاوت الكبير في تقديرات الناتج المحلي بين الجهات الرسمية والمؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهو ما يعكس الحاجة الملحة إلى تطوير أنظمة إحصائية أكثر كفاءة ودقة لضمان قياس واقعي وشامل للنشاط الاقتصادي.

المحور الثالث

بيانات ونماذج قياس مؤشرات الاقتصاد الكلي الوطني والعالمي

تمهيد

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، وتزايد الترابط بين الاقتصادات الوطنية بفعل العولمة والتكامل المالي والتجاري أصبحت متابعة المؤشرات الاقتصادية الكبرى ضرورة علمية وعملية لفهم موقع الاقتصاد الوطني ضمن المنظومة الدولية. وتعد المؤشرات الكلية في هذا الصدد حجر الأساس في فهم ديناميكية الاقتصاد الوطني والعالمي، فهي تمثل الأدوات الكمية التي يعتمد عليها صانعو القرار الاقتصادي لتشخيص الأداء العام للاقتصاد، وتقييم فعالية السياسات الاقتصادية المطبقة، واستشراف الاتجاهات المستقبلية.

إن تحليل معدلات النمو الاقتصادي، معدلات التضخم معدلات البطالة وكذا حجم المبادلات التجارية، وغيرها من المؤشرات، لا يقتصر على الجانب الوصفي فحسب، بل يمتد إلى محاولة تفسير العلاقات القائمة بينها من خلال النماذج الاقتصادية فعلى سبيل المثال، يمكن لتغيرات بسيطة في أسعار النفط أو أسعار الفائدة في الولايات المتحدة أو الصين أن تنعكس مباشرة على معدلات النمو والتضخم في دول أخرى كحال الجزائر، نظرا لاعتمادها الكبير على عوائد المحروقات وحساسيتها للتقلبات الخارجية. وبالتالي إن الإلمام بهذه المؤشرات وطرق قياسها يمكن الطالب من الانتقال من الفهم النظري المجرد إلى التحليل التطبيقي الواقعي وهو ما يشكل خطوة أساسية في تكوين الاقتصادي القادر على قراءة الظواهر الاقتصادية وتحليلها بموضوعية وعمق علمي.

أولا. معدل النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي (Economic Growth) من أبرز مؤشرات قياس الآداء الكلي للاقتصاد والتي تستخدم لقياس التطور الكمي للإنتاج في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة. ويعرف بأنه:

- الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP) لبلد ما خلال فترة محددة، أي بعد استبعاد أثر التغيرات السعرية (التضخم أو الانكماش)، بما يعكس ارتفاع القدرة الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد.
- بصيغة أخرى، يمثل النمو الاقتصادي تحسنا في النشاط الإنتاجي يعبر عن قدرة الاقتصاد على توليد المزيد من السلع والخدمات باستخدام الموارد المتاحة. كما يشير مفهوم النمو الاقتصادي أيضا إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الدورة الاقتصادية للموارد المتاحة وحسب هذا التعريف فإن النمو الاقتصادي يعني إذن حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، حيث أن متوسط الدخل يعبر عنه بنسبة الدخل الكلي إلى إجمالي السكان، وهو ما يشير أن النمو الاقتصادي لا يعكس فقط الزيادة في الدخل الكلي وإنما أكثر من ذلك فقد يعني مدى تحسن المستوى المعيشي للفرد من خلال زيادة نصيبه من الدخل الكلي. لقياس معدل النمو الاقتصادي، تتبع جميع المنظمات الإحصائية الدولية على غرار البنك الدولي، صندوق النقد الدولي نفس المبدأ والمتمثل في التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين فترتين زمنيتين متتاليتين. وذلك وفق الصيغة التالية:

$$EG_t = \frac{RGDP_t - RGDP_{t-1}}{RGDP_{t-1}} \times 100$$

حيث

$RGDP_t$: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنة الحالية (بعد تصحيح أثر التضخم).

$RGDP_{t-1}$: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنة السابقة.

إن ارتفاع هذا المعدل يدل على توسع النشاط الإنتاجي وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بما يعكس تحسن القدرة الإنتاجية للاقتصاد. كما يعد النمو الاقتصادي مؤشرا على ارتفاع مستوى الرفاه الاجتماعي إذ إن زيادة الناتج الحقيقي تعني عادة تحسن نصيب الفرد من الدخل وارتفاع مستوى المعيشة، خاصة إذا تجاوز معدل النمو الاقتصادي معدل النمو السكاني. كذلك يستخدم معدل النمو أداة لتقييم السياسات الاقتصادية الكلية حيث يشير النمو المرتفع والمستقر إلى نجاح السياسات المالية والنقدية في تحفيز الإنتاج والاستثمار، في حين أن تباطؤ النمو أو تراجعه قد يعكس اختلالات هيكلية أو قصورا في بيئة الأعمال.

وعلى الصعيد الدولي، يعد النمو الاقتصادي معيارا أساسيا للمقارنة بين الدول، إذ يظهر مدى تقدمها الاقتصادي وموقعها في النظام الاقتصادي العالمي؛ فالدول التي تحقق معدلات نمو مرتفعة تعتبر اقتصادات ديناميكية صاعدة، بينما يعكس النمو الضعيف حالة من الركود أو الانكماش. وعليه، فإن النمو الاقتصادي الإيجابي والمستدام يعد دليلا على الاستقرار والتوسع الاقتصادي، بينما يشير النمو السلبي إلى ضعف القدرة الإنتاجية أو عدم فعالية السياسات الاقتصادية.

ثانيا. التضخم وطرق حسابه

أ. مفهوم التضخم

يعد التضخم (Inflation) من أبرز الظواهر الاقتصادية التي تحظى باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي المعاصر، نظرا لتأثيره ال مباشر على الاستقرار الاقتصادي والقوة الشرائية للنقود. وقد تنوعت التعريفات التي تناولت مفهوم التضخم، إلا أن أبسطها يتمثل في كونه نسبة الارتفاع في أسعار السلع والخدمات من سنة إلى أخرى، أو معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار.

كما يعرف التضخم بأنه ارتفاع مستمر وملموس في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، وليس مجرد ارتفاع مؤقت أو محدود. ومن زاوية أخرى، يمكن النظر إلى التضخم على أنه انخفاض مستمر في القيمة الحقيقية لوحدة النقد، أي تراجع قوتها الشرائية، حيث تصبح كمية معينة من النقود قادرة على شراء عدد أقل من السلع والخدمات مقارنة بفترة سابقة.

ويعرف التضخم أيضا من خلال العلاقة بين كمية النقود المتداولة والناتج الحقيقي، إذ يقال إن التضخم يحدث عندما تزداد كمية النقود في الاقتصاد بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي من السلع والخدمات. ومن خلال هذه التعريفات المختلفة، يمكن القول إن التضخم يمثل زيادة مفرطة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى انخفاض في قيمتها الحقيقية، وهو ما ينعكس في صورة ارتفاع عام في الأسعار المحلية مع ثبات الدخول النقدية، مما يقلل من القوة الشرائية للنقود. يمكن أن تظهر ظاهرة التضخم في عدة صور، منها:

- ثبات كمية النقود مع انخفاض في حجم الإنتاج.
- زيادة كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج.
- زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من زيادة الإنتاج.
- زيادة كمية النقود مع انخفاض في حجم الإنتاج.

في جميع هذه الحالات، تكون النتيجة واحدة وهي ارتفاع المستوى العام للأسعار بدرجات متفاوتة حسب تفاعل العرض والطلب النقدي الحقيقي.

ب. طرق حساب التضخم

توجد عدة طرق لحساب معدل التضخم، تختلف حسب نوع المؤشر المستخدم وطبيعة الأسعار المعتمدة وأهمها ما يلي:

✶ **طريقة مؤشر أسعار المستهلك (Consumer Price Index - CPI)**

وهي الطريقة الأكثر شيوعا واستخداما عالميا من طرف صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومكاتب الإحصاء الوطنية في حساب معجل التضخم. تقوم هذه الطريقة على تتبع التغير في أسعار سلة من السلع والخدمات التي يستهلكها المواطن العادي (مثل الغذاء السكن، النقل، الصحة، التعليم...) وتعطى بالصيغة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

$$INF - Rate = \frac{CPI_t - CPI_{t-1}}{CPI_{t-1}}$$

✶ **طريقة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الضمني (GDP Deflator)**

وهو يقيس التغير في الأسعار لكافة السلع والخدمات المنتجة محليا وليس فقط المستهلكة. لذلك، يعتبر مقياسا أوسع نطاقا من مؤشر أسعار المستهلك:

$$\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}} \times 100$$

$$\text{GDP Deflator} = \frac{NGDP}{RGDP} \times 100$$

$$INF - Rate = \frac{def - gdp_t - def - gdp_{t-1}}{def - gdp_{t-1}}$$

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{مخفض الناتج المحلي في السنة الحالية} - \text{مخفض الناتج المحلي في السنة السابقة}}{\text{مخفض الناتج المحلي في السنة السابقة}} \times 100$$

ثالثا. البطالة

تعد البطالة من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم والدول، وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية وتمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي.

أ. تعريف البطالة. إن أي شخص يتعرض لهذا المصطلح يقر بإمكانية تعريف البطالة على أنها " عدم امتهان أي مهنة" لكن في حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح وغير كامل، إذ لا بد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي بعيدا عن التأويلات الشخصية.

في التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده". بإثراء التعريف السابق يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي:

- العمال المحبطين وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل، ولكنهم لم يحصلوا عليه ويئسوا من كثرة ما بحثوا لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل. ويكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.
- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.
- العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض العطل وغيرها من الأسباب.
- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم من يعملون لحساب أنفسهم.
- لأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد.

- الأشخاص القادرين عل العمل ولا يعملون مثل الطلبة، والذين بصدد تنمية مهاراتهم.
- الأشخاص المالكين للثروة والمال القادرين عن العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.
- الأشخاص العاملين بأجور معينة وهم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل. وعليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا وفي ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين

ب. أنواع البطالة

يمكن تحديد أهم أنواع البطالة فيما يلي:

- **البطالة الاحتكاكية**: هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل.

وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها ورعايتهم. تفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل. صغار السن وخريجي المدارس والجامعات ...الخ. يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي:

- الافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح.
- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق.
- التغير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.

- **البطالة الهيكلية**: تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها. ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة. ويقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة. وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديد والذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة. هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى.

- **البطالة الدورية**: ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل وتنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية. يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة. تعادل البطالة الدورية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح، وعليه فعندما تعادل البطالة الدورية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل، وهي تعتبر بطالة إجبارية على اعتبار أن العاطلون عن العمل في هذه الحالة هي على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملا.

<u>تصنيفات أخرى للبطالة</u>

إضافة لما تم تحديده من أنواع للبطالة، يضيف الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي كذلك التصنيفات التالية للبطالة:

❖ **البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية**

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه راغب وقادر على العمل عند مستوى أجر سائد، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية.

❖ **البطالة الموسمية**

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال مثل الزراعة السياحة، البناء وغيرها وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات ما يطلق عليه بالبطالة الموسمية، ويشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية والفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى.

❖ **البطالة الطبيعية**

تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية، فعند مستوى العمالة الكاملة يكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل يساوي عدد المهن الشاغرة أو المتوفرة أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب لهم، وعليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل.

فعندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي وبذلك تعم البطالة الدورية.

ح. طرق قياس البطالة

تقاس البطالة عادة من خلال معدل البطالة (Unemployment Rate)، وهو المؤشر الأكثر استخداما عالميا، ويحسب وفق الصيغة التالية:

$$\text{معدل البطالة } UR = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل } U}{\text{اجمالي القوة العاملة } LF} \times 100$$

$$UR = \frac{U}{LF} \times 100$$

يعتبر معدل البطالة من أهم مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي، إذ يعكس مدى فعالية السياسات الاقتصادية في خلق فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. حيث أن ارتفاع معدل البطالة يشير عادة إلى ضعف النشاط الاقتصادي، انخفاض الاستثمار وتراجع الطلب الكلي، مما قد يؤدي إلى مشاكل اجتماعية كالفقر وعدم المساواة. في المقابل، انخفاض معدل البطالة يدل على تحسن في الأداء الاقتصادي وزيادة في إنتاجية العمل، لكنه قد يسبب في بعض الأحيان ضغوطا تضخمية إذا تجاوز الاقتصاد طاقته الإنتاجية القصوى.

د. بعض المؤشرات الأساسية المرتبطة بالبطالة

- **القوة العاملة (Labor Force)**

تشمل جميع الأفراد في سن العمل القادرين والراغبين في العمل، سواء كانوا يعملون فعليا (المشتغلون) أو يبحثون عن عمل (العاطلون) خلال فترة مرجعية محددة .بعبارة أخرى، هي مجموع المشتغلين والعاطلين عن العمل أي:

القوة العاملة = عدد المشتغلين + عدد العاطلين عن العمل

- **معدل المشاركة في القوة العاملة (Labor Force Participation Rate)**

يقيس نسبة القوة العاملة إلى إجمالي السكان في سن العمل، ويستخدم لقياس مدى انخراط السكان في النشاط الاقتصادي:

$$\text{معدل المشاركة في القوة العاملة} = \frac{\text{اجمالي القوة العاملة}}{\text{اجمالي عدد السكان في سن العمل}} \times 100$$

- **معدل التشغيل (Employment Rate)**

يعرف معدل التشغيل بأنه النسبة المئوية للأشخاص المشتغلين فعليا من إجمالي القوة العاملة خلال فترة زمنية محددة، ويمثل هذا المعدل مقياسا لمدى قدرة الاقتصاد على استيعاب اليد العاملة المتاحة وتوفير فرص عمل حقيقية للأفراد الراغبين في العمل.

$$\text{معدل التشغيل} = \frac{\text{عدد المشتغلين}}{\text{اجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

رابعا. بيانات ومؤشرات حقيقية للاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي

الجدو الموالي يتضمن بيانات بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية تخص كل من معدل البطالة (UR)، التضخم (INF) والنمو الاقتصادي (GE) لثلاث دول هي: الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، والجزائر خلال الفترة .2024–2010. وهي بيانات مأخوذة من البنك الدولي.

	CHINA			USA			ALG		
Year	UR	Inf	GE	UR	Inf	GE	UR	Inf	GE
2010	4,53	3,175325	10,59627	9,633	1,640043	2,695193	9,96	3,911062	4,8
2011	4,55	5,553899	9,461336	8,949	3,156842	1,564407	9,96	4,524212	3
2012	4,58	2,619524	7,856174	8,069	2,069337	2,289113	10,97	8,891451	2,4
2013	4,6	2,62105	7,778724	7,375	1,464833	2,11783	9,82	3,254239	2,6
2014	4,63	1,921642	7,4619	6,168	1,622223	2,52382	10,207	2,916927	4,1
2015	4,65	1,437024	6,97878	5,28	0,118627	2,94555	11,206	4,784447	3,2
2016	4,56	2,000002	6,775556	4,869	1,261583	1,819451	10,202	6,397695	3,9
2017	4,47	1,593136	6,891266	4,355	2,13011	2,457622	12	5,591116	1,5
2018	4,31	2,07479	6,756718	3,896	2,442583	2,966505	12,137	4,26999	1,4
2019	4,56	2,899234	6,068502	3,669	1,81221	2,583825	12,259	1,951768	0,9
2020	5	2,419422	2,340188	8,055	1,233584	-2,16303	14,057	2,415131	-5
2021	4,55	0,981015	8,570085	5,349	4,697859	6,055053	13,63	7,226063	3,8
2022	4,98	1,973576	3,134189	3,65	8,0028	2,512375	12,346	9,265516	3,6
2023	4,67	0,234837	5,414843	3,638	4,116338	2,887556	11,701	9,322174	4,1
2024	4,571	0,218129	4,977357	4,106	2,949525	2,79619	11,427	4,046115	3,3

فيما يلي قراءة اقتصادية كلية تحليلية لهذه المؤشرات:

أولا. الصين

- ✓ معدل البطالة (UR) يتراوح بين 4.3% و5% تقريبا أي أنها مستقرة نسبيا، مما يعكس قدرة الاقتصاد الصيني على الحفاظ على مستويات تشغيل مرتفعة رغم التباطؤ في النمو العالمي.
- ✓ التضخم (INF) شهد تراجعا واضحا بعد 2011 (من 5.5% إلى أقل من 1% في 2023–2024)، ما يدل على استقرار الأسعار ونجاح السياسات النقدية في التحكم في الضغوط التضخمية.
- ✓ النمو الاقتصادي (GE) عرف اتجاها تنازليا مستمرا من أكثر من 10% سنة 2010 إلى نحو 5% سنة 2024، وهو ما يعكس انتقال الاقتصاد الصيني من النمو المكثف إلى النمو النوعي القائم على الابتكار والاستهلاك الداخلي بدل الاستثمار المفرط والتصدير.
- ✓ الصين انتقلت من مرحلة النمو السريع إلى مرحلة النضج الاقتصادي مع تراجع في وتيرة النمو دون ارتفاع حاد في البطالة، مما يدل على مرونة هيكلها الإنتاجي.

ثانيا. الولايات المتحدة الأمريكية

- ✓ البطالة (UR) انخفضت من 9.6% سنة 2010 (ما بعد الأزمة المالية العالمية) إلى حوالي 3.6% في 2022–2023، قبل أن ترتفع قليلا إلى 4.1% سنة 2024. هذا الاتجاه يعكس تعافي سوق العمل الأمريكي واستيعابه للصدمات الاقتصادية، خصوصا بعد أزمة كوفيد-19.
- ✓ التضخم (INF) بقي منخفضا نسبيا حتى 2020، ثم قفز بشكل ملحوظ إلى أكثر من 8% سنة 2022 بسبب سياسات التحفيز المالي والنقدي، قبل أن يعود إلى مستويات معتدلة في 2024 (حوالي 3%).
- ✓ النمو الاقتصادي (GE) شهد تذبذبا كبيرا، مع انكماش سنة 2020 (2.16%) بسبب الجائحة، ثم انتعاش قوي لاحقا، ما يدل على طبيعة الاقتصاد الأمريكي الدورية وسرعته في التعافي.
- ✓ الولايات المتحدة تظهر نمو متقلب لكنه مستدام على المدى الطويل، مع سيطرة نسبية على التضخم واستقرار سوق العمل.

ثالثا. الجزائر

- ✓ البطالة (UR) معدل البطالة في الجزائر ظل مرتفع خلال الفترة 2010–2024، حيث ارتفع من حوالي 9.96% سنة 2010 إلى 14.057% سنة 2020، متأثر بتداعيات جائحة كوفيد-19 والقيود الهيكلية في سوق العمل. بعد ذلك بدأ يشهد تراجعا نسبيا إلى 11.427% سنة 2024، ما يشير إلى بعض التحسن، لكنه يظل مرتفع نسبيا مقارنة بالصين والولايات المتحدة، وهو ما يعكس صعوبة توفير فرص عمل كافية للشباب والخريجين.
- ✓ التضخم (INF) شهد التضخم في الجزائر تقلبات ملحوظة، إذ تراوح بين 1.95% و9.32% خلال الفترة 2010–2024 بعد استقرار نسبي في سنوات 2013–2019، ارتفع التضخم بشكل حاد خلال 2021–2023 نتيجة

الضغوط على أسعار المواد الأساسية والطاقة، قبل أن ينخفض إلى حوالي 4.05% سنة 2024، ما يعكس بعض السيطرة على الأسعار والضغوط الاقتصادية الداخلية.

- ✓ النمو الاقتصادي (GE) النمو الاقتصادي للاقتصاد الجزائري كان متقلبا، مع تسجيل انخفاض حاد إلى -5% سنة 2020 نتيجة الجائحة وتأثر القطاع النفطي، قبل أن ينتعش تدريجيا ليصل إلى 3.3% سنة 2024. هذا التذبذب يعكس ضعف التنويع الاقتصادي واعتماد الاقتصاد بشكل كبير على النفط، لكنه يظهر قدرة الاقتصاد على التعافي بعد الصدمات.
- ✓ يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري يواجه تحديات هيكلية تتمثل في بطالة مرتفعة، تضخم متقلب، ونمو اقتصادي غير مستقر. بالمقارنة مع الولايات المتحدة والصين، يظهر الاقتصاد الجزائري قدرة محدودة على امتصاص الصدمات، ويحتاج إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتحسين سوق العمل لضمان استدامة النمو على المدى الطويل.

المحور الرابع

التوازن الاقتصادي العام ضمن النموذج الكلاسيكي

تمهيد

تعد النظرية الكلاسيكية أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد الكلي التقليدي، وقد شكلت الأساس الفكري لفهم آليات تحديد الناتج، التشغيل، الأسعار، والأجور خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. نشأت المدرسة الكلاسيكية على يد مجموعة من المفكرين الذين أسهموا في تشكيل الأسس النظرية للاقتصاد الحديث. ويعد آدم سميث المؤسس الأبرز، حيث وضع في كتابه ثروة الأمم مبادئ تقسيم العمل وآلية "اليد الخفية" التي تنظم السوق ذاتيا. تلاه دافيد ريكاردو الذي طور نظرية القيمة والعمل، وشرح آلية توزيع الدخل بين الأجور والأرباح والريع، كما قدم مفهوم الميزة النسبية في التجارة الدولية. أما توماس مالتوس فركز على العلاقة بين النمو السكاني والموارد، محذرا من آثار النمو غير المضبوط للسكان. وأسهم جون باتيست ساي في ترسيخ قانون "العرض يخلق الطلب الخاص به"، وهو أحد أهم ركائز التوازن الكلاسيكي. كما جاء جون ستيوارت ميل ليصيغ رؤية أكثر نضجا للمدرسة عبر دمج التحليل الاقتصادي مع الاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية. شكل هؤلاء الرواد مجتمعين الإطار النظري الذي اعتمدت عليه المدرسة الكلاسيكية في تفسير التوازن الاقتصادي العام.

أولا. أسس فرضيات النموذج الكلاسيكي

بني النموذج الكلاسيكي على ركائز ومفاهيم أساسية أهمها:

- **حيادية الدولة**

تفترض النظرية الكلاسيكية أن الدولة تحتفظ بدور محدود للغاية في النشاط الاقتصادي، يقتصر على حماية الأمن القومي وتنظيم العلاقات الخارجية، فيما يترك السوق ليتصرف بحرية وفق قوى العرض والطلب هذا المبدأ يعرف بمفهوم "الدولة الحارسة"، كما صاغه آدم سميث في عبارته الشهيرة" .دعه يعمل، دعه يمر" دلالة على عدم التدخل في تنظيم النشاط الاقتصادي إلا عند الضرورة القصوى.

- **التشغيل التام لعوامل الإنتاج**

يفترض النموذج الكلاسيكي أن جميع عوامل الإنتاج مستغلة بشكل كامل، ما يعني غياب البطالة الإجبارية. وأن أي بطالة موجودة تعود إلى تفضيلات الأفراد المتعلقة بالأجر، وليس إلى خلل في السوق.

- **المنافسة التامة**

يفترض أن الأسواق تتميز بوجود عدد كبير من المنتجين والمستهلكين، ما يحول دون قدرة أي طرف على التأثير على الأسعار. وأن السلع والخدمات تكون متجانسة، ويتم البيع وفق السعر السائد في السوق. والمنافسة التامة معناها استمرار قوى السوق من عرض وطلب في العمل وفق آليات السوق وفقط وهي مستمرة إلى آخر مرحلتها.

- **حيادية النقود**

تعتبر النقود في الفكر الكلاسيكي وسيطا للتبادل فقط، فهي لا تطلب لذاتها بل لتسهيل المعاملات وبالتالي فإن النقود لا تمارس تأثيرا على النشاط الاقتصادي الحقيقي على المدى الطويل.

- **المصلحة الخاصة أساس المصلحة العامة**

تفترض النظرية الكلاسيكية أن السعي لتحقيق المصلحة الفردية يؤدي بشكل تلقائي إلى تحقيق المصلحة العامة، فمثلا المنتج الذي يسعى الى تحقيق ربح أكثر عليه أن ينتج بجودة عالية وأسعار معقولة ومن خلال سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة ستتحقق المصلحة العامة.

- **التوازن الآني للأسواق (اليد الخفية)**

إن الأمور في الأسواق عند الكلاسيك تسير وفق فكرة "اليد الخفية" لآدم سميث أو ما يعرف بفكرة التوازن التلقائي للأسواق حيث يرون الأسواق متوازنة وإن حدث هناك اختلال فإن قوى السوق (العرض، الطلب الأسعار) كفيلة بإرجاع الأوضاع إلى حالتها الطبيعية والمتمثلة في وضعية التوازن المتطابقة مع وضعية التشغيل الكامل ومنه وكنتيجة لذلك لو حدث اختلال في توازن أي سوق من الأسواق فسيكون اختلالا ظرفيا وليس مزمنا.

- **قانون الغلة المتناقصة**

ينص هذا القانون على أن إنتاجية كل عنصر من عناصر الإنتاج تتناقص كلما زاد توظيف وحدات إضافية من هذا العنصر، مع بقاء باقي عوامل الإنتاج الأخرى ثابتة. بعبارة أخرى، كل وحدة إضافية من عنصر الإنتاج المستخدم (مثل العمل أو رأس المال) تساهم في زيادة الإنتاج، لكن الزيادة تكون أصغر من الوحدة السابقة.

- **قانون ساي للمنافذ**

العرض يخلق الطلب المساوي له، أي أن كل ما ينتج في الاقتصاد يجد من يشتريه ما يضمن عدم وجود فائض دائم أو نقص دائم في الاستهلاك. وهو ما يحقق توازن مستمر بين العرض الكلي والطلب الكلي، وينسب هذا القانون إلى صاحبه Jean-Baptiste Say.

- **التحليل في الأجل القصير**

يركز التحليل الكلاسيكي على المدى القصير، حيث يفترض أن الأسواق تستجيب بسرعة للتغيرات الاقتصادية وتعيد التوازن تلقائيا.

- **الادخار لغرض الاستثمار**

إن الكلاسيك يرون بأن الفرد لا يدخر رغبة في الاحتفاظ بالنقد في شكله السائل (اكتناز) بل يدخر رغبة في الحصول على عائد (فائدة) من خلال توظيف هذه المدخرات في البنوك أو شراء سندات. ومنه وكنتيجة لذلك الادخار في نهاية المطاف ما هو إلا الإنفاق من قبل الآخرين على السلع الاستثمارية لأن كل المدخرات ستتحول في النهاية إلى استثمار.

- **المرونة الكاملة للأسعار**

الفكر الكلاسيكي يقوم على فرضية المرونة الكاملة للأسعار حيث يعتقدون بأن كل الأسعار بما فيها الأجور (سعر عنصر العمل) هي قابلة للزيادة والنقصان (لانعدام وجود نقابات قوية). وهذه الفرضية تعد جد أساسية لتحقق أثر اليد الخفية.

ثانيا. دالة الانتاج الكلاسيكية

تقوم دالة الإنتاج التجميعية (Aggregate Production Function) بدور رئيسي في النموذج الكلاسيكي إذ تعد نقطة انطلاق هذه النظرية بالنسبة التوازن الاقتصادي الكلي في الفترة القصيرة. ودالة الإنتاج الكلية ما هي إلا علاقة تقنية تربط بين حجم الإنتاج الحقيقي وحجم عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الانتاجية، وهو ما يمكن التعبير عنه كالتالي:

$$Y = f(L, K, T, O)........(1)$$

حيث Y تمثل حجم الانتاج الكلي، L عنصر العمل، K عنصر رأس المال، T عنصر التكنولوجيا، O عنصر التنظيم وبما أننا أمام التحليل في الفترة القصيرة فإن الكلاسيك أن العامل الوحيد المتغير في دالة الانتاج هو كمية العمل المستخدمة مع ثبات عوامل الإنتاج الأخرى، مما يجعل من الممكن تبسيط كتابة دالة الإنتاج لتصبح بالشكل التالي:

$$Y = f(L).........(2)$$

ومن بين خصائص هذه الدالة:

- معرفة بدلالة عنصر العمل.
- المشتقة الأولى لها موجبة، أي أن الإنتاجية الحدية للعمل موجبة مما يدل على أن العلاقة بين حجم الإنتاج والعمالة موجبة وهو ما يمكن التعبير عنه رياضيا كالتالي:

$$\frac{dY}{dL} = Y'_L > 0$$

- المشتقة الثانية سالبة أي أن الإنتاج الحدي يتزايد لكن بمعدل متناقص وهو ما يعرف بقانون الغلة المتناقصة، أي:

$$\frac{d^2Y}{dL^2} = Y''_L < 0$$

الشكل الموالي يوضح لنا دالة الإنتاج الكلاسيكية:

الشكل رقم 05: دالة الانتاج الكلاسيكية

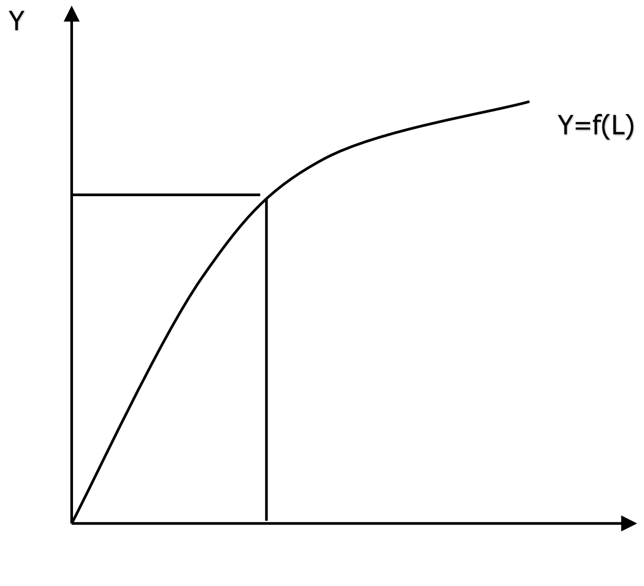

تعبر دالة الانتاج الموضحة بالشكل أعلاه عن العلاقة ما بين حجم الطلب على العمل وكمية الإنتاج الحقيقية القصوى بمعنى أنه إذا قامت المؤسسات بتوظيف عدد معين من العمال فإننا نستطيع بواسطة دالة الإنتاج تحديد أعلى عطاء ممكن. وبأن حجم العمل هو الذي يحدد حجم الإنتاج فمن الضروري البحث أولا عن توازن سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم اليد العاملة المستخدمة في فترة ما.

ثالثا. توازن سوق العمل

أ. عرض العمل. يصدر عرض العمل عن العمال (أو عن العائلات)، وفي رأي الكلاسيك يرتبط عرض العمل إيجابيا بمعدل الأجر الحقيقي ويعني معدل الأجر الحقيقي من وجهة نظرا العمل. القوة الشرائية للأجر الإسمي أو النقدي، فإذا رمزنا إلى معدل الأجر الإسمي بالرمز (W) وإلى المستوى العام للأسعار بالرمز (P) وإلى معدل الأجر الحقيقي بالرمز (w) فإن هذا الأخير يتحدد كما يلي:

$$w = \frac{W}{P}$$

ويمكن كتابة دالة عرض العمل بالشكل التالي:

$$L^S = f\,(\frac{W}{P})$$

العلاقة بين عرض العمل L^s ومعدل الأجر الحقيقي (w) إيجابية أي كلما ارتفع الأجر الحقيقي زاد عرض العمل ولهذا فإن المشتقة الجزئية الأولى لدالة عرض العمل موجبة:

$$L^{S\prime} = \frac{dL^S}{dw} > 0$$

ويمكن توضيح دالة عرض العمل في الشكل التالي:

الشكل رقم 06: منحنى دالة عرض العمل

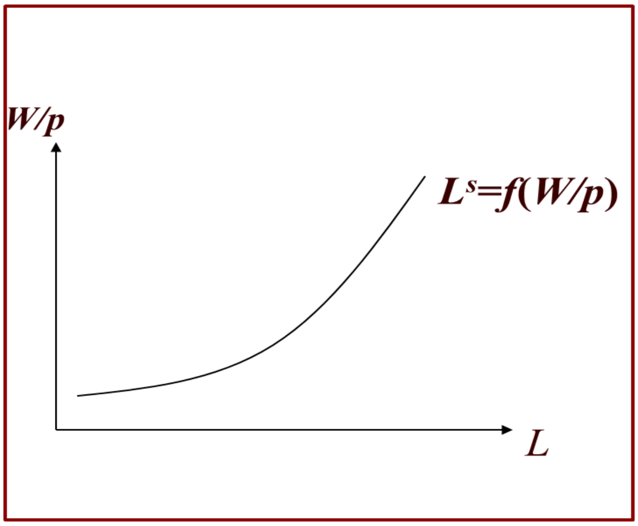

نلاحظ أن هذا المنحنى يشبه منحنى عرض أي سلعة، معبرا عن العلاقة الطردية بين الكمية المعروفة وسعرها، أي فيما يخصنا هنا بين كمية العمل (عدد العمال أو عدد الساعات ... إلخ) ومعدل الأجر الحقيقي (للعامل أو لساعة عمل). وترتكز هذه العلاقة على فرضتين أساسيتين هما.

أولا. أن العمال غير معرضين لظاهرة الخداع النقدي، يفهم من هذا أن تغير معدل الأجر الأسمى لا يؤثر إطلاقا في سلوك عارضي العمل إذا تغير المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه وذلك لأن القوة الشرائية للدخل الجديد تظل ثابتة.

ثانيا. أن العمال يعرضون خدماتهم باحثين عن تعظيم دخولهم في سوق تسودها المنافسة الحرة الكاملة.

ب. الطلب على العمل

يصدر الطلب عن العمل من قبل المنتجين، وهو يرتبط أيضا بمعدل الأجر الحقيقي مثل ما هو الشأن بالنسبة للعرض ولكن بعلاقة عكسية أي:

$$L^d = f\left(\frac{W}{P}\right)$$

وإذا قبلنا فرضية استمرارية الدالة وقابليتها للاشتقاق والتفاضل يكون لدينا.

$$L^{d\prime} = \frac{dL^S}{dw} < 0$$

العلاقة بين طلب العمل L^d ومعدل الأجر الحقيقي (w) عكسية أي كلما ارتفع الأجر الحقيقي قل طلب العمل ولهذا فإن المشتقة الجزئية الأولى لدالة عرض العمل سالبة، والشكل البياني لدالة طلب العمل يكون على النحو التالي.

الشكل رقم 07: منحنى دالة عرض العمل

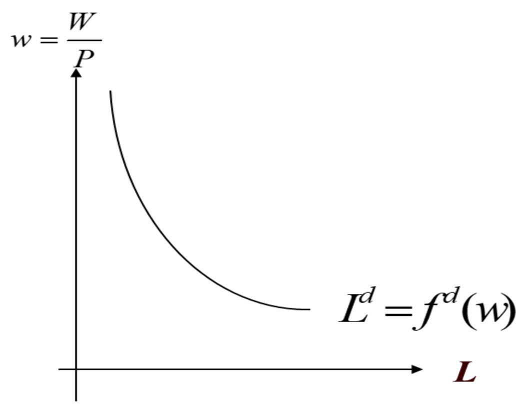

نلاحظ أن منحى الطلب على اليد العاملة يشبه أي منحنى طلب على أية سلعة مترجما بذلك العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة عدد العمال أو ساعات العمل وسعرها (معدل الأجر الحقيقي للعامل أو لساعة العمل).

ويقوم الاستدلال الكلاسيكي في العلاقة العكسية بين الطلب على العمل ومعدل الأجر الحقيقي على السلوك العقلاني للمنتج الفردي في سوق تسوده المنافسة التامة والمرتكز على قاعدة تعظيم الربح، حيث يتم الاستدلال بالمقارنة بين الإنتاجية الحدية للعمل التي تعرف بأنها الحصيلة الإضافية والمحققة من الإنتاج بواسطة وحدة إضافية من العمل وتكلفة وحدة العمل الأخيرة (تكلفة الأجر الإضافي).

وكما ذكرنا سابقا فإن هدف المؤسسات أو المنتجين هو تعظيم أرباحهم، بالتالي فإن كل مؤسسة تنافسية تحاول تعظيم الأرباح سوف تستمر في الإنتاج والتوظيف إلى النقطة التي تجد عندها أن الناتج الحدي للعمل يتساوى مع الأجر الحقيقي الذي يجب أن تدفعه المؤسسة، حيث يتم الحصول على منحنى طلب العمالة من مبدأ تعظيم الربح للمؤسسة وهو دالة متناقصة للأجر الحقيقي وعلى هذا الأساس يمكن كتابة معادلة الربح للمؤسسة كما يلي.

$$\pi = PY - WL$$

حيث π. تمثل الربح، W. الأجر الاسمي، P. مستوى الأسعار، L. عنصر العمل. يكون الربح في أعظم قيمة له عندما يكون الربح الحدي معدوما، أي:

$$\frac{d\pi}{dL} = 0 \Rightarrow P\frac{dY}{dL} - W = 0 \Rightarrow \frac{dY}{dL} = \frac{W}{P} \Rightarrow MPL = \frac{W}{P}$$

هذا يعني أن الأجر الحقيقي يجب أن يساوي الإنتاجية الحدية للعمل، أي أننا نقوم باشتقاق دالة الربح بالنسبة لعنصر العمل لاستخراج دالة الطلب على العمل وهي:

$$L_d = f(\frac{W}{P})$$

مثال1: إذا كانت لديك دالة الإنتاج التالية. $Y = 50\sqrt{L}$ حيث $(\frac{W}{P})$ تمثل الأجر الحقيقي

المطلوب: استخرج دالة الطلب على العمل

مثال 2: إذا كانت لديك دالة الإنتاج التالية. $Y = 1500L - 0.5L^2$ حيث $(\frac{W}{P})$ تمثل الأجر الحقيقي

المطلوب: استخرج دالة الطلب على العمل

ج. توازن سوق العمل

يتحدد توازن سوق العمل عندما يتقاطع المنحنيان الممثلان لدالتي عرض العمل والطلب عليه، حيث يتحدد كل من الأجر الحقيقي وحجم العمالة في سوق العمل. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 08: توازن سوق العمل

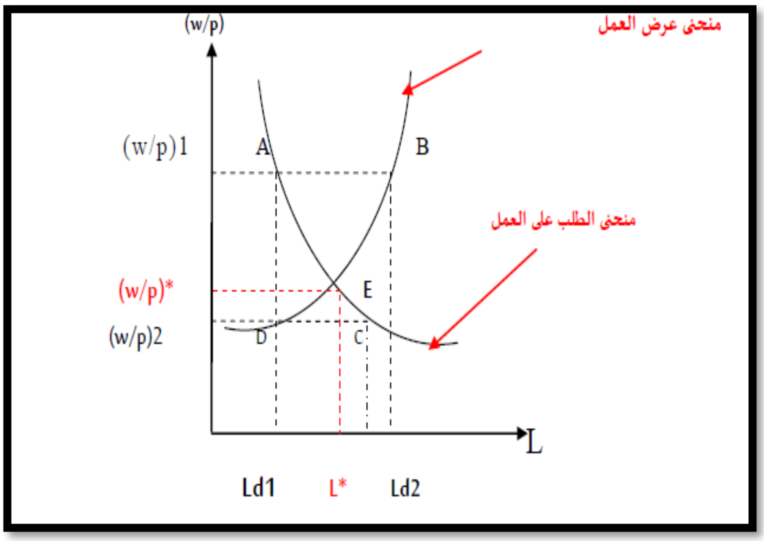

- يتحدد توازن سوق العمل عندما يتقاطع المنحنيان الممثلان لدالتي عرض العمل والطلب عليه أي عند النقطة (E) بالإضافة إلى ذلك يكون هذا التوازن توازن الاستخدام التام.
- النقطة (E) تمثل حالة الاستخدام التام أو التوظف الكامل أي أن عرض العمل يساوي الطلب عليه فحسب التحليل الكلاسيكي كل من يريد العمل سوف يجد منصب شغل مقابل الأجر الحقيقي المحدد في السوق وبالتالي لا توجد بطالة في عنصر اليد العاملة، أي أن مستوى البطالة حسب التحليل الكلاسيكي معدوم وإن وجدت فهي

بطالة اختيارية يعني أن أصحابها لا يرغبون في العمل مقابل الأجر الحقيقي المحدد في السوق وبالتالي يتحملون مسؤوليتها.

- هكذا إذا انطلقنا من وضع التوازن في سوق العمل وكان حجم العمل المستخدم هو L* ومعدل الأجر الحقيقي w* فإن حجم الإنتاج الحقيقي المقابل هو Y* ونظرا للفرضيات السابقة يكون التوازن توازن الاستخدام الكامل وبالتالي يكون حجم الإنتاج Y* هو حجم إنتاج الاستخدام الكامل، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 09: توازن القطاع الحقيقي

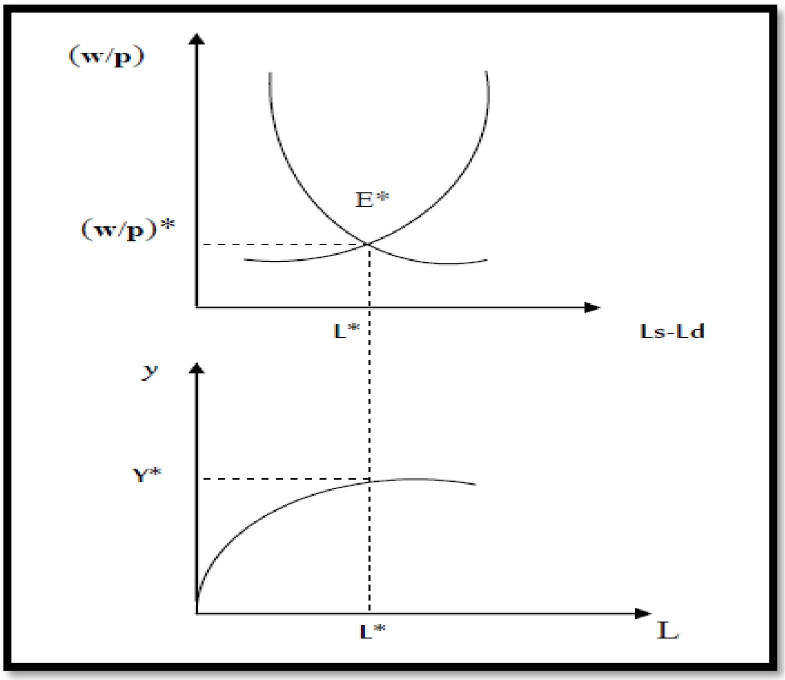

يمثل الرسم السابق توازن سوق العمل والرسم الذي في الأسفل دالة الإنتاج، وانطلاقا من وضع توازن سوق العمل فان حجم العمل المستخدم هو L* والأجر الحقيقي التوازني هو W/P* وحجم الإنتاج المقابل هوY* وهو يمثل حجم الإنتاج في حالة التوظيف الكامل وفق النظرية الكلاسيكية

رابعا. التوازن في سوق السلع والخدمات

ينطلق التحليل الكلاسيكي لتوازن سوق السلع والخدمات من مبدأ **قانون ساي الذي يقرر بأن "العرض يخلق الطلب الخاص به"**، أي أن كل عملية إنتاج تولد دخلا كافي لشراء هذا الإنتاج وبناء على دلك لا يمكن أن يحدث نقص دائم في الطلب الكلي، إذ يجري تصحيح أي اختلال من خلال آلية سعر الفائدة. وانطلاقا من هذا المبدأ، يتم تحديد التوازن في سوق السلع والخدمات عبر مساواة الادخار مع الاستثمار، باعتبار أن الادخار يمثل عرض الأموال القابلة للإقراض بينما يمثل الاستثمار طلب هذه الأموال.

أ. دالة الادخار في الفكر الكلاسيكي

يفترض الكلاسيك أن الادخار يتحدد أساسا وفق سعر الفائدة السائد في السوق، وأنه مع ارتفاع سعر الفائدة ترتفع العوائد على الأموال المؤجلة، ما يدفع الأفراد إلى تقليل الاستهلاك وزيادة الادخار، ولذلك فإن العلاقة بين الادخار (S) وسعر الفائدة (i) علاقة طردية، وتكتب دالة الادخار كالتالي:

$$s = f(i)$$

حيث:

$$f'(i) > 0$$

الشكل الموالي يوضح لنا دالة الادخار بدلالة سعر الفائدة.

الشكل رقم 10: منحنى دالة الادخار

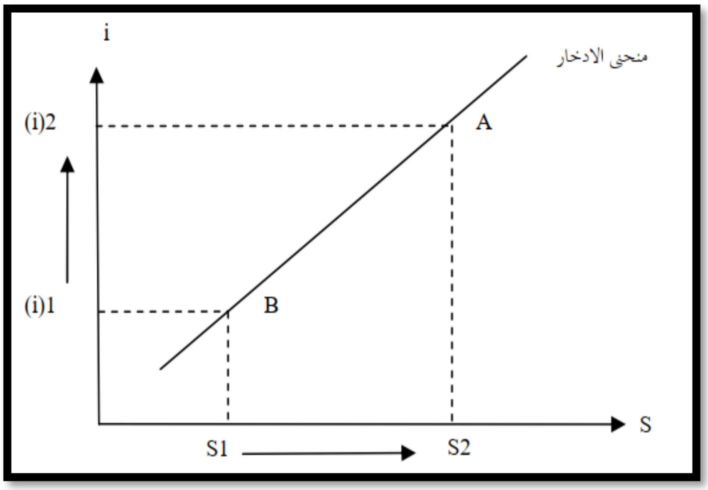

يمثل هذا السلوك استجابة طبيعية للأفراد الذين يتصرفون وفق منطق عقلاني يهدف إلى تعظيم منفعتهم بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي.

ب. دالة الاستثمار في الفكر الكلاسيكي

يتحدد الاستثمار بدوره وفق سعر الفائدة، باعتباره تكلفة الحصول على الأموال لتمويل المشاريع الاستثمارية. وكلما ارتفع سعر الفائدة ازدادت كلفة التمويل وتقلصت الجدوى الاقتصادية للمشاريع، مما يؤدي إلى تراجع الاستثمار لذلك فإن العلاقة بين الاستثمار (I) وسعر الفائدة (i) علاقة عكسية وتكتب دالة الاستثمار كالتالي:

$$I = f(i)$$

حيث.

$$f'(i) < 0$$

الشكل الموالي يوضح لنا دالة الاستثمار بدلالة سعر الفائدة:

الشكل رقم 11: منحنى دالة الاستثمار

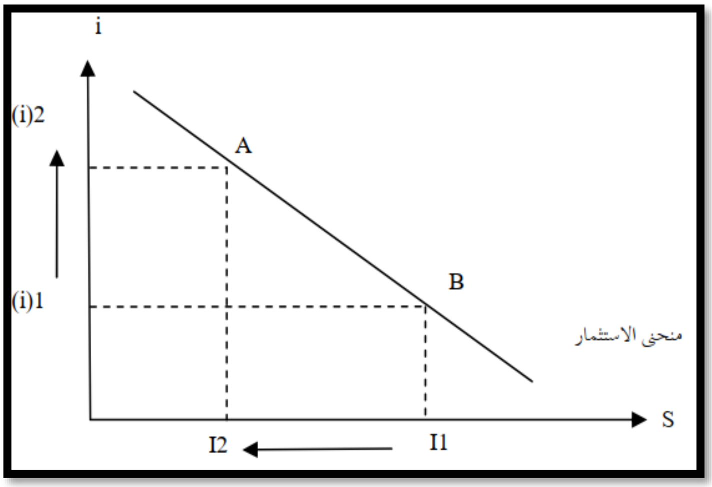

يمثل منحنى دالة الاستثمار سلوك المؤسسات التي تسعى إلى تعظيم الأرباح وتختار المشروعات الأكثر مردودية عند مستوى معين من تكلفة الاقتراض.

ج. التوازن في سوق السلع والخدمات

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عندما يتساوى الادخار (عرض الأموال) مع الاستثمار (الطلب على الأموال) أي:

$$S = I$$

يحدد هذا التساوي سعر الفائدة التوازني i^* وهو السعر الذي تتطابق عنده رغبات الادخار مع رغبات الاستثمار. ويؤدي هذا التوازن إلى تحديد كل من مستوى الادخار التوازني S^* ومستوى الاستثمار التوازني I^* ويعبر عن هذا التوازن بيانيا عند تقاطع منحنى الادخار مع منحنى الاستثمار وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 12: توازن سوق السلع والخدمات

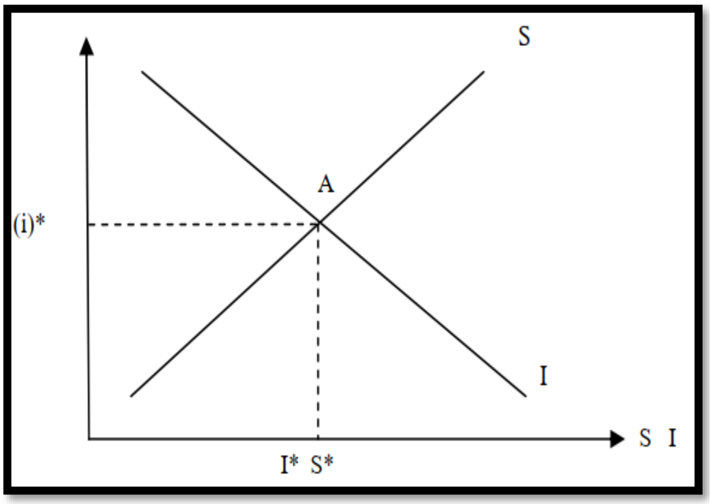

رغم التركيز الكلاسيكي على سعر الفائدة، إلا أن حجم الادخار والاستثمار عند التوازن يتوقف أيضا على مستوى الدخل الكلي، الذي يحدده بدوره وفقا لتفاعل قوى سوق العمل. إذ أن التشغيل التام يحدد مستوى الدخل ومن خلاله يتحدد حجم الادخار الممكن، وبالتالي مستوى الاستثمار الذي يضمن تحقق مبدأ ساي.

خامسا. توازن السوق النقدي

يتميز التحليل النقدي في المدرسة الكلاسيكية بفرضية محورية هي فرضية حياد النقود والتي تقر بأن النقود ليست سوى أداة للتبادل، ولا يمكنها التأثير في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية مثل الدخل الحقيقي، الإنتاج، التشغيل أو التوظيف. فالنقود في جوهرها وسيط مبادلة لا يحقق منفعة مباشرة، ولا تؤثر كميتها إلا في المتغيرات الاسمية وعلى رأسها المستوى العام للأسعار ولدراسة توازن السوق النقدي في الفكر الكلاسيكي، يتم الاعتماد على الركيزتين التاليتين للنظرية الكمية للنقود وهما. معادلة التبادل لفيشر معادلة كامبريدج

أ. معادلة التبادل لفيشر

ظهرت بدايات النظرية الكمية للنقود في القرن السادس عشر عندما طرحت تساؤلات حول أسباب ارتفاع الأسعار وقد أجمعت الأعمال الرائدة آنذاك على وجود علاقة طردية بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، أي أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

وقد طور إرفن فيشر (Irving Fisher) هذه الأفكار وصاغها في إطار رياضي واضح من خلال ما عرف لا حقا بـ **معادلة التبادل لفيشر**، والتي مفادها أن النقود كوسيلة للتبادل تحقق التساوي بين القيم المدفوعة والقيم المقبوضة، وهكذا يمكننا أن نستنتج أن عملية التبادل ذات طرفين:

- **طرف نقدي.** يمثل النقود المدفوعة ويعبر عنه بكمية النقود المدفوعة مضروبة في سرعة تداولها
- **طرف سلعي.** يمثل قيمة السلع المتبادلة ويعبر عنه بكمية السلع مضروبة في أسعارها

فإذا رمزنا لكمية النقود المتداولة بالرمز M وسرعة دوران النقود بالرمز V وكمية السلع بالرمز Q سعر السلعة بالرمز P فإنه يمكن كتابة معادلة التبادل كما يلي:

$$M \times V = \sum Q \times P$$

ولقد طور فيشر العلاقة وصاغها بالشكل:

$$M \times V = P \times T$$

حيث تمثل T حجم المبادلات أو مجموع المبادلات وهي دالة في مستوى الدخل Y وتسمى هذه العلاقة معادلة التبادل أو **معادلة توازن السوق النقدي عند فيشر.**

وقد اعتمد الكلاسيك على مجموعة من الفروض التي تسمح بتحويل معادلة التبادل إلى نظرية كمية بسيطة تربط بين كمية النقود والأسعار فحسب الكلاسيك بما أن الاقتصاد يكون دائما في حالة التشغيل التام فان الدخل Y يكون ثابتا و مساويا لدخل التشغيل التام، وعليه فان حجم المعاملات T كذلك ثابتا لأنه مرتبط بالدخل أي $(T = \bar{T})$ وكذلك سرعة دوران النقود V تعتبر ثابتة في الاجل القصير لأنها مرتبطة بعادات وتقاليد المجتمع التي لا تتغير في الاجل القصير، وعليه حسب فيشر تبقى متغيرتين فقط وهما كمية النقود M والتي تعتبر متغير مستقل، والمستوى العام للأسعار P والذي يعتبر متغير تابع، وعليه يمكن كتابة:

$$P = f(M)$$

حيث.

$$f'(M) > 0$$

بحيث كل زيادة في كمية النقود ستؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار لأن حجم المعاملات ثابت وسرعة دوران النقود ثابتة كذلك وعليه يمكن كتابة الدالة السابقة من الشكل:

$$P = M \times \frac{\bar{V}}{\bar{\bar{T}}}$$

بمعنى وجود علاقة تناسبية مباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار. فكل زيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة مماثلة في الأسعار دون أي تأثير على حجم الإنتاج الحقيقي، وهذا هو جوهر النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك ومن خلال ما سبق نلاحظ أنه لا توجد أية اشارة في الفكر الكلاسيكي للنظرية النقدية للطلب على النقود سوى الاشارة إلى ان أهم ما يميز النقود عن غيرها من السلع، وهي أنها لا تحقق أي منفعة لإشباع الحاجات الانسانية سوى القدرة على شراء السلع التي تتمتع بهذه المنفعة.

ب. معادلة الارصدة النقدية (معادلة كامبردج)

وفقا لهذه النظرية فإن كمية النقود لا ترتبط بحجم المعاملات الاقتصادية بل ترتبط بمعدل الدخل النقدي، بحيث أن الأرصدة النقدية التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها كنسبة من دخولهم في صورة نقدية سائلة مخصصة للإنفاق ستؤثر على حجم الإنتاج وبالتالي على المستوى العام للأسعار، بمعنى أن هذه النظرية قامت بتفسير التغيرات التي طرأت على المستوى العام للأسعار من جانب الطلب على النقود وليس من جانب العرض، والطلب الكلي للأرصدة النقدية الحاضرة يعطى بالشكل التالي:

$$Md = k \times Y_n$$

حيث Y_n تمثل الدخل الإسمي، k تمثل معامل التفضيل النقدي وهو عبارة عن مقلوب سرعة دوران النقود أي:

$$k = \frac{1}{V}$$

وبما أنه يتم أنه التعبير عن الدخل الكلي الحقيقي كآلاتي:

$$Md = k \times P \times Y_r$$

وبقسمة طرفي المعادلة على P نحصل على:

$$\frac{Md}{P} = k \times Y_r$$

والمعادلة الأخيرة هي معادلة الأرصدة النقدية الحقيقية ويوضح الشكل البياني معادلة كامبردج للأرصدة النقدية بحيث أنه زاد كلما الدخل الوطني الحقيقي ازداد الطلب على كمية النقود الحقيقية بنفس النسبة.

الشكل رقم 13: الطلب على النقود وفق التحليل الكلاسيكي

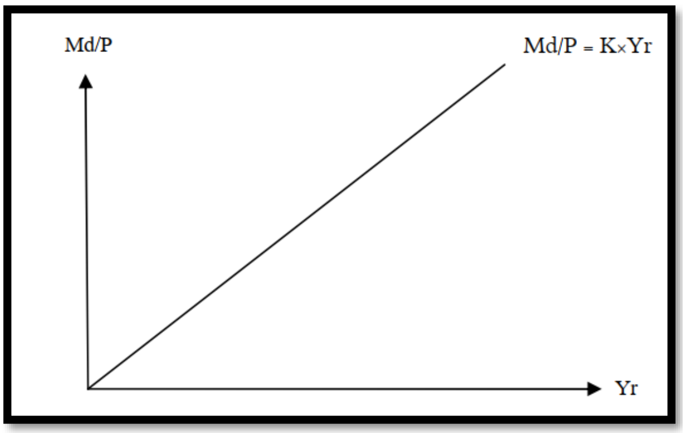

يمكن اجراء مقارنة بين المعادلتين السابقتين (معادلة فيشر، معادلة كامبردج):

- ركزت نظرية المبادلة على جانب عرض النقود في أن حين نظرية كمبردج ركزت على جانب الطلب. - قررت نظرية المبادلة وجود علاقة طردية تناسبية بين كمية النقود المعروضة وبين المستوى العام للأسعار.
- ركزت نظرية المبادلة أن على النقود هي وسيلة للتبادل فقط بينما أضافت معادلة كمبردج أنهت مخزن للقيمة أيضا.
- رغم اختلاف بؤرة التركيز بين النظريتين-فيشر ركز على عرض النقود، بينما ركزت كامبردج على الطلب- إلا أنهما تتفقان على أن المستوى العام للأسعار يتحدد في النهاية بكمية النقود، سواء بطريقة مباشرة كما افترض فيشر أو بطريقة غير مباشرة في كما النظرية الأخرى.

ج. توازن سوق النقد

يتحدد التوازن في سوق النقود عند تساوي عرض النقود Ms مع الطلب على النقود Md حيث أن عرض النقود ثابت لأنه يتحدد من طرف البنك المركزي، أي أن $Ms = M_0$. أما الطلب على النقود فهو متغير داخلي في النموذج الكلاسيكي ويكتب كما يلي:

$$Md = k \times P \times Y_r$$

فعند زيادة كمية النقود المتداولة من قبل البنك المركزي سيزيد الطلب على السلع والخدمات أي زيادة الانفاق، وبما أن الإنتاج ثابت فسيؤدي ذلك الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا يؤدي إلى ارتفاع القيمة النقدية للمعاملات وتستمر هذه الزيادة حتى يتحقق التعادل بين الطلب والعرض النقدي أي:

$$Ms = M_0 = Md = k \times P \times Y_r$$

ومنه:

$$\frac{Ms}{P} = \frac{Md}{P} = k \times Y_r$$

حيث P يمثل المستوى العام للأسعار التوازني، ويمكن تمثيل حالة توازن سوق النقد كما يلي:

الشكل رقم 14: توازن السوق النقدي

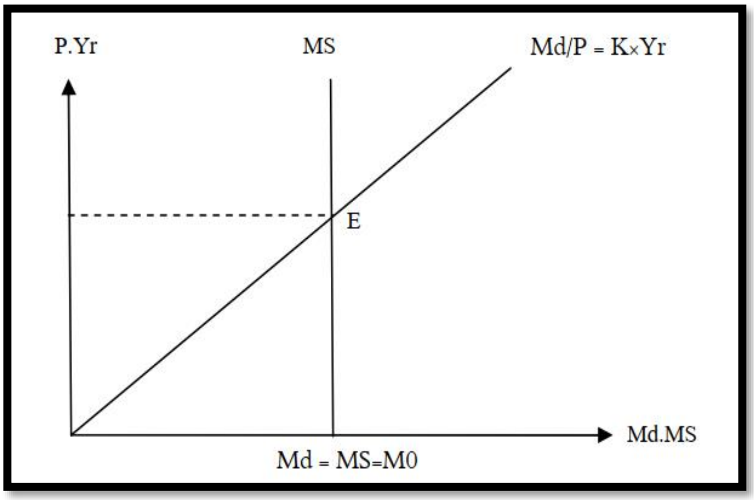

سادسا. العرض الكلي والطلب الكلي عند الكلاسيك

يحدث التوازن الكلي في الفكر الكلاسيكي عند تساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي، ويتطلب ذلك دراسة علاقة كل من العرض الكلي والطلب الكلي بالمستوى العام للأسعار.

أ. العرض الكلي عند الكلاسيك

وفقا لمبادئ النظرية الكلاسيكية، وخصوصا فرضيتي حيادية النقود وثبات سرعة دوران النقود كما ورد في النظرية الكمية للنقود، فإن المستوى العام للأسعار لا يؤثر إطلاقا في حجم الإنتاج الحقيقي، ويعزى ذلك إلى أن الإنتاج الحقيقي يتحدد في سوق العمل، وليس في سوق السلع والخدمات أو سوق النقود.

ففي النموذج الكلاسيكي يتحدد الأجر الحقيقي بفعل قوى العرض والطلب على العمل. ومنه يتحدد مستوى التشغيل الكامل هذا التشغيل الكامل يقود إلى الناتج التوازني، وهو الحد الأقصى الذي يمكن للاقتصاد إنتاجه في الأجل الطويل. وبما أن الإنتاج الحقيقي يتحدد بسوق العمل فقط، فهو مستقل تماما عن الأسعار. وبالتالي تكون دالة العرض الكلي بدلالة المستوى العام للأسعار ثابتة، أي أن:

- أي تغيير في المستوى العام للأسعار لا يؤدي إلى أي تغيير في الإنتاج الحقيقي.
- العرض الكلي يكون عموديا عند مستوى التشغيل التام. وبذلك فإن المنتجين لا يغيرون كمية الإنتاج استجابة لتغير الأسعار، لأن جميع الأسعار والأجور مرنة وتتكيف بحيث يبقى الاقتصاد دائما عند مستوى التشغيل الكامل. يمكن تمثيل دالة العرض الكلي كما يلي:

الشكل رقم 15: منحنى العرض الكلي الكلاسيكي

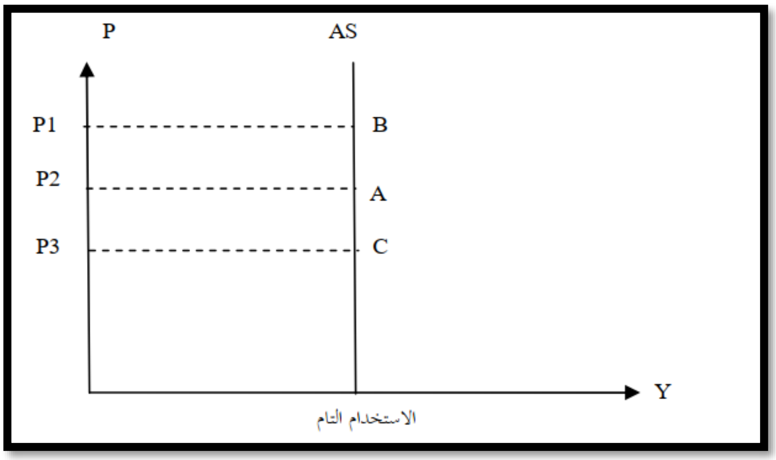

ب. الطلب الكلي عند الكلاسيك

تعني دالة الطلب الكلي إجمالي قيمة السلع والخدمات التي يرغب الأفراد والمؤسسات والحكومة في طلبها عند مختلف مستويات الأسعار، ويمكن اشتقاق هذه العلاقة من معادلة التبادل لفيشر أو من معادلة كامبردج للأرصدة النقدية مع الاعتماد على الافتراضات الكلاسيكية الأساسية، وهي أن الكتلة النقدية M ثابتة ويتحكم فيها البنك المركزي وهو الشأن نفسه بالنسبة لسرعة دوران النقود V وانطلاقا من معادلة التبادل لفيشر لدينا:

$$M \times V = P \times Y$$

وبما أن M وV ثابتان و Y ثابت عند مستوى التشغيل الكامل، يمكن إعادة ترتيب العلاقة بالشكل التالي:

$$AD = Y = \frac{\bar{M} \times \bar{V}}{P}$$

وتعني هذه العلاقة أن الطلب الكلي يتناسب عكسيا مع المستوى العام للأسعار، فكلما ارتفع P انخفضت القيمة الحقيقية للكتلة النقدية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، والعكس صحيح. وهكذا يصبح الطلب الكلي دالة في المستوى العام للأسعار، ويمكن تمثيل دالة الطلب الكلي كما يلي:

الشكل رقم 16: منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي

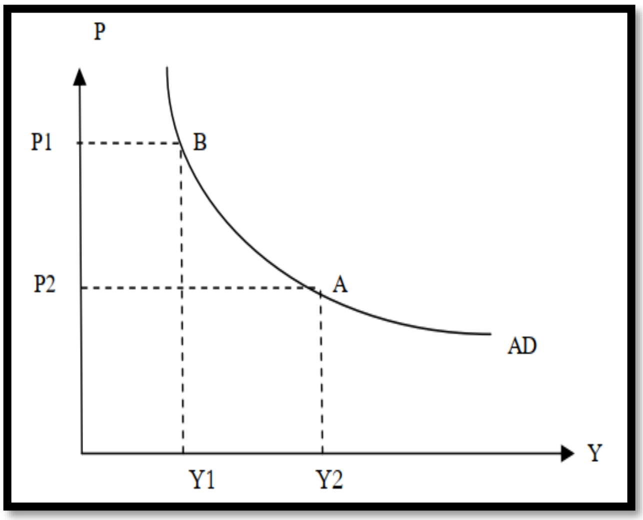

نلاحظ أن منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي منحدر نحو الأسفل، لأنه يعكس انخفاض القيمة الحقيقية للنقود مع ارتفاع الأسعار.

ج. التوازن الاقتصادي الكلي حسب الكلاسيك

يحدث التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكلاسيكي عندما تتحقق حالة التوازن في الأسواق الثلاثة. سوق العمل، سوق السلع والخدمات والسوق النقدي، وبتحقيق هذا التوازن الثلاثي، يتحدد الناتج الحقيقي عند مستوى التشغيل التام، ويتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي عند المستوى العام للأسعار الذي يوازن بين قوى السوق. ويمكن تمثيل حالة التوان بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم 17: التوازن الاقتصادي الكلي حسب الكلاسيك

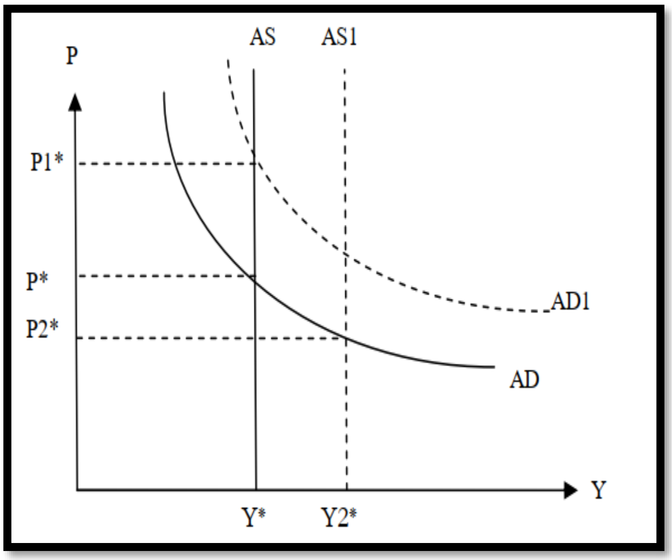

أهم استنتاجات هذا التوازن

- الإنتاج لا يتغير إلا إذا تغير حجم اليد العاملة L وبالتالي، أي تحرك في منحنى AD لا يؤثر على الإنتاج، بل فقط على الأسعار فزيادة الطلب الكلي ستؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD إلى AD_1 فيرتفع مستوى الأسعار من P* إلى P_1* دون أي زيادة في الإنتاج الذي يبقى عند Y*.
- تحركات العرض الكلي AS وحدها يمكنها تغيير الإنتاج الحقيقي، إذا تحرك منحنى العرض الكلي من AS إلى AS_1 بسبب تطور في الإنتاج أو التكنولوجيا، يرتفع الإنتاج من Y* إلى Y_2* وينخفض المستوى العام للأسعار من P* إلى P_2*.

المحور الخامس

التوازن الاقتصادي العام وفق النموذج الكيزي البسيط (اقتصاد بقطاعين)

تمهيد

تعد النظرية الكينزية من أهم النظريات التي ساهمت في تطور الفكر الاقتصادي الحديث، إذ شكلت نقطة تحول جوهرية في دراسة الاقتصاد الكلي وتفسير الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج والتشغيل والدخل. وقد ظهرت هذه النظرية في أعقاب أزمة الكساد العظيم سنة 1929، التي كشفت محدودية التفسيرات الكلاسيكية وعجز آليات السوق عن استعادة التوازن الاقتصادي بصورة تلقائية. وفي هذا السياق، قدم جون مينارد كينز تصور جديد ركز فيه على أهمية الطلب الكلي باعتباره المحدد الرئيس لمستويات النشاط الاقتصادي والتشغيل، وأكد ضرورة تدخل الدولة من خلال السياسات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار.

ويمثل هذا المحور مدخلا أساسيا لفهم الأسس النظرية للنموذج الكينزي ومكانته في الاقتصاد الكلي، حيث يهدف إلى تعريف الطالب بالظروف التاريخية والفكرية التي أدت إلى ظهور النظرية الكينزية، وبيان أهم الانتقادات التي وجهتها للمدرسة الكلاسيكية، إضافة إلى دراسة المفاهيم الأساسية المرتبطة بالطلب الكلي والاستهلاك والاستثمار والتوازن الاقتصادي، مع إبراز دور السياسات الحكومية في تحقيق التشغيل الكامل وتحفيز النشاط الاقتصادي.

<u>أولا. أهم الانتقادات التي وجهها كينز للنظرية الكلاسيكية</u>

واجهت النظرية الكلاسيكية انتقادات واسعة لأنها قدمت نموذج مجرد ومثالي للاقتصاد، يفترض مرونة كاملة وكفاءة تامة للأسواق وهي افتراضات لا تتحقق في الواقع. وقد قدم كينز مجموعة من الانتقادات الجوهرية للنظرية الكلاسيكية، خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- **فشل النظرية الكلاسيكية في تفسير أزمة 1929**

فقد رأى كينز أن الكساد الكبير كشف عن ضعف واضح في الأسس النظرية الكلاسيكية، خاصة تلك القائلة بأن "العرض يخلق طلبه المساوي له". فقد بينت الأزمة أن الطلب الكلي قد يكون غير كافي لامتصاص السلع المنتجة، مما يؤدي إلى تراكم المخزون وتراجع الإنتاج وارتفاع البطالة.

- **الطلب على العمل يتحدد بالأجر الإسمي وليس الحقيقي**

انتقد كينز افتراض الكلاسيك بأن العمال يحددون عرض العمل بناء على الأجر الحقيقي. وأكد أن العمال يتأثرون بـ الخداع النقدي (Money Illusion)، أي أنهم ينظرون إلى الأجر الإسمي وليس الحقيقي عند اتخاذ قرارات العمل، مما يؤدي إلى خلل في آلية التوازن الكلاسيكية.

- **جمود الأجور وعدم مرونتها**

رأى كينز أن الأجور ليست مرنة كما يفترض الكلاسيك، وذلك بسبب وجود النقابات العمالية والقوانين التي تضع حدود دنيا للأجور إضافة إلى العقود طويلة الأجل لذلك لا يمكن للأجور أن تنخفض تلقائيا عند حدوث بطالة، وهو ما ينفي فرضية التوازن التلقائي في سوق العمل.

- **انتقاد قانون ساي (Say's Law)**

رفض كينز الفكرة القائلة بأن "العرض يخلق طلبه الخاص"، مؤكدا عكس ذلك أي أن الطلب هو الذي يخلق العرض ولهذا ركز على مكونات الطلب الكلي الفعال (Effective Demand) وطالب بضرورة تنشيط هذا الطلب لضمان تحقيق التشغيل والإنتاج.

- **سوء فهم الكلاسيك للتضخم والخداع النقدي**

انتقد كينز افتراض الكلاسيك أن الأفراد يدركون دائما التغير في المستوى العام للأسعار. وأكد أن الأفراد لا يدركون دائما فروق الأسعار والتضخم، ما يخلق وهما نقديا يؤثر في قراراتهم الاقتصادية سواء في الادخار أو الاستثمار أو العمل.

- **سعر الفائدة ظاهرة نقدية وليست توازنية حقيقية**

رأى كينز أن الكلاسيك أخطأوا عندما اعتبروا سعر الفائدة مجرد توازن بين الادخار والاستثمار، وأوضح أن سعر الفائدة يتحدد أساسا في السوق النقدي من خلال التفاعل بين عرض النقود والطلب عليها وبالتالي فهو متغير نقدي بحت وليس حقيقي كما في التحليل الكلاسيكي.

- **للنقود دور أساسي في الاقتصاد**

بخلاف فرضية حيادية النقود لدى الكلاسيك، اعتبر كينز أن النقود تؤثر بشكل مباشر في مستوى الدخل وحجم التشغيل ومستوى النشاط الاقتصادي وهي ليست مجرد وسيط للتبادل، بل عنصر فعال في تحديد الطلب الكلي.

<u>ثانيا. مبادئ وفرضيات النموذج الكينزي</u>

يقوم التحليل الكينزي للاقتصاد الكلي على مجموعة من الفرضيات التي تميزه بوضوح عن التحليل الكلاسيكي، ويمكن تلخيص أهمها كما يلي:

❖ **ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي**

من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية، إذ لا يستطيع الاقتصاد تحقيق التوازن الذاتي عند حدوث اختلالات في الطلب الكلي، لذلك يصبح دور الدولة أساسيا لتحفيز النشاط الاقتصادي واستعادة مستويات التشغيل والدخل.

❖ **التحليل الكينزي صالح في الأجل القصير فقط**

لأن الأسعار والأجور لا تتكيف بسرعة مع التغيرات الاقتصادية، ولذلك فإن النتائج التي يستخلصها التحليل ترتبط بفترات قصيرة الأجل يكون فيها الاقتصاد أقل مرونة.

❖ **النقود لها دور حيوي في الاقتصاد**

فهي تطلب لأغراض المعاملات والاحتياط والمضاربة، وهذا يجعلها تؤثر بشكل مباشر على الاستثمار والدخل والعمالة خلافا لما افترضته النظرية الكلاسيكية من حياد النقود.

❖ **عدم وجود منافسة تامة في الأسواق**

وغياب المرونة الكاملة في أسعار عوامل الإنتاج، بما في ذلك الأجور، وهو ما يجعل سوق العمل غير قادر على تحقيق التوازن تلقائيا.

❖ **الطلب يخلق العرض وليس العرض يخلق الطلب**

وبالتالي فإن مستوى التشغيل يتحدد أساسا بالطلب الكلي الفعال سواء بالنسبة للطاقات الإنتاجية أو اليد العاملة.

❖ **التوازن قد يصحبه نقص في التشغيل**

يفترض التحليل الكينزي أن الاقتصاد قد يصل إلى حالة توازن عند مستوى تشغيل أقل من المستوى التام، حيث يؤدي نقص الطلب الكلي إلى عدم استغلال كامل للطاقات الإنتاجية واليد العاملة، وبالتالي يمكن أن تستمر البطالة الإجبارية رغم تحقيق التوازن الاقتصادي.

❖ **ثبات المستوى العام للأسعار في الأجل القصير**

بحيث يكون أي تعديل في الاقتصاد عن طريق الكميات المنتجة وليس الأسعار أي أن التغيرات في الدخل الوطني تظهر على شكل تغييرات حقيقية في النشاط الاقتصادي.

ثالثا. محددات الطلب الفعال

أ. نظرية الطلب الفعال

ينطلق التحليل الكينزي من مفهوم الطلب الفعال بوصفه الركيزة الأساسية في تحديد مستوى الإنتاج والتشغيل. فقد رفض كينز تناول الطلب باعتباره مجرد رغبة في الحصول على السلع والخدمات كما افترض الكلاسيك، وطرح بدلا من ذلك مفهوما أكثر واقعية، يتمثل في الطلب الفعال .ويعرف هذا الأخير بأنه الرغبة في اقتناء السلع والخدمات المصحوبة بقدرة شرائية فعلية، مصدرها الدخل المتاح. ومن ثم فإن الطلب الفعال هو ذلك الطلب الذي يتحول فعليا إلى إنفاق حقيقي في السوق وهو ما يبني عليه المنتجون قراراتهم الإنتاجية. وعند تحليل مكونات الطلب الفعال يتضح أنه يتكون من العناصر التالية:

الطلب الكلي= الطلب على السلع الاستهلاكية+ الطلب على السلع الاستثمارية+ طلب القطاع الحكومي+ طلب القطاع الخارجي

$$AD = C + I + G + (X - M)$$

ومن أجل دراسة التوازن الاقتصادي الكلي وفق النموذج الكينزي، ننطلق عادة من نموذج بسيط من مكون من قطاعين (قطاع الأسر وقطاع الإنتاج)، أي دون اعتبار الحكومة أو العالم الخارجي. هذا النموذج البسيط يسمح بفهم السلوك الأساسي لقطاعي الأفراد والإنتاج، ويتم التركيز هنا على كيفية تحديد كل من دالة الاستهلاك ودالة الادخار

بالنسبة للأسر ودالة الاستثمار بالنسبة للمؤسسات، ثم دراسة نوع العلاقات التي تربط بينها وكيف تؤدي في النهاية إلى تحديد مستوى الدخل والتشغيل وفقا لمبدأ الطلب الفعال.

ب. دالة الاستهلاك الكينزية

يعرف الاستهلاك اقتصاديا بأنه استخدام السلع والخدمات الاقتصادية بهدف إشباع الحاجات الإنسانية إشباعا مباشرا، أي استعمال السلع والخدمات النهائية المخصصة للاستهلاك. ومن هذا المنطلق، يمكن تعريف الاستهلاك أو الإنفاق الاستهلاكي بأنه مجموع ما ينفقه الأفراد خلال فترة زمنية معينة للحصول على السلع والخدمات النهائية التي تلبي احتياجاتهم وقد كان كينز أول من ربط الاستهلاك الكلي بالدخل الكلي بشكل منهجي، حيث اعتبر أن الاستهلاك دالة في الدخل ففي كتابه النظرية العامة، أوضح كينز أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد أساسا على مستوى الدخل المتاح وأن الاستهلاك يرتفع مع ارتفاع الدخل ولكن بمقدار أقل من مقدار الزيادة في الدخل.

وتعرف هذه العلاقة بين الدخل والاستهلاك باسم دالة الاستهلاك، وهي توضح حجم الإنفاق الذي يرغب المستهلكون في تخصيصه لشراء السلع والخدمات النهائية عند مستوى معين من الدخل. ومن ثم يصبح الإنفاق الاستهلاكي دالة في الدخل المتاح، وإذا كانت هذه العلاقة خطية، فيمكن التعبير عنها على النحو التالي:

$$C = C_0 + bY_d$$

حيث تمثل C حجم الاستهلاك (الانفاق الاستهلاكي المتوقع)، C_0 الاستهلاك المستقل، وهو الجزء من الاستهلاك الذي يتم حتى عند غياب الدخل، ويعكس الحاجات الأساسية أو الالتزامات التي لا ترتبط بمستوى الدخل، b الميل الحدي للاستهلاك، وهو النسبة التي يخصصها الأفراد من كل زيادة في الدخل للاستهلاك، ويقع عادة بين 0 و1، Y_d الدخل المتاح، حيث الدخل المتاح ماهو إلا الدخل الوطني مخصوم منه الضرائب مضافا إليه مختلف الإعانات والتحويلات ويمكن رسم منحنى دالة الاستهلاك الكينزية على النحو الآتي:

الشكل رقم 18: منحى دالة الاستهلاك الكينزية

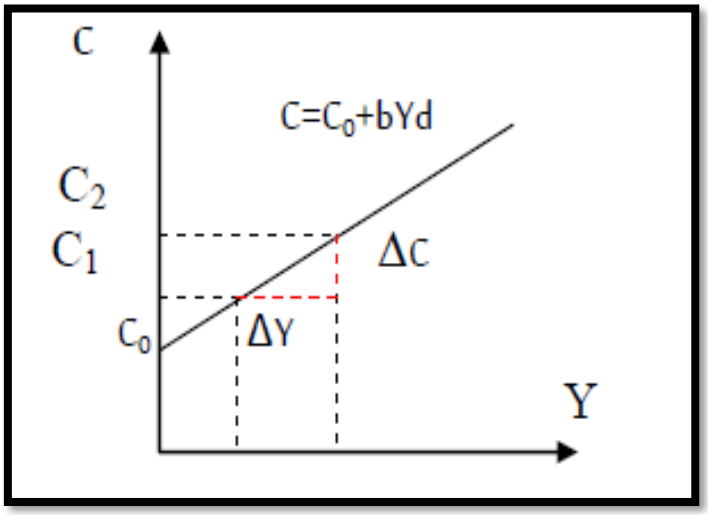

عندما يكون الدخل مساويا الى الصفر $Y_d = 0$ يكون حجم الانفاق الاستهلاكي مساويا لحجم الاستهلاك التلقائي $C = C_0$ وهذا معناه أن أفراد المجتمع سيقومون بالإنفاق حتى ولو كان دخل هذا المجتمع معدوما، ويفسر هذا بأن أفراد المجتمع سيمولون هذا القدر من الإنفاق بالاعتماد على المدخرات السابقة، ولكنه عندما يكون $Y_d = 0$ فحجم الإنتاج سيكون مستويا إلى الصفر لأن الدخل يساوي الإنتاج وبالتالي لا وجود للسلع الاستهلاكية، لذلك C_0 لا معنى لها من الناحية الاقتصادية وإنما يتم الاستعانة بها رياضيا لإيجاد الدالة وشكل المنحنى.

ج. الميل الحدي للاستهلاك (MPC)

يعبر هذا المفهوم عن حجم التغير في الإنفاق الاستهلاكي الناتج عن تغير الدخل بوحدة واحدة. ويمثل الميل الحدي للاستهلاك مماس النقطة المدروسة على منحنى الاستهلاك أو ما يعادل المشتقة الأولى لدالة الاستهلاك بالنسبة للدخل.

من الناحية الاقتصادية يجسد هذا الميل سلوك المستهلكين أو كيفية استجابتهم لأي تغير يحدث في الدخل؛ فكلما زاد الدخل، يتخذ الأفراد قرارا حول الجزء الذي سيذهب للاستهلاك مقابل الجزء الذي سيدخر، ويمكن حسابه كما يلي:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = b$$

فإذا كانت الدالة خطية (حالة الدالة الكينزية) فسيكون الميل الحدي للاستهلاك ثابتا وهي فرضية فقط بنيت عليه دالة الاستهلاك الكينزية، حيث في الحياة الواقعية غالبا ما يكون الميل الحدي للاستهلاك متناقصا.

د. الميل المتوسط للاستهلاك (APC)

يمثل الميل المتوسط للاستهلاك، أو كما يطلق عليه أحيانا الميل للاستهلاك النسبة بين الإنفاق الاستهلاكي الكلي والدخل الكلي، ويعكس هذا المؤشر حجم ما يخصصه الأفراد من دخولهم الإجمالية للاستهلاك، أي أنه يوضح مدى اعتماد الاستهلاك على الدخل الإجمالي وليس على التغير فيه فقط، ويحسب الميل المتوسط للاستهلاك من خلال العلاقة التالية:

$$APC = \frac{C}{Y}$$

قد يأخذ الميل المتوسط للاستهلاك قيما أكبر من الواحد أو تساويه أو تقل عنه، وذلك تبعا للعلاقة بين الاستهلاك والدخل.

هـ. العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك (MPC) والميل المتوسط للاستهلاك (APC)

يرتبط الميل الحدي للاستهلاك (MPC) والميل المتوسط للاستهلاك (APC) ارتباطا وثيقا، إذ يعكسان معا سلوك المستهلكين تجاه الدخل، وعادة ما يكون الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي لتوضيح ذلك دعنا نفترض أن دالة الاستهلاك تعطى من الشكل:

$$C = C_0 + bY_d$$

بقسمة طرفي المعادلة على Y_d يصبح لدينا:

$$\frac{C}{Y_d} = \frac{C_0}{Y_d} + b$$

أي:

$$APC = \frac{C_0}{Y_d} + MPC$$

و بما أن MPC مقدار ثابت موجب كما أن $\frac{C_0}{Y_d}$ هو الآخر مقدار موجب إذن سيكون دائما الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي أي:

$$APC > MPC$$

نستنتج من ذلك أن قيمة الميل الوسطي للاستهلاك تنخفض مع زيادة الدخل وترتفع مع انخفاض الدخل.

رابعا. الادخار

أ. دالة الادخار

ذكرنا سابقا أن الدخل يمكن أن يوجه إلى أحد الاستعمالين فقط وهما الاستهلاك أو الادخار، وبذلك يعد الادخار الجزء المتبقي من الدخل بعد طرح ما ينفق على الاستهلاك، أي أنه يمثل الامتناع عن الاستهلاك ويأتي الادخار في الدرجة الثانية بعد الاستهلاك من حيث أولوية التصرف في الدخل، مما يعني أن الاستهلاك والادخار هما صورتان متنافستان لكيفية تخصيص الأفراد لدخولهم.

وإذا افترضنا بقاء الدخل ثابتا، فإن الطريقة الوحيدة لزيادة الادخار هي تخفيض الاستهلاك، والعكس صحيح ومن هذا المفهوم يمكن اشتقاق دالة الادخار مباشرة من دالة الاستهلاك، وذلك بطرح مستوى الاستهلاك المتوقع عند كل مستوى من مستويات الدخل المتاح، أي:

$$Y_d = C + S$$

ومنه:

$$S = Y_d - C$$

بتعويض C بقيمتها يكون:

$$S = Y_d - C$$

بتعويض C بقيمتها يكون:

$$S = Y_d - (C_0 + bY_d)$$

ومنه:

$$S = -C_0 + (1-b)Y_d$$

حيث$(1-b)$ يمثل الميل الحدي للادخار ويرمز له بالرمز S وانطلاقا من ذلك يمكن رسم منحنى دالة الادخار على النحو التالي:

الشكل رقم 19: منحنى دالة الادخار

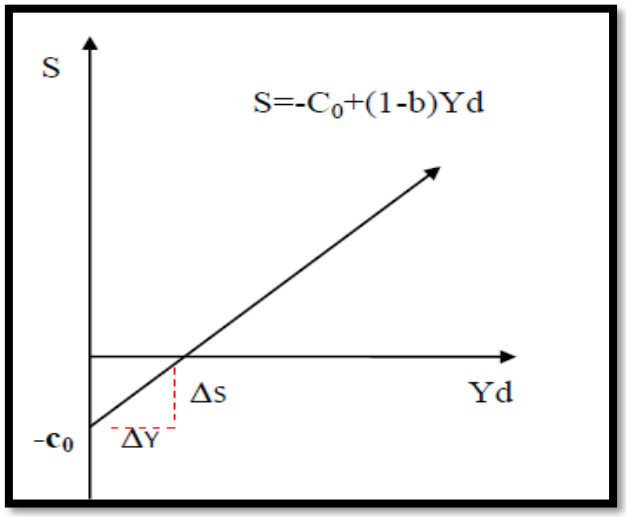

ب. الميل الحدي للادخار (MPS)

يمثل الميل الحدي للادخار مقدار الزيادة في الادخار الناتج عن زيادة الدخل بوحدة واحدة. وهو يعبر عن الجزء من الدخل الإضافي الذي يختار الأفراد الاحتفاظ به وعدم إنفاقه. ويمكن حسابه كما يلي:

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = (1-b) = s$$

تتراوح قيمته بين 0 و 1

ج. الميل المتوسط للادخار (APS)

يمثل الميل المتوسط للادخار نسبة الادخار الإجمالي إلى الدخل الإجمالي، ويعكس الحصة التي يخصصها الأفراد من دخلهم للادخار ويحسب خلال العلاقة التالية.

$$APS = \frac{S}{Y}$$

قد يأخذ الميل المتوسط للاستهلاك قيما أكبر من الواحد أو تساويه أو تقل عنه، وذلك تبعا للعلاقة بين الاستهلاك والدخل.

د. العلاقة بين الميل الحدي للإدخار (MPS) والميل المتوسط للادخار (APS)

لتوضيح ذلك دعنا نفترض أن دالة الادخار تعطى من الشكل:

$$S = -C_0 + sY_d$$

بقسمة طرفي المعادلة على Y_d يصبح لدينا:

$$\frac{S}{Y_d} = \frac{-C_0}{Y_d} + s$$

أي:

$$APS = \frac{-C_0}{Y_d} + MPS$$

و بما أن C_0 مقدار موجب كما أن Y_d هو الآخر مقدار موجب إذن سيكون $\frac{-C_0}{Y_d} < 0$ وعليه فإن الميل المتوسط للادخار يكون أقل من الميل الحدي أي:

$$APS < MPS$$

هـ. العلاقة بين الميل الحدي للادخار (MPS) والميل الحدي للاستهلاك (MPC)

ترتبط ميول الأفراد الاستهلاكية والادخارية ارتباطا مباشرا، إذ يعبر الميل الحدي للاستهلاك (MPC) عن الجزء من الزيادة في الدخل الذي يوجه نحو الاستهلاك، بينما يمثل الميل الحدي للادخار (MPS) الجزء المتبقي من هذه الزيادة والمخصص للادخار. وبما أن الدخل الإضافي لا يمكن أن ينفق إلا في أحد الاتجاهين (الاستهلاك أو الادخار) فإن مجموع الميلين يساوي دائما واحد أي:

الميل الحدي للاستهلاك+ الميل الحدي للادخار=1

$$MPC + MPS = 1$$

تعكس هذه العلاقة حقيقة أن أي تغير في الدخل يتم توزيعه بالكامل بين الاستهلاك والادخار. فإذا ارتفع الميل الحدي للاستهلاك انخفض تلقائيا الميل الحدي للادخار، والعكس صحيح. وتعد هذه العلاقة أساسا رئيسيا في النظرية الكينزية.

و. العلاقة بين الميل المتوسط للاستهلاك (APC) والميل المتوسط للادخار (APS)

يرتبط الميل المتوسط للاستهلاك (APC) بالميل المتوسط للادخار (APS) بعلاقة مباشرة، تعكس كيفية توزيع الدخل الكلي بين الاستهلاك والادخار. فالدخل الإجمالي إما ينفق على الاستهلاك أو يخصص للادخار، وبالتالي فإن مجموع الميلين يساوي دائما الواحد أي:

الميل المتوسط للاستهلاك+ الميل المتوسط للادخار=1

$$APC + APS = 1$$

توضح هذه العلاقة أن أي زيادة في نسبة الاستهلاك من الدخل تؤدي بالضرورة إلى انخفاض نسبة الادخار، والعكس صحيح ومع ارتفاع مستويات الدخل يميل الميل المتوسط للاستهلاك إلى الانخفاض تدريجيا، بينما يرتفع الميل المتوسط للادخار، وذلك بفعل قدرة الأسر على تخصيص جزء أكبر من دخولها للادخار بعد تغطية حاجاتها الأساسية. وتمثل هذه العلاقة مبدأ أساسي في التحليل الكينزي لسلوك المستهلكين.

ز. القانون السيكولوجي الأساسي لكينز

بعد أن أثبت كينز أن الإنفاق الاستهلاكي خلال فترة معينة يرتبط ارتباطا مباشر ومستقرا بالدخل المتاح لنفس الفترة طرح السؤال التالي:

كيف سيتغير الإنفاق الكلي إذا تغير الدخل المتاح؟ وجاء جوابه فيما أسماه **القانون السيكولوجي الأساسي**، والذي يلخصه في العبارة التالية:

يميل الأفراد، كقاعدة عامة، إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي مع ارتفاع دخولهم، ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل فإذا كانت زيادة الدخل تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي نتيجة العلاقة الطردية بينهما فإن حصة الدخل المخصصة للاستهلاك تنخفض كلما ارتفع الدخل

وهو ما يعكسه الانخفاض التدريجي في الميل المتوسط للاستهلاك مع زيادة الدخل، وبما أن الادخار هو الجانب الآخر للتصرف في الدخل، فإن هذا القانون يفسر أيضا أن ارتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة مطلقة في الادخار، غير أن نسبة الادخار إلى الدخل تكون في تزايد، ويعود ذلك إلى العلاقة الثابتة:

$$APC + APS = 1$$

حيث APC الميل المتوسط للاستهلاك، APS الميل المتوسط للادخار. يمكن تفسير هذا القانون وفق النقاط التالية:

- كلما ارتفع دخل الفرد زادت رغبته في إشباع حاجاته من السلع والخدمات الاستهلاكية، فيرتفع استهلاكه.
- لكن زيادة الاستهلاك تكون متناقصة، فكلما استهلك الفرد أكثر حقق مستوى أعلى من الإشباع، مما يقلل رغبته الحدية في الاستهلاك ويجعل الزيادة الإضافية في الإنفاق أقل من الزيادة في الدخل.
- بعد بلوغ مستوى إشباع مقبول للحاجات الأساسية يصبح الميل نحو الادخار أقوى، خاصة مع ارتفاع الدخل فيزداد الميل المتوسط للادخار تدريجيا، ويصبح الادخار أحد أهم الدوافع التي تقود إلى تكوين الثروة.

ح. عتبة الادخار

عتبة الادخار هي مفهوم مهم في تحليل سلوك الاستهلاك والادخار خاصة في إطار دالة الادخار الكينزية، وهي تعبر عن مستوى الدخل الذي يكون عنده الادخار مساويا للصفر. وهي تتطابق و المستوى الذي يكون فيه $Y_d = C$ حيث الادخار سيكون منعدما $S = 0$ ومنه أي زيادة في الدخل ولو بقدر طفيف سيتولد عنها ادخار موجب ولو تراجع مستوى الدخل فسينتج عنه ادخار سالب.

ومنه عتبة الادخار هي النقطة التي إذا تعداها الدخل سيصبح الادخار موجبا وإذا انخفض الدخل تحت ذلك فسيكون الادخار سالبا لذا يطلق عليها كذلك بالنقطة الحرجة، ولتوضيح الفكرة أكثر نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم 20: عتبة الادخار

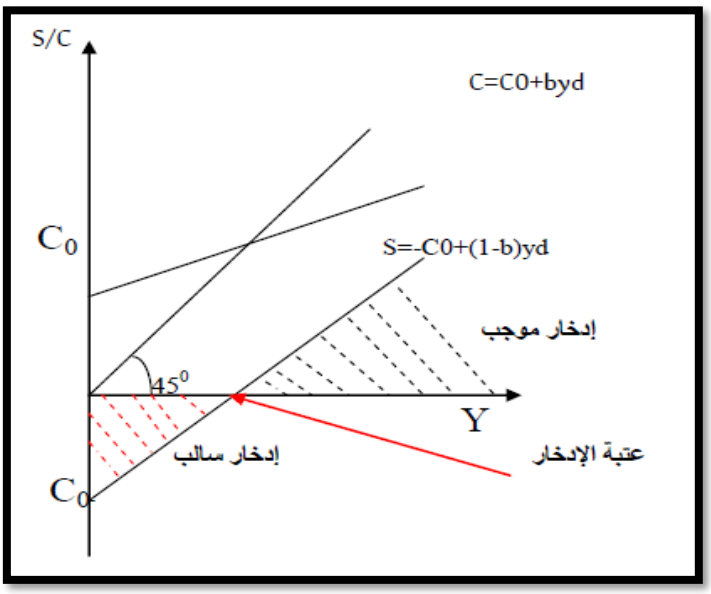

حيث:

- يمثل خط 45 منحنى دالة الإنتاج بالنسبة إلى الدخل والذي ميلها يساوي الواحد وهذا بحكم التطابق بين الإنتاج والدخل.
- إن المستويات التي يقع فيها منحنى دالة الاستهلاك فوق منحنى دالة الإنتاج تعبر عن الفترات التي ينفق فيها الأفراد على السلع الاستهلاكية قدرا أكبر من دخولهم، حيث يقومون بتمويل هذا الفارق إما عن طريق التصرف في الأصول الموجودة بحوزتهم أو الاقتراض ولهذا السبب يكون منحنى دالة الادخار في المنطقة السالبة والتي يطلق عليها بمنطقة الادخار السالب.
- عندما تتقاطع دالة الاستهلاك مع منحنى دالة الإنتاج (وهي نقطة التعادل بين الدخل والاستهلاك $Y_d = C$) يكون الأفراد قد وصلوا إلى ذلك المستوى من الدخل المتاح يكفيهم لتمويل كل الاستهلاك وفقط، ما يعني أن الادخار معدوم $S = 0$ وهي النقطة التي يقطع فيها منحنى دالة الادخار المحور الأفقي ويطلق على هذه النقطة بعتبة الادخار.
- تبدأ عملية الادخار فقط عندما يتجاوز الدخل هذه العتبة؛ أما إذا كان الدخل أقل منها، فإن الادخار يصبح سالبا ويعني ذلك أن الأسرة تلجأ إلى الاقتراض أو تستهلك من مدخرات سابقة لتغطية نفقاتها.

خامسا. الاستثمار

أ. تعريف الاستثمار

يعرف الاستثمار في التحليل الاقتصادي الكلي بأنه الزيادة الصافية في رصيد المجتمع من رأس المال الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، وذلك من خلال توجيه الموارد نحو اقتناء السلع الرأسمالية الجديدة مثل الآلات والمعدات، المباني المصانع، والبنية التحتية. وتستخدم هذه السلع في العملية الإنتاجية بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية وتحقيق الدخل والأرباح في المستقبل، ولا توجه للاستهلاك الجاري. وبذلك، يعد الاستثمار أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي، وعنصر محوري في تفسير تقلبات النشاط الاقتصادي. عموما يستند مفهوم الاستثمار إلى فكرتين رئيسيين:

- **المفهوم الاقتصادي للاستثمار (Real Investment)**

ويتمثل في شراء أو تكوين رأس المال الحقيقي، أي اقتناء السلع الرأسمالية المنتجة محليا أو المستوردة، مثل الآلات والمعدات والتجهيزات والمباني الإنتاجية. ويعد هذا النوع من الاستثمار هو المعني مباشرة في التحليل الاقتصادي الكلي، لأنه يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد ويؤثر في الدخل والتشغيل والنمو الاقتصادي.

- **المفهوم المالي للاستثمار (Financial Investment)**

ويتمثل في شراء الأصول المالية مثل الأسهم، السندات والأوراق المالية المختلفة. ولا يترتب عن هذا النوع من الاستثمار في حد ذاته خلق رأس مال حقيقي جديد، وإنما يمثل انتقال للملكية أو للحقوق المالية بين الأفراد والمؤسسات، مع إمكانية تأثيره غير المباشر على الاستثمار الحقيقي من خلال تسهيل عملية التمويل.

ب. محددات الاستثمار

يتحدد حجم الاستثمار في النموذج الكينزي من خلال تفاعل معقد بين محددات حقيقية مرتبطة بالطلب والتوقعات والتكاليف ومحددات مالية مرتبطة بسعر الفائدة والمردودية والتمويل. ويفسر هذا التفاعل الطبيعة المتقلبة للاستثمار ودوره المحوري في تحديد مستوى الدخل والتوازن الاقتصادي الكلي.

1. المحددات الحقيقية لدالة الاستثمار

- **الطلب المتوقع على السلع والخدمات**

يعد الطلب المتوقع المحدد الحقيقي الأهم للاستثمار في النموذج الكينزي. فكلما توقعت المؤسسات ارتفاع الطلب الكلي مستقبلا، اتجهت إلى توسيع طاقاتها الإنتاجية عبر زيادة الاستثمار. ويرتبط الطلب المتوقع طرديا بمستوى الدخل ولذلك فإن الاستثمار يتأثر أساسا بالتغير في الناتج لا بمستواه المطلق، خاصة عندما تكون الطاقات الإنتاجية مستغلة بالكامل.

❖ **مبدأ المعجل الكينزي**

يفترض كينز أن الاستثمار يتحدد وفق استجابة رأس المال للتغير في الطلب، أي أن أي زيادة في الناتج تؤدي إلى زيادة أكبر في الاستثمار إذا كانت نسبة رأس المال إلى الإنتاج مرتفعة. وبهذا المعنى، يكون الاستثمار أكثر تقلبا من الناتج، وهو ما يفسر دوره المركزي في التقلبات الاقتصادية والدورات الاقتصادية.

❖ **الطاقة الإنتاجية المتاحة**

عندما تكون هناك طاقات إنتاجية غير مستغلة تقل الحاجة إلى استثمارات جديدة، حتى مع ارتفاع الطلب. أما في حالة الاقتراب من التشغيل الكامل، فإن تلبية الطلب المتزايد لا تتم إلا عبر الاستثمار التوسعي.

❖ **التكلفة النسبية لعوامل الإنتاج**

تؤثر أسعار عناصر الإنتاج، ولاسيما الأجور، تأثيرا مباشر في قرارات الاستثمار، وذلك من خلال قناتين أساسيتين:

- **أثر الإحلال:** عندما ترتفع تكلفة العمل مقارنة برأس المال، تميل المؤسسات إلى إحلال رأس المال محل العمل، أي تعويض العمالة بالآلات والتجهيزات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رأس المال ومن ثم ارتفاع الاستثمار.
- **أثر الإنتاج:** يؤدي ارتفاع الأجور إلى زيادة تكلفة الإنتاج الكلية، وهو ما قد يدفع المنتجين إلى تقليص حجم الإنتاج وينتج عن ذلك تراجع الطلب على كل من العمل ورأس المال معا، وبالتالي انخفاض الاستثمار. وعليه فإن الاتجاه النهائي للاستثمار يتحدد وفق التفاعل بين أثر الإحلال وأثر الإنتاج، ويختلف حسب هيكل التكاليف ومستوى الطلب السائد في الاقتصاد.

❖ **التقدم التقني والتنظيمي**

يؤدي التطور التكنولوجي وتحسين طرق التنظيم والإدارة إلى خلق فرص استثمارية جديدة ورفع إنتاجية رأس المال، مما يشجع الاستثمار حتى في ظل ثبات الطلب.

❖ **حدس المستثمر**

يؤكد كينز أن قرارات الاستثمار لا تقوم فقط على حسابات عقلانية، بل تتأثر بعوامل نفسية مثل التفاؤل الثقة، روح المبادرة، والاستعداد لتحمل المخاطر. ويفسر هذا العامل التذبذب الحاد للاستثمار مقارنة ببقية مكونات الطلب الكلي.

2. المحددات المالية لدالة الاستثمار

❖ **سعر الفائدة الحقيقي**

يمثل سعر الفائدة الحقيقي تكلفة استخدام رأس المال، سواء تم تمويل الاستثمار بالاقتراض أو بالأموال الخاصة ويؤدي انخفاضه إلى تشجيع الاستثمار، في حين يؤدي ارتفاعه إلى تقليص الإنفاق الاستثماري بسبب ارتفاع تكلفة القرض أو تكلفة الفرصة البديلة.

❖ **المردودية الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية**

يتجه المستثمرون نحو الاستثمار الإنتاجي إذا كانت العوائد المتوقعة منه أعلى من تكلفة التمويل. وكلما ارتفعت الربحية المتوقعة، زاد الحافز على توسيع الاستثمار الحقيقي.

❖ **المردودية المالية وتوجيه رؤوس الأموال**

إذا كانت المردودية المالية للتوظيف الإنتاجي أعلى من العائد على الودائع أو المضاربة يتجه رأس المال إلى النشاط الإنتاجي. أما إذا كانت أقل، فإن رؤوس الأموال تميل إلى التوظيف المالي مما يؤدي إلى تراجع الاستثمار الحقيقي.

❖ **توافر الائتمان والاستقرار المالي**

تؤثر شروط الائتمان، وسهولة الحصول على التمويل، واستقرار النظام المالي في قرارات الاستثمار، خاصة في الاقتصادات التي تعتمد على التمويل المصرفي.

ب. دالة الاستثمار في النموذج الكينزي

في إطار التحليل الكينزي يعد الاستثمار أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي، حيث نميز بين حالتين أساسيتين في تحديد دالة الاستثمار المستقل والاستثمار المرتبط بالدخل.

1. الاستثمار المستقل عن الدخل

في المرحلة الأولى من التحليل، نفترض أن مستوى الاستثمار يتحدد خارج النموذج، أي أنه ثابت ولا يتأثر بالتغيرات في مستوى الدخل. ويعرف هذا النوع بـ الاستثمار المستقل، ويستخدم هذا الافتراض لتبسيط دراسة آلية التوازن الكينزي. وبدلك يكون الاستثمار متغير خارجي مستقل أي $I = I_0$ ويمكن تمثيل ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 21: منحنى دالة الاستثمار (حالة الاستثمار المستقل)

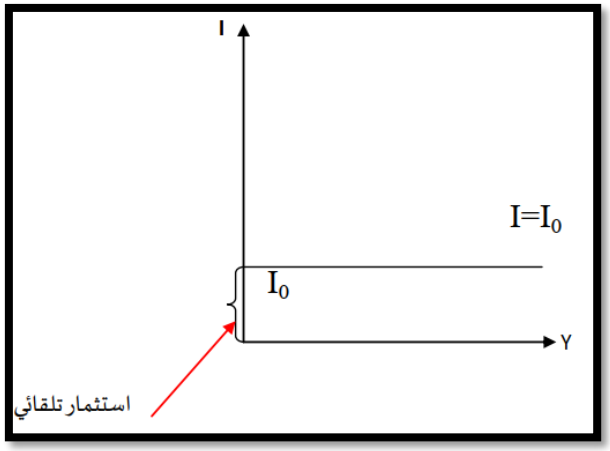

ويعد هذا الافتراض غير واقعي من الناحية الاقتصادية، لأن الاستثمار في الواقع يتأثر بعدة عوامل اقتصادية ومالية إلا أنه يسمح بفهم تأثير الاستثمار على الدخل دون تعقيد التحليل.

2. الاستثمار المرتبط بالدخل (الاستثمار المستمال)

عند الانتقال إلى تحليل أكثر واقعية في النموذج الكينزي، لا يكون الاستثمار ثابت بل يصبح مرتبط بمستوى الدخل فكلما ارتفع الدخل، زادت الأرباح والأجور، مما يؤدي إلى تحسن التوقعات المستقبلية للمستثمرين وزيادة القدرة على التمويل الذاتي من خلال الأرباح غير الموزعة مما يشجع المؤسسات على توسيع رصيد رأس المال وزيادة الإنفاق الاستثماري، وكذا زيادة الاستثمار السكني من طرف الأفراد. وبناء على هذه العوامل، يصبح الاستثمار دالة في الدخل ويمكن تمثيله بالشكل التالي في النموذج الكينزي:

$$I = I_0 + eY$$

حيث تتكون دالة لاستثمار من:

الاستثمار المستقل I_0: وهو الجزء الذي لا يتأثر مباشرة بالدخل، بل يتحدد بعوامل أخرى

الاستثمار المستمال أو التابع eY: وهو الجزء الذي يتغير تبعا لمستوى الدخل، حيث يزداد مع ارتفاع الدخل نتيجة تحسن الأرباح والتوقعات المستقبلية وزيادة التمويل الذاتي.

معامل الحساسية e: يعبر عن مدى استجابة الاستثمار للتغير في الدخل، وقيمته عادة محصورة بين الصفر والواحد لأنه من المستحيل توجيه كل الزيادة في الدخل نحو الاستثمار، إذ يخصص جزء منها للاستهلاك والادخار. ويمكن توضيح شكل دالة الاستثمار بيانيا في هذه الحالة كالتالي:

الشكل رقم 22: منحنى دالة الاستثمار (حالة الاستثمار المستمال)

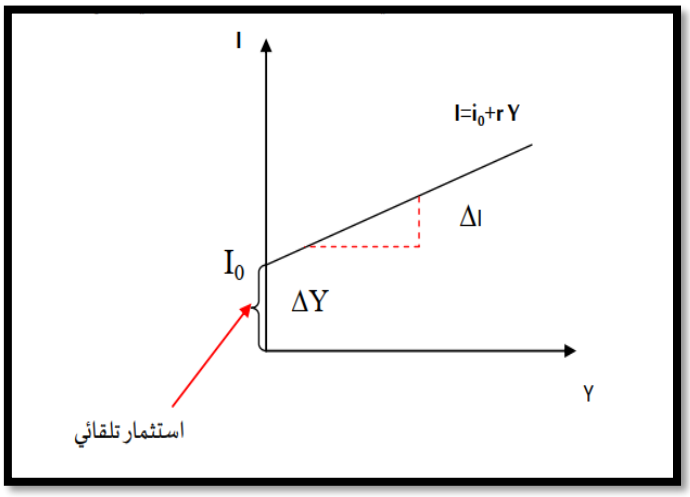

<u>سادسا. تحديد دخل التوازن في اقتصاد خاص مغلق (قطاعين)</u>

إن توازن الدخل يتحقق بالنسبة لكينز (التوازن الكينزي) بالطلب الكلي، هذا الأخير يتكون في اقتصاد مغلق خاص (نستبعد القطاع الخارجي والقطاع الحكومي) من طلب استهلاكي وطلب استثماري. وحتى نصل إلى دخل التوازن، لا بد

من تحديد معادلات السلوك التي توضح كيف يتصرف الأعوان الاقتصاديون، وعليه فلابد من تحديد دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار وهنا نميز حالتين:

أ. تحديد دخل التوازن في اقتصاد خاص مغلق في حالة الاستثمار ثابت $I = I_0$

وفقا لهذا الافتراض يمكن تحديد معادلات النموذج كما يلي:

$$\begin{cases} C = C_0 + bY_d \\ I = I_0 \end{cases}$$

ولتحديد دخل التوازن يمكن الاعتماد على إحدى الطريقتين إما متطابقة "الطلب الكلي - العرض الكلي" أو متطابقة "التسرب – الحقن".

1. طريقة العرض الكلي والطلب الكلي (التدفقات العينية)

إن متطابقة العرض - الطلب أو ما يسمى بطريقة الدخل- الإنفاق، تقتضي تساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي ونحن نعلم أن الطلب الكلي يتكون من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري، أما العرض الكلي فيتمثل في الإنتاج الكلي. فإذا كان مقدار ما ينتج يطلب كله فإن الطلب الكلي AD يساوي العرض الكلي AS. وبالتالي فإن الإنتاج أو الدخل يستقر عند هذا المستوى ويصبح شرط التوازن كما يلي:

$$AS = AD \rightarrow Y = C + I$$

وبتعويض الدوال السابقة في معادلة شرط التوازن نحصل على:

$$Y = C_0 + bY_d + I_0\,, \qquad Y = Y_d$$

بما أننا استبعدنا القطاع الحكومي فإن الدخل المتاح يساوي الدخل الكلي لأن الدخل الكلي يوزع كله على القطاع العائلي ولا يوجد ضرائب تقتطع من هذا الدخل وتؤول إلى خزينة الدولة، وعليه فإن المعادلة السابقة تصبح على الشكل التالي:

$$Y = C_0 + bY_d + I_0$$
$$Y(1 - b) = C_0 + I_0$$
$$Y^* = \frac{C_0 + I_0}{1 - b}$$

حيث تمثل Y^* دخل التوازن في اقتصاد بسيط مغلق مكون من قطاعين. أما هندسيا فيتحقق التوزان لما يتقاطع منحنى الطب الكلي مع منحنى العرض الكي وهو ما يمكن توضحيه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 23: التوازن الكلي بيانيا وفقا لطريقة الطلب الكلي-العرض الكلي

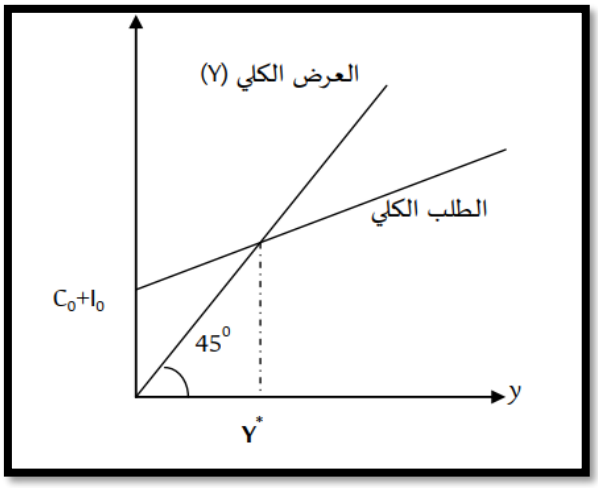

إن نقطة التقاء المنحنيين تمثل دخل التوازن Y^* وعند هذه النقطة يكون مقدار ما ينتج يساوي مقدار ما يطلب، وأي مستوى للدخل غير هذا المستوى يكون الطلب الكلي يختلف عن العرض الكلي

2. طريقة التسرب-الحقن (التدفقات النقدية)

تقوم الطريقة الثانية لتحديد الدخل التوازني في النموذج الكينزي، والمعروفة بطريقة التسرب–الحقن، على أساس مساواة الموارد بالاستخدامات داخل اقتصاد بسيط. ويقصد بالتسرب ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية، بل يخرج من دائرة الدخل في شكل ادخار .أما الحقن فهو إعادة ضخ هذه الأموال المتسربة في الاقتصاد من خلال إنفاقها على السلع والخدمات الإنتاجية، وبذلك يتم تعويض التسرب بالحقن، ما يؤدي إلى تساوي الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي مع الناتج أو الدخل القومي.

وفي هذا الإطار، يعد الادخار (S) الجزء غير المستهلك من الدخل، وبالتالي يمثل مورد مالي متاح لتمويل الاستثمار بينما يعد الاستثمار (I) الاستخدام الأساسي لهذه الموارد ويجسد عملية الحقن داخل الاقتصاد عبر الإنفاق الإنتاجي وبناء على ذلك، يتحقق توازن سوق السلع والخدمات عندما يتساوى حجم التسرب المتمثل في الادخار مع حجم الحقن المتمثل في الاستثمار، أي أن شرط التوازن هو:

$$S = I$$

وحيث أن:

$$\begin{Bmatrix} S = -C_0 + (1-b)Y_d \\ I = I_0 \end{Bmatrix}$$

وبتعويض الدوال السابقة في معادلة شرط التوازن نحصل على:

$$-C_0 + (1-b)Y_d = I_0 \, , Y = Y_d$$

وعليه فإن المعادلة السابقة تصبح على الشكل التالي:

$$-C_0 + (1-b)Y_d = I_0$$
$$Y(1-b) = C_0 + I_0$$
$$Y^* = \frac{C_0 + I_0}{1-b}$$

حيث تمثل Y^* دخل التوازن في اقتصاد بسيط مغلق مكون من قطاعين. أما هندسيا فيتحقق التوزان لما يتقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي، وهو يا يمكن توضحيه من خلال الشكل الموالي:

الشكل 24: التوازن الكلي بيانيا وفقا لطريقة الحقن-التسرب

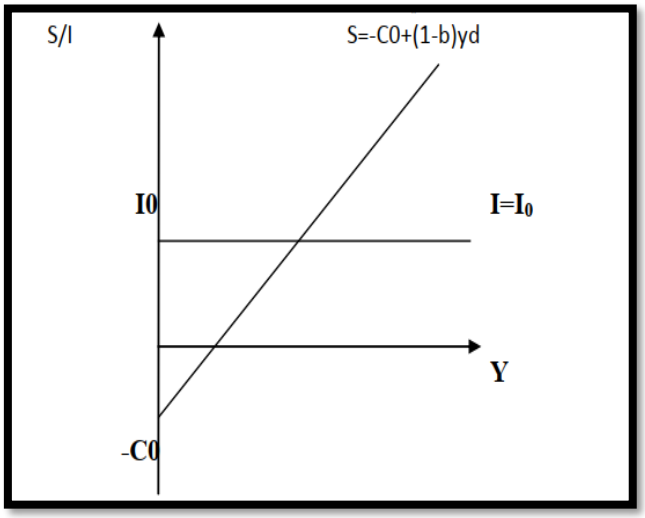

تتحدد نقطة التوازن بيانيا عند التقاء منحنى الادخار مع منحنى الاستثمار. إن منحنى الادخار عبارة عن خط ذو انحدار موجب ميله عبارة عن الميل الحدي للادخار $(1-b)$ والحد الثابت هو $(-C_0)$ هو أما منحنى الاستثمار عبارة عن خط أفقي لأننا افترضنا أن الاستثمار يتحدد خارجيا وبالتالي فهو مقدار ثابت $I = I_0$.

3. عملية التصحيح في حالة الاختلال

لنفترض أن الدخل المحقق ينحرف عن مستوى الدخل التوازني، وبالتالي يدخل سوق السلع والخدمات في حالة اختلال لأن الكميات المنتجة لا تتطابق مع الكميات المطلوبة فعليا. فعلى سبيل المثال، إذا توقع المنتجون أن يبلغ الطلب الكلي 90 مليار وأنتجوا هذا المقدار، ثم اتضح لاحقا أن الطلب الفعلي لا يتجاوز 80 مليار، فإن ذلك يؤدي إلى فائض في العرض نتيجة تجاوز الإنتاج للإنفاق الكلي المرغوب فيه.

وبما أن النموذج الكينزي يفترض ثبات المستوى العام للأسعار، فإن عملية التصحيح للعودة نحو التوازن لا تتم عبر أسعار السلع والخدمات، بل من خلال الكميات المنتجة. وتبدأ هذه العملية في مرحلتها الأولى عبر التغير غير المقصود للمخزون حيث:

- فائض العرض يؤدي إلى زيادة غير مرغوب فيها في المخزون.

- فائض الطلب يؤدي إلى انخفاض غير مرغوب فيه في المخزون.

ويمثل التغير في المخزون شكل من أشكال الاستثمار الفعلي في الحسابات القومية، لذلك يتكون الطلب الكلي من:

- **طلب مرغوب فيه:** يتكون من الاستهلاك المتوقع + الاستثمار المخطط.
- **طلب غير مرغوب فيه:** يتمثل في التغير غير المقصود في المخزون.

وعليه، يبقى العرض الكلي مساويا للطلب الكلي محاسبيا حتى في حالات الاختلال، لأن أي اختلاف بين الإنتاج والطلب يتحول مباشرة إلى مخزون، ومن هذا التحليل نستنتج نتيجتين أساسيتين:

أ. الاستثمار الفعلي (المحقق) يتكون من الاستثمار المخطط وهو الاستثمار الذي يرغب رجال الأعمال في تحقيقه والاستثمار غير المخطط وهو التغير غير المقصود في المخزون.

ب. الادخار الفعلي يساوي دائما الاستثمار الفعلي، أما الادخار المتوقع فلا يتساوى مع الاستثمار المخطط إلا عند الوصول إلى حالة التوازن بعد انتهاء عملية التصحيح.

وهنا يطرح تساؤل: **هل تستمر عملية التخزين إلى ما لا نهاية طالما بقي فائض الإنتاج؟**

الجواب هو لا لأن قطاع الأعمال لا ينتج لأجل التخزين بل لأجل البيع، فإذا بقي الطلب الكلي ثابتا عند مستواه المنخفض فإن الشركات ستلاحظ تراكم المخزون، وتقوم بالتالي بتقليص الإنتاج في المدى القريب والمتوسط. ويؤدي هذا إلى انخفاض الدخل الكلي تدريجيا إلى أن يتساوى مع مستوى الطلب المرغوب فيه، وتتم عملية التسوية عبر:

- تقليص الإنتاج للتخلص من المخزون الزائد عند فائض العرض.
- زيادة الإنتاج لتعويض النقص في المخزون عند فائض الطلب.

وبذلك يعاد المخزون إلى مستواه المخطط له، ويستعيد السوق توازنه عند مستوى الدخل التوازني. وبعد فهم آلية التصحيح في السوق الحقيقي، يمكن الانتقال إلى كيفية انتقال الاختلال إلى السوق المالي. ففي حالة فائض العرض في سوق السلع والخدمات يكون:

$$Y > C + I \rightarrow C + S > C + I \rightarrow S > I$$

أي أن الادخار أكبر من الاستثمار، وهو ما يمثل اختلال في السوق المالي أيضا. ولا يمكن امتصاص فائض الادخار هذا إلا عبر انخفاض الدخل، الذي يتحقق بدوره من خلال تقليص الإنتاج. وهكذا تتم معالجة الاختلال في السوقين الحقيقي والمالي عبر آلية واحدة وهي خفض الإنتاج، وهو ما يؤدي إلى حالة ركود اقتصادي.

ويعرف هذا الوضع بمفارقة الادخار حيث يؤدي ارتفاع الادخار على المستوى الكلي إلى تراجع الإنتاج والدخل والثروة القومية، على عكس المستوى الفردي، حيث يزيد الادخار الفردي من ثروة الشخص نفسه.

ب. تحديد دخل التوازن في اقتصاد خاص مغلق في حالة الاستثمار تابع للدخل (مستمال)

وفقا لهذا الافتراض يمكن تحديد معادلات النموذج كما يلي:

$$\begin{Bmatrix} C = C_0 + bY_d \\ I = I_0 + eY \end{Bmatrix}$$

ولتحديد دخل التوازن يمكن الاعتماد على إحدى الطريقتين إما متطابقة "الطلب الكلي - العرض الكلي" أو متطابقة "التسرب – الحقن" متبعين نفس الخطوات السابقة.

1. طريقة العرض الكلي والطلب الكلي (التدفقات العينية)

ننطلق من شرط التوزان حيث:

$$AS = AD \rightarrow Y = C + I$$

وبتعويض الدوال السابقة (الاستهلاك والاستثمار) في معادلة شرط التوازن نحصل على:

$$Y = C_0 + bY_d + I_0 + eY\ , \qquad Y = Y_d$$

وبتبسيط المعادلة السابقة نحصل على:

$$Y = C_0 + bY_d + I_0 + eY \ \rightarrow Y(1 - b - e) = C_0 + I_0$$

$$Y^* = \frac{C_0 + I_0}{1 - (b + e)}$$

حيث يمثل$(b + e)$ الميل الحدي للإنفاق ويعكس مقدار الإنفاق الإضافي إذا ارتفع الدخل بوحدة واحدة. لتوضيح ذلك يكفي إيجاد دالة الطلب بدلالة الدخل:

$$AD = C + I = C_0 + bY + I_0 + eY = C_0 + I_0 + (b + e)Y$$

يظهر من خلال العلاقة السابقة أن الإنفاق بدوره يتكون من إنفاق مستقل يعبر عنه بـ $(C_0 + I_0)$ وإنفاق مستمال يعبر عنه بـ $(b + e)Y$ أما $(b + e)$ فهو يمثل الميل الحدي للإنفاق.

2. طريقة التسرب-الحقن (التدفقات النقدية)

شرط التوازن هو:

$$S = I$$

وحيث أن:

$$\begin{Bmatrix} S = -C_0 + (1 - b)Y_d \\ I = I_0 + e\,Y \end{Bmatrix}$$

وبتعويض الدوال السابقة في معادلة شرط التوازن نحصل على:

$$-C_0 + (1 - b)Y_d = I_0 + e\,Y\ , Y = Y_d$$

وعليه فإن المعادلة السابقة تصبح على الشكل التالي:

$$-C_0 + (1-b)Y_d = I_0 + e\,Y \rightarrow Y(1-b-e) = C_0 + I_0$$

$$Y^* = \frac{C_0 + I_0}{1-(b+e)}$$

سابعا. المضاعف في اقتصاد بسيط مغلق

يعد المضاعف الكينزي أحد المفاهيم الأساسية في الاقتصاد الكلي، إذ يوضح كيفية تأثير التغيرات في مكونات الطلب الكلي على مستوى الدخل التوازني. ففي اقتصاد خاص ومغلق يكون فيه الاستثمار ثابتا، فإن أي تغير يطرأ على أحد مكونات الطلب الكلي سواء تعلق الأمر بالطلب الاستهلاكي أو الاستثماري، يؤدي بالضرورة إلى تغير في مستوى الدخل التوازني، إما بالارتفاع أو الانخفاض. وترجع فكرة المضاعف إلى كون هذا التغير في الدخل يكون أكبر من التغير الأولي في الطلب.

وعند تحليل أي من مكونات الطلب أكثر عرضة للتغير في المدى القصير، نجد أن الاستهلاك يتميز باستقرار نسبي لأن نمط إنفاق الأفراد لا يتغير من يوم لآخر، ويتطلب تعديله فترة زمنية أطول. في المقابل، يعتبر الاستثمار أكثر مكونات الطلب حساسية للتقلبات، إذ يمكن أن يتغير بسرعة استجابة لتحسن توقعات رجال الأعمال أو نتيجة تخفيض سعر الفائدة من قبل البنك المركزي مما يؤدي إلى انتعاش سريع في النشاط الاستثماري. وينتج عن هذا الارتفاع في الاستثمار زيادة في الدخل التوازني، ويكون هذا الأثر مضاعفا، أي أن الزيادة في الدخل تكون أكبر من الزيادة الأولية في الاستثمار ويطلق الاقتصاديون على هذا التغير الفجائي في الاستثمار صدمة على الطلب، ويمكن بالطبع أن تحدث صدمات مماثلة من مكونات أخرى للطلب مثل الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الحكومي أو صافي الصادرات.

ولذلك يطرح السؤال المهم التالي: **ما هو مفهوم المضاعف الكينزي، وكيف يتم حسابه، وما هي حدوده العملية؟**

أ. مفهوم المضاعف

يقصد بالمضاعف الأثر التوسعي الذي يحدث في الدخل القومي نتيجة زيادة أولية في أحد مكونات الإنفاق الكلي، سواء كان هذا الإنفاق استهلاكيا أو استثماريا أو حكوميا أو صادرا من بقية العالم الخارجي عبر الطلب على السلع المحلية يرتكز المضاعف الكينزي على فكرة بسيطة مفادها أن أي زيادة أولية في الإنفاق الكلي ستؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل الوطني، لأن هذا الإنفاق الإضافي يولد دخولا جديدة، وجزء من هذه الدخول ينفق مرة أخرى مما يخلق سلسلة من الزيادات المتتالية في الدخل.

ب. حساب المضاعف جبريا في حالة الاستثمار ثابت $I = I_0$

يعبر عن نموذج الدخل–الإنفاق في اقتصاد كينزي بسيط مغلق خاص دون وجود قطاع حكومي عن حالة التوازن قبل حدوث أي صدمة في أحد مكونات الطلب الكلي، وفق المعادلات التالية:

$$\begin{Bmatrix} Y = C + I \dots\dots\dots 01 \\ C = C_0 + b\,Y_d, Y = Y_d \dots\dots\dots 02 \\ I = I_0 \dots\dots\dots 03 \end{Bmatrix}$$

تمثل المعادلة (01) شرط توازن الدخل–الإنفاق، بينما تعبر المعادلتان (02) و(03) عن السلوك الاستهلاكي والاستثماري على التوالي، وبتعويض (02) و(03) في (01) نحصل على دخل التوازن كما يلي:

$$Y = \frac{C_0 + I_0}{1 - b} \dots\dots\dots 04$$

لنفترض الآن حدوث صدمة في الاستثمار المستقل مقدارها ΔI_0 ما يؤدي إلى تغير الدخل بمقدار ΔY وعليه يصبح دخل التوازن الجديد:

$$Y + \Delta Y = \frac{C_0 + I_0 + \Delta I_0}{1 - b} \dots\dots\dots 05$$

بطرح المعادلة (04) من المعادلة (05) نحصل على.

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}\Delta I_0$$

- إن الكسر $k = \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{1-b}}$ هو مضاعف الإنفاق المستقل في حالة الاستثمار ثابت وهو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار. وبما أن الميل الحدي للاستهلاك محصور بين الصفر والواحد، فإن الميل الحدي للادخار يكون أصغر من الواحد، وبالتالي فإن قيمة المضاعف تكون أكبر من الواحد.
- إن مقدار التغير الحاصل في الدخل ما هو إلا حاصل ضرب مقدار التغير في الاستثمار المستقل في قيمة المضاعف.
- إن المضاعف الكينزي لا يرتبط بطبيعة مكون الطلب المستقل الذي تحدث فيه الصدمة، بل يرتبط فقط بالميل الحدي للاستهلاك وعليه، فإن التغير في الاستهلاك المستقل أو في الاستثمار المستقل يؤدي إلى نفس الأثر المضاعف على الدخل التوازني.

ج. حساب المضاعف جبريا في حالة الاستثمار تابع للدخل (مستمال)

يعبر عن نموذج الدخل–الإنفاق في هذه الحالة عن طريق المعادلات التالية:

$$\begin{Bmatrix} Y = C + I \dots\dots\dots 01 \\ C = C_0 + b\,Y_d, Y = Y_d \dots\dots\dots 02 \\ I = I_0 + e\,Y \dots\dots\dots 03 \end{Bmatrix}$$

تمثل المعادلة (01) شرط توازن الدخل–الإنفاق، بينما تعبر المعادلتان (02) و(03) عن السلوك الاستهلاكي والاستثماري على التوالي، وبتعويض (02) و(03) في (01) نحصل على دخل التوازن كما يلي:

$$Y = \frac{C_0 + I_0}{1 - b - e} \dots\dots\dots 04$$

لنفترض الآن حدوث صدمة في الاستثمار المستقل مقدارها ΔI_0 ما يؤدي إلى تغير الدخل بمقدار ΔY وعليه يصبح دخل التوازن الجديد:

$$Y + \Delta Y = \frac{C_0 + I_0 + \Delta I_0}{1 - b - e} \dots\dots\dots 05$$

بطرح المعادلة (04) من المعادلة (05) نحصل على:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b-e}\Delta I_0$$

- إن الكسر $k = \frac{1}{1-b-e}$ هو مضاعف الإنفاق المستقل في حالة الاستثمار المرتبط بالدخل.
- في حالة ما إذا كان الاستثمار مرتبط بالدخل، فإن قيمة المضاعف لا تعود تعتمد فقط على الميل الحدي للاستهلاك، بل تتحدد أيضا بالميل الحدي للاستثمار. وعليه، فإن وجود استثمار تابع للدخل يؤدي إلى مضاعف أكبر مقارنة بحالة الاستثمار المستقل، نظرا لوجود قناة إضافية لتضخيم أثر الصدمات على الدخل.

د. كيف يعمل المضاعف

عندما يتغير أحد مكونات الطلب الكلي، سواء تعلق بالطلب الاستهلاكي أو الاستثمار، فإن هذا يؤدي إلى تغير في الدخل التوازني، إما بالزيادة أو بالنقصان. ويكمن جوهر فكرة المضاعف في أن هذا التغير لا يساوي فقط مقدار الصدمة الأولية بل يكون مضاعفا لها.

على سبيل المثال، إذا زاد الإنفاق بمقدار 10 وحدات، فإن الدخل التوازني سيرتفع بمقدار أكبر من 10 وحدات حدث ذلك وفق مراحل متسلسلة، ففي المرحلة الاولى يرتفع الدخل بنفس مقدار الإنفاق الاستثماري الأولي. إلا أن هذا التأثير لا يتوقف عند هذه المرحلة، إذ تدفع الدخول الإضافية العمال إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بينما يدخر جزء من الدخل الإضافي الذي لم يستهلك، وفقا للميل الحدي للاستهلاك.

ومن جهة أخرى تؤدي الزيادة في الطلب الاستهلاكي إلى رفع إنتاج السلع الاستهلاكية وتوزيع دخول إضافية على المنتجين والعاملين في هذا القطاع. تتكرر هذه العملية بشكل متسلسل حتى يتساوى الادخار الإضافي مع الزيادة الأولية في الاستثمار، وهو ما يمثل نهاية مفعول المضاعف الكينزي ويؤدي إلى وصول الاقتصاد إلى مستوى جديد من الدخل التوازني أكبر من الدخل الأصلي. ولتوضيح الفكرة أكثر نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم 25: تحديد التوازن بيانيا

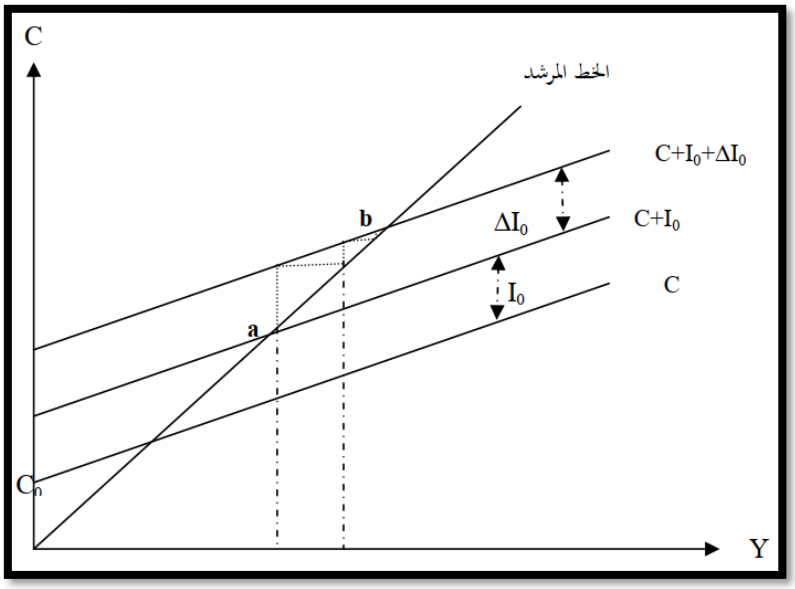

كيف يحدث الانتقال من النقطة a إلى النقطة b؟

- نفرض أنه في الفترة t = 0 حدثت صدمة للطلب الكلي عن طريق ارتفاع الاستثمار بمقدار ΔI_0 وبالتالي فإن الدخل يرتفع بنفس المقدار وفي نفس الفترة أي:

$$\Delta Y_0 = \Delta I_0$$

- في الفترة الموالية t = 1 ينفق جزء من الدخل الإضافي ΔY_0 على الاستهلاك ويدخر الباقي. لنفترض أن الاستهلاك يتأخر على الدخل بفترة واحدة. إن هذه الفرضية معقولة لأن الدخل الذي نحصل عليه في الفترة الحالية نقوم بإنفاق جزء منه على الاستهلاك في الفترة اللاحقة فيكون لدينا علاقة الاستهلاك التالية:

$$C_{t+1} = C_0 + bY_t \rightarrow \Delta C_{t+1} = C\Delta Y_t \rightarrow \Delta C_1 = C\Delta Y_0 = C\Delta I_0 = \Delta Y_1$$

- في الفترة الموالية t=2 ينفق جزء من الدخل الإضافي على الاستهلاك ويدخر الباقي وبالتالي يصبح لدينا:

$$\Delta C_2 = C\Delta Y_1 = C(C\Delta I_0) = C^2\Delta I_0 = \Delta Y_2$$

- تتكرر العملية ويزداد الدخل في كل فترة حتى نص ل إلى الفترة النهائية t = n حيث نلاحظ أن زيادة الدخل تتناقص من فترة إلى أخرى حتى تصل هذه الزيادة في النهاية إلى الصفر، ويرجع ذلك إلى قيمة الميل الحدي للاستهلاك الأقل من الواحد.
- إن الزيادة الكلية في الدخل ΔY تساوي مجموع الزيادات لكل فترة، أي:

$$\Delta Y = \Delta Y_0 + \Delta Y_1 + \Delta Y_2 + \cdots + \Delta Y_n = \Delta I_0 + C\Delta I_0 + C^2\Delta I_0 + \cdots + C^n\Delta I_0$$
$$= \Delta I_0(1 + C + C^2 + \cdots C^n)$$

- إن المجموع الذي هو بين قوسين عبارة عن متوالية هندسية حدها الأول 1 وأساسها c وعدد حدودها (n+1) وبالتالي فإن مجموع هذه المتوالية يعطى بالعلاقة التالية:

$$\Delta Y = \Delta I_0 \left(\frac{1 - C^n}{1 - C}\right)$$

عندما تؤول n إلى ما لانهاية فإن المقدار أعلاه يصبح:

$$\lim_{n\to\infty} \Delta Y = \lim_{n\to\infty} \Delta I_0 \left(\frac{1 - C^n}{1 - C}\right) \rightarrow \Delta Y = \frac{\Delta I_0}{1 - C}$$

المحور السادس

التوازن الاقتصادي العام وفق النموذج الكينزي بإدراج القطاع الحكومي والقطاع الخارجي

تمهيد

اقتصر تحليل التوازن الاقتصادي في النموذج الكينزي البسيط على اقتصاد مغلق يتكون من قطاعين فقط هما القطاع العائلي وقطاع الأعمال، حيث تم تفسير مستوى الدخل والتشغيل من خلال تفاعل الاستهلاك والاستثمار. غير أن هذا النموذج يظل محدود في تفسير الواقع الاقتصادي، لكونه يستبعد دور الحكومة وتأثير العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي.

ففي الواقع، تتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق العام والضرائب والتحويلات، مما يجعلها فاعلا أساسيا في توجيه الطلب الكلي والتأثير في مستوى الإنتاج والدخل والتشغيل. كما أن معظم الاقتصادات المعاصرة ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مع بقية دول العالم عبر الصادرات والواردات، الأمر الذي يفرض أخذ القطاع الخارجي بعين الاعتبار عند دراسة التوازن الاقتصادي.

وانطلاقا من ذلك، يهدف هذا المحور إلى توسيع النموذج الكينزي ليشمل القطاع الحكومي والقطاع الخارجي، مع تحليل أثر أدوات السياسة المالية والتبادل الخارجي على تحديد الدخل التوازني، ودراسة المضاعفات الاقتصادية المرتبطة بها، بما يسمح بفهم أكثر شمول لآليات التوازن الاقتصادي الكلي.

<u>أولا. تحديد دخل التوازن في اقتصاد مغلق (حالة ثلاثة قطاعات)</u>

إن وجود القطاع الحكومي يؤدي إلى تعديل كل من الطلب الكلي والدخل المتاح للأفراد، الأمر الذي ينعكس على مستوى الإنتاج والدخل عند التوازن. وعليه، سيتم في هذا العنصر دراسة كيفية تحديد الدخل التوازني في اقتصاد مغلق يضم القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي، مع تحليل أثر أدوات القطاع الحكومي على التوازن الاقتصادي الكلي.

أ. **أدوات القطاع الحكومي**

إن إدخال القطاع الحكومي في النموذج يفرض علينا أن نأخذ ثلاثة متغيرات أساسية بعين الاعتبار، تتمثل في الإنفاق الحكومي والضرائب والتحويلات الحكومية. وتعرف هذه المتغيرات مجتمعة بأدوات السياسة المالية، وهي السياسة التي تمارسها الدولة من خلال الموازنة العامة بهدف التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الكلية.

- **الإنفاق الحكومي (G)**

يقصد بالإنفاق الحكومي مجموع النفقات التي تقوم بها الدولة لاقتناء السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة وإنجاز المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، كالنفقات الموجهة للتعليم والصحة والدفاع والأمن والبنية التحتية وغيرها من الخدمات العامة. وفي إطار نموذج التوازن الكينزي البسيط، يفترض أن الإنفاق الحكومي يمثل متغير خارجي

(Exogenous Variable)، أي أنه لا يتحدد بمستوى الدخل أو الناتج الوطني وإنما يتم تحديده مسبقا من طرف السلطات العمومية وفقا لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية. ومن ثم يمكن التعبير عنه كقيمة مستقلة وثابتة خلال فترة التحليل، على النحو الآتي:

$$G = G_0$$

حيث تمثل G_0 المستوى المحدد مسبقا للإنفاق الحكومي، الشكل الموالي يوضح لنا منحنى دالة الانفاق الحكومي.

الشكل رقم 26: منحنى دالة الانفاق الحكومي

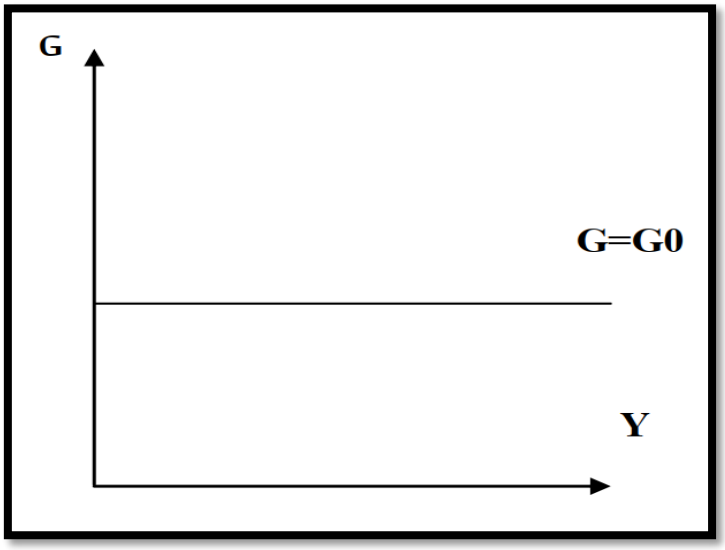

يمثل الإنفاق الحكومي أحد عناصر الطلب الكلي، ولذلك فإن زيادته تؤدي إلى رفع مستوى الإنفاق الكلي ومن ثم زيادة الإنتاج والدخل الوطني من خلال أثر المضاعف.

- **التحويلات الحكومية (R)**

تشير التحويلات الحكومية إلى المدفوعات التي تقدمها الدولة للأفراد أو بعض المؤسسات دون أن تحصل في المقابل على سلع أو خدمات. ومن أبرز أمثلتها الإعانات الاجتماعية، ومنح التمدرس، وتعويضات البطالة، والمعاشات والتقاعد والمساعدات الاجتماعية المختلفة. وتعامل التحويلات الحكومية عادة باعتبارها متغير خارجي مستقل عن مستوى الدخل، ويتم تحديدها مسبقا من قبل السلطات الحكومية، بحيث يمكن التعبير عنها كما يلي:

$$R = R_0$$

الشكل رقم 27: منحنى دالة التحويلات الحكومية

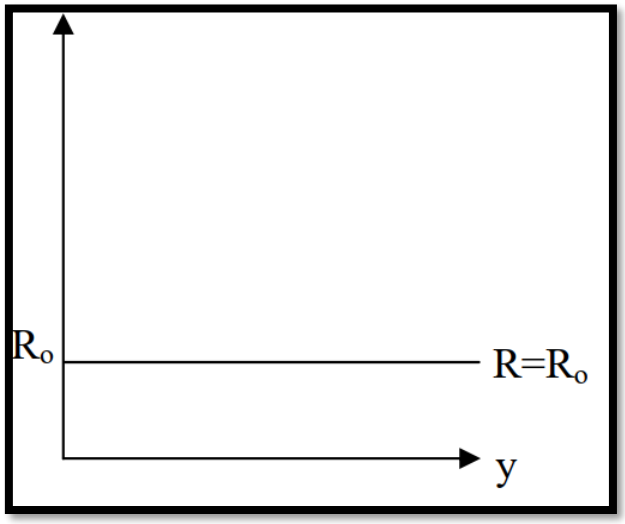

وتؤدي التحويلات الحكومية إلى زيادة الدخل المتاح للأفراد، مما يعزز قدرتهم الشرائية ويرفع مستويات الاستهلاك ولذلك تصنف ضمن الحقن (Injections) في الدورة الاقتصادية، لأنها تضيف تدفقات نقدية جديدة إلى القطاع العائلي، وتنعكس آثارها بصورة غير مباشرة على قطاع الأعمال من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات.

- **الضرائب (T_x)**

تعرف الضرائب بأنها اقتطاعات مالية إلزامية تفرضها الدولة على الأفراد والمؤسسات دون مقابل مباشر، وذلك بهدف تمويل النفقات العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة. وتكتسي الضرائب أهمية خاصة في التحليل الاقتصادي الكلي لأنها تؤثر في حجم الدخل المتاح أو التصرفي لدى الأفراد، ومن ثم تؤثر في مستويات الاستهلاك والادخار، فكلما ارتفعت الضرائب انخفض الدخل المتاح والعكس صحيح. ويمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من الضرائب.

- **الضرائب المرتبطة بالدخل أو الضرائب النسبية**

هي تتغير تبعا لتغير الدخل الوطني، ويمكن التعبير عنها بالعلاقة:

$$T_x = T_0 + tY$$

حيث تمثل t معدل الضريبة.

الشكل رقم 28: منحنى دالة الضريبة المرتبطة بالدخل

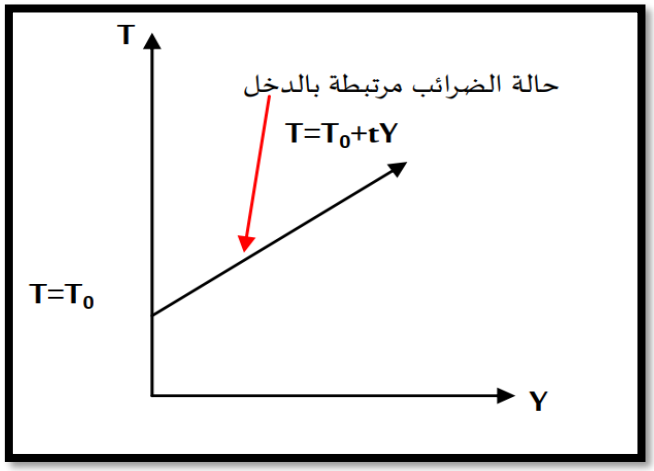

وتؤدي الضرائب إلى تخفيض الدخل المتاح، مما يحد من قدرتهم الشرائية ويؤثر في مستويات الاستهلاك والادخار ولذلك تصنف الضرائب ضمن التسربات (Leakages) من الدورة الاقتصادية، لأنها تمثل جزءا من الدخل يقتطع من القطاع العائلي وقطاع الأعمال وينتقل إلى الحكومة. وينعكس هذا الأثر بصورة غير مباشرة على النشاط الاقتصادي من خلال انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع مستويات الإنتاج والدخل إذا لم يقابله ارتفاع في الإنفاق الحكومي أو غيره من عناصر الطلب الكلي.

- **الضرائب المستقلة (الثابتة)**

هي الضريبة التي لا ترتبط بمستوى الدخل، ويرمز لها عادة:

$$T_x = T_0$$

الشكل رقم 29: منحنى دالة الضريبة المستقلة

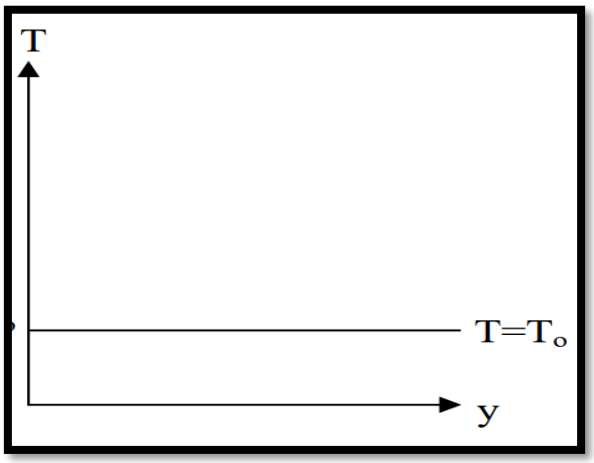

انطلاقا مما سبق عرضه بشأن الضرائب والتحويلات الحكومية، يتبين أن الدخل الوطني لا ينتقل بكامله إلى القطاع العائلي، وإنما يخضع لعملية إعادة توزيع من قبل الحكومة عبر أدوات السياسة المالية. ونتيجة لذلك، يصبح الدخل

المتاح للتصرف هو المؤشر الأكثر ملاءمة لتحليل سلوك الاستهلاك والادخار، لأنه يعبر عن الدخل الفعلي المتبقي لدى الأفراد بعد خصم الضرائب وإضافة التحويلات الحكومية. وعليه يحدد الدخل المتاح أو التصرفي وفق العلاقة التالية:

$$Y_d = Y - T_x + R$$

ومن ثم فإن أي تغير في مستوى الضرائب أو التحويلات الحكومية ينعكس مباشرة على حجم الدخل المتاح، وبالتالي على مستويات الاستهلاك والادخار والطلب الكلي.

ب. تحديد الدخل التوازني

بعد إدراج القطاع الحكومي في النموذج اوأخذ كل من الإنفاق الحكومي والضرائب والتحويلات الحكومية بعين الاعتبار يصبح من الضروري تحليل أثر هذه المتغيرات على تحديد مستوى الدخل التوازني. فوجود القطاع الحكومي يؤدي إلى تعديل مكونات الطلب الكلي وإعادة توزيع الدخل المتاح للتصرف، الأمر الذي ينعكس على مستوى الإنتاج والدخل الوطني عند التوازن. وعليه، سيتم تحديد الدخل التوازني في اقتصاد مغلق مكون من ثلاثة قطاعات، مع التمييز بين حالتي الضرائب المستقلة والضرائب التابعة للدخل.

- **حالة الضريبة مستقلة**

وفقا لهذا الافتراض يمكن تحديد معادلات النموذج كما يلي:

$$\begin{cases} C = C_0 + bY_d \quad , \quad Y_d = Y - T_x + R \\ I = I_0 \\ G = G_0 \\ T_x = T_0 \\ R = R_0 \end{cases}$$

ولتحديد دخل التوازن يمكن الاعتماد على إحدى الطريقتين إما متطابقة "الطلب الكلي - العرض الكلي" أو متطابقة "التسرب – الحقن".

1. طريقة العرض الكلي والطلب الكلي (التدفقات العينية)

ننطلق من شرط التوزان حيث:

$$\mathrm{AS} = \mathrm{AD} \rightarrow \mathrm{Y} = \mathrm{C} + \mathrm{I} + G$$

وبتعويض الدوال السابقة في معادلة شرط التوازن نحصل على:

$$Y = C_0 + bY_d + I_0 + G_0 \,, \qquad Y_d = Y - T_0 + R_0$$

$$Y = C_0 + b(Y - T_0 + R_0) + I_0 + G_0$$

$$Y(1-b) = C_0 + I_0 - bT_0 + bR_0 + G_0$$

$$\mathrm{Y}^* = \frac{1}{1-\mathrm{b}}(C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0)$$

2. طريقة التسرب-الحقن (التدفقات النقدية)

شرط التوازن هو:

$$S + T = I + G + R$$

نعلم أن:

$$\begin{cases} S = -C_0 + (1 - b)Y_d \\ Y_d = Y - T_0 + R_0 \end{cases}$$

وبتعويض الدوال السابقة في معادلة شرط التوازن نحصل على:

$$-C_0 + (1 - b)(Y - T_0 + R_0) + T_0 = I_0 + G_0 + R_0$$

$$-C_0 + (1 - b)Y - (1 - b)T_0 + (1 - b)R_0 + T_0 = I_0 + G_0 + R_0$$

بتبسيط المعادلة المعادلة السابقة نحصل على:

$$Y(1 - b) = C_0 + I_0 - bT_0 + bR_0 + G_0$$

$$Y^* = \frac{1}{1 - b}(C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0)$$

ويمكن توضيح الحالتين السابقين بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل رقم 30: تحديد الدخل التوازني بيانيا

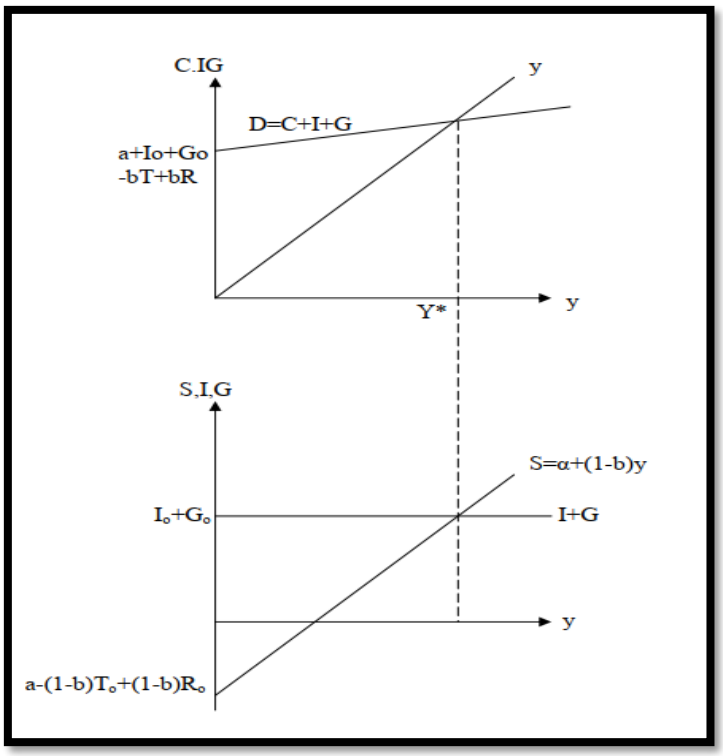

- **حالة الضريبة مرتبطة بالدخل**

وفقا لهذا الافتراض يمكن تحديد معادلات النموذج كما يلي:

$$\begin{Bmatrix} C = C_0 + bY_d \ , \ Y_d = Y - (T_0 + tY) + R_0 \\ I = I_0 \\ G = G_0 \\ T_x = T_0 + tY \\ R = R_0 \end{Bmatrix}$$

ولتحديد دخل التوازن يمكن الاعتماد على إحدى الطريقتين إما متطابقة "الطلب الكلي - العرض الكلي" أو متطابقة "التسرب – الحقن".

1. طريقة العرض الكلي والطلب الكلي (التدفقات العينية)

ننطلق من شرط التوزان حيث:

$$\mathrm{AS} = \mathrm{AD} \rightarrow \mathrm{Y} = \mathrm{C} + \mathrm{I} + G$$

وبتعويض الدوال السابقة في معادلة شرط التوازن نحصل على:

$$Y = C_0 + bY_d + I_0 + G_0 \quad , \quad Y_d = Y - (T_0 + tY) + R_0$$

$$Y = C_0 + b(Y - T_0 - tY + R_0) + I_0 + G_0$$

$$Y(1 - b + bt) = C_0 + I_0 - bT_0 + bR_0 + G_0$$

$$\mathrm{Y}^* = \frac{1}{1 - \mathrm{b} + bt}(C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0)$$

2. طريقة التسرب-الحقن (التدفقات النقدية)

شرط التوازن هو:

$$\mathrm{S} + \mathrm{T} = \mathrm{I} + \mathrm{G} + \mathrm{R}$$

نعلم أن:

$$\begin{Bmatrix} \mathrm{S} = -\mathrm{C}_0 + (1 - \mathrm{b})\mathrm{Y}_\mathrm{d} \\ Y_d = Y - (T_0 + tY) + R_0 \end{Bmatrix}$$

وبتعويض الدوال السابقة في معادلة شرط التوازن نحصل على:

$$-C_0 + (1 - b)(Y - T_0 - tY + R_0) + T_0 + tY = I_0 + G_0 + R_0$$

$$-C_0 + (1 - b)Y - (1 - b)T_0 - (1 - b)tY + (1 - b)R_0 + T_0 + tY = I_0 + G_0 + R_0$$

بتبسيط المعادلة المعادلة السابقة نحصل على:

$$Y(1 - b + bt) = C_0 + I_0 - bT_0 + bR_0 + G_0$$

$$Y^* = \frac{1}{1-b+bt}(C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0)$$

ج. تحليل المضاعفات في نموذج ذو ثلاث قطاعات (أثر تغير مكونات الإنفاق على الدخل التوازني)

في هذا الإطار، سيتم تحليل أثر التغير في أحد مكونات الإنفاق الكلي (الإنفاق الحكومي، الاستثمار، الاستهلاك الضرائب والتحويلات الحكومية) على الدخل التوازني، وذلك في ظل حالتي الضرائب المستقلة (الثابتة) والضرائب التابعة للدخل. ولتبسيط التحليل وتجنب تكرار نفس خطوات الاشتقاق، سيتم عرض الاشتقاق التفصيلي لمضاعف أحد هذه المتغيرات فقط، في حين سيتم تقديم نتائج المضاعفات المرتبطة بالمتغيرات الأخرى مباشرة.

وفي هذا السياق، سيتم اختيار متغير الإنفاق الحكومي كمثال، حيث نفترض أن الحكومة قررت زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ΔG ليصبح مستوى الإنفاق الحكومي الجديد $\Delta G + G$ ونتساءل عن الأثر الذي سيخلفه هذا التغير على الدخل التوازني. وللإجابة عن هذا التساؤل، ننطلق من معادلة الدخل التوازني في حالة الضرائب المستقلة:

$$Y^* = \frac{1}{1-b}(C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0) \qquad 01$$

ثم نقوم بإدخال التغير الحاصل على طرفي المعادلة فنحصل على:

$$Y^* + \Delta Y = \frac{1}{1-b}(C_0 + I_0 + G_0 + \Delta G - bT_0 + bR_0) \qquad 02$$

ثم بطرح المعادلة 02 من المعادلة 01 نحصل على:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}\,\Delta G \qquad 03$$

تبين لنا المعادلة رقم 03 أن التغير في الدخل ΔY هو عبارة عن حاصل ضرب التغير في الانفاق الحكومي ΔG والكسر $K_G = \frac{1}{1-b}$ الذي يمثل مضاعف الانفاق الحكومي.

وباتباع نفس المنهجية، يمكن الحصول على المضاعفات المرتبطة ببقية المتغيرات كما هو موضح في الجدول الآتي:

- **حالة الضريبة المستقلة (الثابتة)**

المضاعف	الصيغة الرياضية
مضاعف الاستهلاك	$K_C = \frac{1}{1-b}$
مضاعف الاستثمار	$K_I = \frac{1}{1-b}$
مضاعف الضريبة	$K_T = \frac{-b}{1-b}$
مضاعف التحويلات الحكومية	$K_R = \frac{b}{1-b}$

يتضح من الجدول السابق أن مضاعفات الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي متساوية في القيمة، في حين يختلف كل من مضاعف الضريبة ومضاعف التحويلات الحكومية بسبب تأثيرهما غير المباشر على الطلب الكلي من خلال الدخل المتاح أو التصرفي.

- **حالة الضريبة مرتبطة بالدخل**

المضاعف	الصيغة الرياضية
مضاعف الاستهلاك	$K_C = \frac{1}{1-b+bt}$
مضاعف الاستثمار	$K_I = \frac{1}{1-b+bt}$
مضاعف الانفاق الحكومي	$K_G = \frac{1}{1-b+bt}$
مضاعف الضريبة	$K_T = \frac{-b}{1-b+bt}$
مضاعف التحويلات الحكومية	$K_R = \frac{b}{1-b+bt}$

يتضح أن المضاعفات في حالة الضرائب التابعة للدخل تكون أصغر مقارنة بحالة الضرائب المستقلة، وذلك لأن جزء من أي زيادة في الدخل يقتطع تلقائيا في شكل ضرائب، مما يحد من الزيادة في الدخل المتاح أو التصرفي وبالتالي يضعف الأثر المضاعف للإنفاق على النشاط الاقتصادي.

د. مضاعف الميزانية المتوازنة

يعبر مضاعف الميزانية المتوازنة عن الأثر الصافي المترتب عن ارتفاع في الإنفاق الحكومي و الذي يكون ممول كليا عن طريق الزيادة في الضرائب بحيث تبقى الميزانية أي: $\Delta BS = 0$

- **مضاعف الميزانية المتوازنة في حالة الضرائب المستقلة عن الدخل**

في هذه الحالة يكون التغير في الإنفاق الحكومي مساويا إلى التغير في الضريبة الجزافية (المستقلة) أي: $\Delta G = \Delta T_0$ وبالتالي فإن:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c}(\Delta G - c\Delta T_0)$$

و بما أن $\Delta G = \Delta T_0$ فإن:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c}(\Delta G - c\Delta G)$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c}(1-c)\Delta G$$

$$\Delta Y = \Delta G$$

تعني النتيجة المتوصل إليها أن الزيادة في الضرائب الجزافية من أجل تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي سوف تؤدي إلى ارتفاع الدخل بمقدار مساوي للإنفاق الحكومي أي أن مضاعف الميزانية المتوازنة في هذه الحالة يكون مساويا للواحد.

- **مضاعف الميزانية المتوازنة لما تكون الضرائب تابعة للدخل**

لما تكون الضرائب تابعة للدخل فإن قيمة المضاعف تنخفض. و في ظل الميزانية المتوازنة، فإنه إذا تم تمويل الإنفاق الحكومي كليا بالضرائب الجزافية فإن المضاعف يكون أقل من الواحد، أي أن أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي يكون أقل من التدهور في الدخل الناجم عن ارتفاع الضرائب بحيث أن:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b-bt}\Delta G - \frac{c}{1-b-bt}\Delta T_0$$

وبما أن:

$$\Delta T_0 = \Delta G$$

فإن:

$$\Delta \mathrm{Y} = \frac{1-\mathrm{c}}{1-b-bt}\Delta G$$

$$\frac{\Delta \mathrm{Y}}{\Delta G} = \frac{1-\mathrm{c}}{1-b-bt} < 1$$

هـ. فائض الميزانية

يعرف فائض الميزانية (Budget Surplus) على أنه الفرق بين إيرادات الدولة ونفقاتها الكلية، حيث تمثل الإيرادات أساسا الضرائب، في حين تشمل النفقات كل من الإنفاق الحكومي والتحويلات الحكومية. وعليه يمكن التعبير عن فائض الميزانية كما يلي:

$$BS = T - G - R$$

وفي حالة اعتبار الضرائب دالة في الدخل فإن دالة فائض الميزانية يصبح:

$$BS = T_0 + tY\ - G - R$$

يمكننا تمثيل دالة فائض الميزانية في الشكل التالي:

الشكل رقم 31: فائض الميزانية

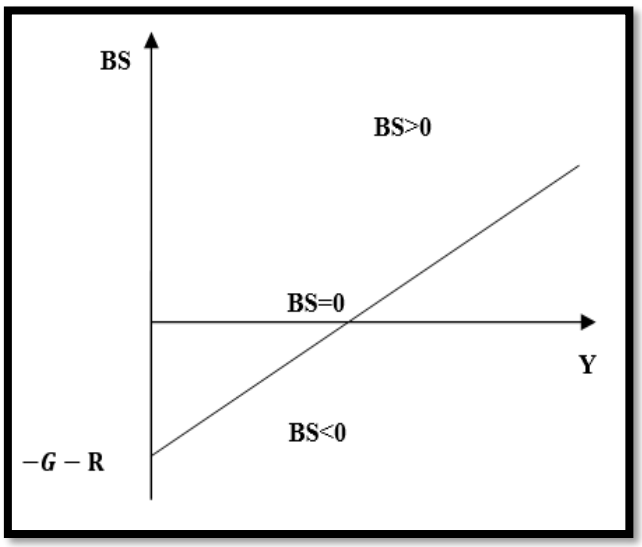

يتبين من خلال هذا الشكل أن فائض الميزانية يزداد كلما ارتفع مستوى الدخل الوطني، وذلك نتيجة ارتفاع الحصيلة الجبائية المرتبطة مباشرة بمستوى النشاط الاقتصادي. وفي المقابل، عند انخفاض مستوى الدخل، تميل الميزانية إلى تسجيل عجز، وذلك لأن النفقات الحكومية (الإنفاق والتحويلات) تصبح أكبر من الإيرادات الجبائية المتحصلة وبالتالي، فإن الوضع المالي للحكومة يتأثر بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي، حيث يتحسن في فترات الانتعاش الاقتصادي ويتدهور في فترات الركود.

و. الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية

يفترض النموذج الكينزي أن التوازن الاقتصادي قد يتحقق عند مستويات مختلفة من الدخل والإنتاج، وليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل. لذلك قد يجد الاقتصاد نفسه في حالة نقص أو زيادة في الطلب الكلي مقارنة بالمستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية. وفي هذا السياق يمكن التمييز بين حالتين أساسيتين هما:

- **الفجوة الانكماشية**

تظهر الفجوة الانكماشية عندما يكون الدخل التوازني أقل من دخل التشغيل الكامل، أي عندما يكون الطلب الكلي غير كافي لاستيعاب الإنتاج الممكن عند التشغيل الكامل للموارد. ويرمز لدخل التشغيل الكامل بـ: Y_f فإذا كان:

$$Y^* < Y_f$$

فإن الاقتصاد يعاني من فجوة انكماشية، ويمثل مقدار هذه الفجوة الفرق بين الإنفاق الكلي اللازم لتحقيق التشغيل الكامل والإنفاق الفعلي عند مستوى التشغيل الكامل. وتنتج هذه الحالة عادة عن ضعف الاستهلاك أو الاستثمار أو الإنفاق الحكومي، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وارتفاع البطالة واستغلال جزء فقط من الطاقات الإنتاجية المتاحة

ويمكن معالجة الفجوة الانكماشية من خلال اتباع سياسات توسعية مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو تشجيع الاستثمار الخاص بهدف رفع الطلب الكلي وتحقيق التشغيل الكامل.

- **الفجوة التضخمية**

تظهر الفجوة التضخمية عندما يكون الدخل التوازني أكبر من دخل التشغيل الكامل، أي عندما يفوق الطلب الكلي الطاقة الإنتاجية المتاحة عند التشغيل الكامل، أي أنه إذا كان:

$$Y^* > Y_f$$

فإن الاقتصاد يعاني من فجوة تضخمية، وفي هذه الحالة يكون حجم الإنفاق الكلي أكبر من المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، مما يولد ضغوط تضخمية نتيجة التنافس على موارد إنتاجية أصبحت مستغلة بالكامل. ويؤدي استمرار هذه الحالة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار دون أن يصاحبه ارتفاع مماثل في الإنتاج الحقيقي، نظرا لبلوغ الاقتصاد حدود طاقته الإنتاجية. ولمعالجة الفجوة التضخمية تلجأ السلطات الاقتصادية إلى سياسات انكماشية مثل تخفيض الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب أو تشديد السياسة النقدية، بهدف تقليص الطلب الكلي وإعادته إلى المستوى المتوافق مع التشغيل الكامل.

ثانيا. تحديد دخل التوازن في اقتصاد مفتوح

لقد انطلق التحليل السابق من فرضية الاقتصاد المغلق، أي الاقتصاد الذي لا تربطه أي علاقات اقتصادية بالعالم الخارجي، حيث يقتصر النشاط الاقتصادي فيه على التفاعلات القائمة بين القطاعات الداخلية فقط. وقد ساهم هذا الافتراض في تبسيط دراسة آليات تحديد الدخل التوازني وإبراز دور مكونات الطلب الكلي الداخلية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي. غير أن هذا الافتراض يبقى بعيد عن الواقع الاقتصادي المعاصر، إذ لا يوجد اقتصاد وطني قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي المطلق أو الانعزال الكامل عن بقية اقتصادات العالم. ومن ثم، يصبح من الضروري توسيع النموذج السابق بإدراج القطاع الخارجي والانتقال من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح.

أ. مكونات القطاع الخارجي

يقصد بالقطاع الخارجي مجموع المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني ببقية دول العالم، والتي تتجسد أساسا في عمليات التصدير والاستيراد. ويترتب على إدراج هذا القطاع ظهور عنصر جديد في الطلب الكلي يتمثل في الطلب الخارجي على الإنتاج المحلي (الصادرات)، وفي المقابل يظهر تسرب إضافي من الدورة الاقتصادية يتمثل في الواردات.

- **الصادرات**

تمثل الصادرات قيمة السلع والخدمات المنتجة محليا والمباعة إلى الخارج، ولذلك فإنها تشكل إضافة إلى الطلب الكلي وتسهم في زيادة الإنتاج والدخل الوطني. وتتحدد الصادرات في الواقع بعدة عوامل، من أهمها مستوى الدخل في الدول

الأجنبية، مستويات الأسعار في الداخل و في الخارج، التعريفة الجمركية، سعر الصرف. و منه يمكننا القول أن الصادرات تتأثر بعوامل خارجية و بالتالي يمكننا اعتبارها كمتغيرة مستقلة، أي أنها تعطى من خارج النموذج، ومن ثم تكتب دالة الصادرات على النحو الآتي:

$$X = X_0$$

حيث تمثل X_0 قيمة الصادرات المستقلة، وتمثل بيانيا كالآتي:

الشكل رقم 32: منحنى دالة الصادرات

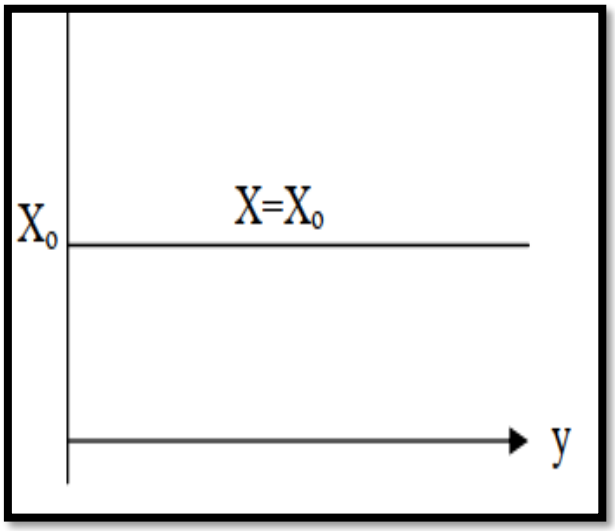

- **الواردات**

تمثل الواردات قيمة السلع والخدمات المنتجة في الخارج والمقتناة من قبل المقيمين داخل الاقتصاد الوطني. ونظرا لأن الإنفاق الموجه نحو الواردات لا يولد دخلا لعوامل الإنتاج المحلية، فإنه يمثل تسربا من الدورة الاقتصادية، ومن ثم يطرح من الطلب الكلي عند تحديد الدخل التوازني. وعلى خلاف الصادرات، ترتبط الواردات عادة بمستوى الدخل الوطني، إذ تؤدي الزيادة في الدخل إلى ارتفاع القدرة الشرائية ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات الأجنبية ولتبسيط التحليل، يفترض وجود علاقة خطية بين الواردات والدخل الوطني، بحيث تكتب دالة الواردات كما يلي:

$$M = M_0 + mY$$

مع m الميل الحدي للاستيراد و M_0الواردات المستقلة عن الدخل، وتمثل بيانيا كالآتي:

الشكل رقم33: منحنى دالة الواردات

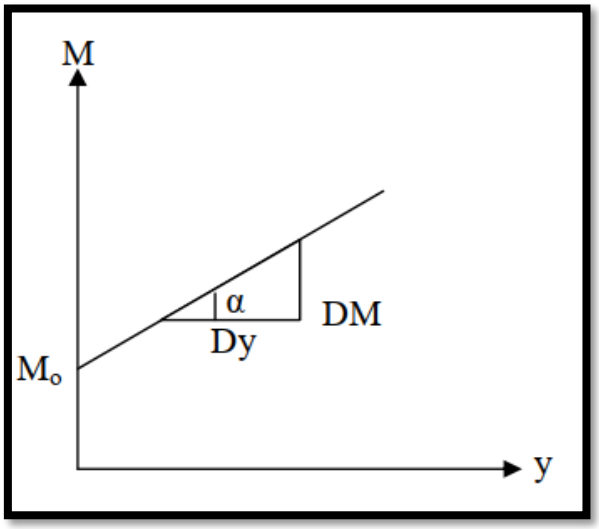

بإدراج القطاع الخارجي في النموذج، لم يعد الطلب الكلي يقتصر على الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي فقط بل أصبح يشمل أيضا صافي الصادرات، أي الفرق بين الصادرات والواردات. وعليه تكتب دالة الطلب الكلي في الاقتصاد المفتوح كما يلي:

$$AD = C + I + G + (X - M)$$

وبالتعويض عن دالتي الصادرات والواردات نحصل على:

$$AD = C + I + G + [X_0 - (M_0 - mY)]$$

ويتضح من هذه العلاقة أن الصادرات تمثل حقنا إضافيا في الاقتصاد، في حين تمثل الواردات تسربا من الدورة الاقتصادية، الأمر الذي يجعل صافي الصادرات أحد المحددات الأساسية للدخل التوازني في الاقتصاد المفتوح.

ب. تحديد الدخل التوازني

سيتم تحديد الدخل التوازني في اقتصاد مفتوح مع التمييز بين حالتين أساسيتين: حالة الضرائب المستقلة عن الدخل وحالة الضرائب المرتبطة بالدخل، وذلك بالاعتماد على طريقتي العرض الكلي والطلب الكلي، وطريقة التسربات والحقن.

- **حالة الضريبة مستقلة**

وفقا لهذا الافتراض يمكن تحديد معادلات النموذج كما يلي:

$$\begin{cases} C = C_0 + bY_d \quad , \quad Y_d = Y - T_x + R \\ I = I_0 \\ G = G_0 \\ T_x = T_0 \\ R = R_0 \\ X = X_0 \\ M = M_0 + m\,Y \end{cases}$$

ولتحديد دخل التوازن يمكن الاعتماد على إحدى الطريقتين إما متطابقة "الطلب الكلي - العرض الكلي" أو متطابقة "التسرب – الحقن".

1. طريقة العرض الكلي والطلب الكلي (التدفقات العينية)

ننطلق من شرط التوزان حيث:

$$\mathrm{AS} = \mathrm{AD} \rightarrow \mathrm{Y} = \mathrm{C} + \mathrm{I} + G + (X - M)$$

وبتعويض الدوال السابقة في معادلة شرط التوازن نحصل على:

$$Y = C_0 + bY_d + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - m\,Y \quad , \quad Y_d = Y - T_0 + R_0$$

$$Y = C_0 + b(Y - T_0 + R_0) + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - m\,Y$$

$$Y(1 - b) = C_0 + I_0 - bT_0 + bR_0 + G_0 + X_0 - M_0 - m\,Y$$

$$\mathrm{Y}^* = \frac{1}{1 - \mathrm{b} + m}(C_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - bT_0 + bR_0)$$

2. طريقة التسرب-الحقن (التدفقات النقدية)

شرط التوازن هو:

$$\mathrm{S} + \mathrm{T} + M = \mathrm{I} + \mathrm{G} + \mathrm{R} + \mathrm{X}$$

نعلم أن:

$$\begin{cases} \mathrm{S} = -\mathrm{C}_0 + (1 - \mathrm{b})\mathrm{Y}_\mathrm{d} \\ Y_d = Y - T_0 + R_0 \end{cases}$$

وبتعويض الدوال السابقة في معادلة شرط التوازن نحصل على:

$$-C_0 + (1 - b)(Y - T_0 + R_0) + T_0 + M_0 + m\,Y = I_0 + G_0 + R_0 + X_0$$

$$-C_0 + (1 - b)Y - (1 - b)T_0 + (1 - b)R_0 + T_0 + M_0 + m\,Y = I_0 + G_0 + R_0 + X_0$$

بتبسيط المعادلة المعادلة السابقة نحصل على:

$$Y(1 - b + m) = C_0 + I_0 - bT_0 + bR_0 + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Y^* = \frac{1}{1-b+m}(C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0)$$

- **حالة الضريبة مرتبطة بالدخل**

وفقا لهذا الافتراض يمكن تحديد معادلات النموذج كما يلي:

$$\begin{cases} C = C_0 + bY_d \quad , \quad Y_d = Y - T_x + R \\ I = I_0 \\ G = G_0 \\ T_x = T_0 + tY \\ R = R_0 \\ X = X_0 \\ M = M_0 + m\,Y \end{cases}$$

ولتحديد دخل التوازن يمكن الاعتماد على إحدى الطريقتين إما متطابقة "الطلب الكلي - العرض الكلي" أو متطابقة "التسرب – الحقن".

1. طريقة العرض الكلي والطلب الكلي (التدفقات العينية)

ننطلق من شرط التوزان حيث:

$$\mathrm{AS} = \mathrm{AD} \rightarrow \mathrm{Y} = \mathrm{C} + \mathrm{I} + G + (X - M)$$

وبتعويض الدوال السابقة في معادلة شرط التوازن نحصل على:

$$Y = C_0 + bY_d + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - m\,Y \quad , \quad Y_d = Y - (T_0 + tY) + R_0$$

$$Y = C_0 + b(Y - T_0 - tY + R_0) + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - m\,Y$$

$$Y(1 - b + bt + m) = C_0 + I_0 - bT_0 + bR_0 + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Y^* = \frac{1}{1-b+bt+m}(C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0)$$

2. طريقة التسرب-الحقن (التدفقات النقدية)

شرط التوازن هو:

$$S + T + M = I + G + R + X$$

نعلم أن:

$$\begin{Bmatrix} \mathrm{S} = -\mathrm{C_0} + (1 - \mathrm{b})\mathrm{Y_d} \\ Y_d = Y - (T_0 + tY) + R_0 \end{Bmatrix}$$

وبتعويض الدوال السابقة في معادلة شرط التوازن نحصل على:

$$-C_0 + (1-b)(Y - T_0 - tY + R_0) + T_0 + tY + M_0 + m\,Y = I_0 + G_0 + R_0 + X_0$$

$$-C_0 + (1-b)Y - (1-b)T_0 - (1-b)tY + (1-b)R_0 + T_0 + tY + M_0 + m\,Y = I_0 + G_0 + R_0 + X_0$$

بتبسيط المعادلة المعادلة السابقة نحصل على:

$$Y(1 - b + bt + m) = C_0 + I_0 - bT_0 + bR_0 + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Y^* = \frac{1}{1 - b + bt + m}(C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0)$$

تجدر الإشارة إلى أنه لو كان الاستثمار مرتبط بالدخل أي:

$$I = I_O + eY$$

فإن منهجية اشتقاق الدخل التوازني تبقى دون تغيير سواء في حالة الضرائب المستقلة أو في حالة الضرائب المرتبطة بالدخل، حيث تعتمد نفس خطوات التحليل السابقة. غير أن هذا الافتراض يؤدي فقط إلى تعديل قيمة المضاعف الكينزي، من خلال إدراج الميل الحدي للاستثمار ضمن مقام معادلة التوازن، مما ينعكس على درجة استجابة الدخل التوازني للصدمات الاقتصادية، دون أي تغيير في البنية العامة للنموذج أو طريقة الحل. وعليه، تصبح عبارة الدخل التوازني تصبح كالتالي:

- **حالة ضريبة مستقلة**

$$Y^* = \frac{1}{1 - b - e + m}(C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0)$$

- **حالة الضريبة مرتبطة بالدخل**

$$Y^* = \frac{1}{1 - b - e + bt + m}(C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0)$$

ح. تحليل المضاعفات في نموذج اقتصاد مفتوح

لغرض التبسيط وتجنب تكرار خطوات الاشتقاق، سيتم عرض الاشتقاق التفصيلي لمضاعف الواردات كمثال، في حين سيتم تقديم نتائج المضاعفات المرتبطة ببقية المتغيرات مباشرة. وفي هذا السياق، نفترض حدوث زيادة في الواردات المستقلة بمقدار ΔM_0 لتصبح $M = M_0 + \Delta M_0 + m\,Y$ ثم نحلل أثر هذا التغير على الدخل التوازني.

ننطلق من معادلة الدخل التوازني في حالة الضرائب المستقلة:

$$Y^* + \Delta Y = \frac{1}{1 - b + bt + m}(C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0) \qquad 01$$

ثم نقوم بإدخال التغير الحاصل على طرفي المعادلة فنحصل على:

$$Y^* + \Delta Y = \frac{1}{1 - b + bt + m}(C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0 - \Delta M_0) \qquad 02$$

ثم بطرح المعادلة 02 من المعادلة 01 نحصل على:

$$\Delta Y = -\frac{1}{1-b+bt+m}\,\Delta M_0 \qquad 03$$

تشير هذه النتيجة إلى أن أي زيادة في الواردات تؤدي إلى انخفاض في الدخل التوازني، وأن مقدار هذا الانخفاض في الدخل ΔY هو عبارة عن حاصل ضرب التغير في الواردات ΔG والكسر $K_M = -\frac{1}{1-b+bt+m}$ الذي يمثل مضاعف الواردات.

وباتباع نفس المنهجية، يمكن الحصول على المضاعفات المرتبطة ببقية المتغيرات كما هو موضح في الجدول الآتي:

- **حالة الضريبة المستقلة (الثابتة)**

المضاعف	الصيغة الرياضية
مضاعف الاستهلاك	$K_C = \frac{1}{1-b+m}$
مضاعف الاستثمار	$K_I = \frac{1}{1-b+m}$
مضاعف الضريبة	$K_T = \frac{-b}{1-b+m}$
مضاعف التحويلات الحكومية	$K_R = \frac{b}{1-b+m}$
مضاعف الواردات	$K_M = -\frac{1}{1-b+m}$
مضاعف الصادرات	$K_X = \frac{1}{1-b+m}$

- **الضريبة مرتبطة بالدخل**

المضاعف	الصيغة الرياضية
مضاعف الاستهلاك	$K_C = \frac{1}{1-b+bt+m}$
مضاعف الاستثمار	$K_I = \frac{1}{1-b+bt+m}$
مضاعف الضريبة	$K_T = \frac{-b}{1-b+bt+m}$
مضاعف التحويلات الحكومية	$K_R = \frac{b}{1-b+bt+m}$
مضاعف الواردات	$K_M = -\frac{1}{1-b+bt+m}$
مضاعف الصادرات	$K_X = \frac{1}{1-b+bt+m}$
مضاعف الاستهلاك	$K_C = \frac{1}{1-b+bt+m}$

يتبين من تحليل المضاعفات في الاقتصاد المفتوح أن قيمة المضاعف تتأثر بشكل مباشر بدرجة انفتاح الاقتصاد حيث يؤدي إدراج القطاع الخارجي إلى ظهور الميل الحدي للاستيراد في مقام معادلة الدخل التوازني، مما يضيف تسرب جديد إلى الدورة الاقتصادية ويقلل من قوة الأثر المضاعف لمكونات الإنفاق الكلي. كما يتضح أن جميع مضاعفات مكونات الطلب الكلي (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، الصادرات) تأخذ قيم متساوية من حيث المقدار في كل حالة، بينما تختلف فقط في الإشارة بالنسبة للمكونات التي تمثل تسربات مثل الواردات والضرائب. ويعكس ذلك الطبيعة البنيوية للنموذج الكينزي القائم على التفاعل بين الحقن والتسربات وعليه، يمكن القول إن فعالية السياسات الاقتصادية في التأثير على مستوى الدخل التوازني تكون أعلى في الاقتصادات المغلقة مقارنة بالاقتصادات المفتوحة، وذلك بسبب محدودية التسربات في الحالة الأولى وازديادها في الحالة الثانية.

خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه المطبوعة تقديم عرض منهجي متكامل لأهم المفاهيم والنماذج التي تشكل الأساس النظري للتحليل الاقتصادي الكلي، وذلك من خلال تناول طبيعة الاقتصاد الكلي ومجالات اهتمامه، واستعراض مختلف المؤشرات المعتمدة في قياس النشاط الاقتصادي، وصولا إلى دراسة النماذج النظرية المفسرة للتوازن الاقتصادي العام في كل من الفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي.

وقد بينت مختلف المحاور أن فهم الظواهر الاقتصادية الكلية يقتضي الإحاطة بالعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية، مثل الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار والإنفاق الحكومي والتبادل الخارجي، باعتبارها مكونات مترابطة تحدد في مجموعها مستوى النشاط الاقتصادي واتجاهاته. كما أبرزت أن النماذج الاقتصادية لا تمثل مجرد بناءات نظرية مجردة، بل تعد أدوات تحليلية أساسية لفهم آليات عمل الاقتصاد وتفسير الاختلالات التي قد تعترضه، وتقييم آثار السياسات الاقتصادية المختلفة على الأداء الاقتصادي الكلي.

وفي ضوء ذلك، فإن استيعاب المفاهيم والنماذج التي تناولتها هذه المطبوعة لا يقتصر على الجانب المعرفي النظري فحسب، بل يشكل قاعدة علمية ضرورية لفهم القضايا الاقتصادية المعاصرة وتحليلها وفق منهجية علمية سليمة كما يمثل مدخل أساسي للتعمق في مجالات أكثر تقدما في الاقتصاد الكلي، كالنمو الاقتصادي، والسياسات الاقتصادية، والتقلبات الدورية، والعلاقات الاقتصادية الدولية. وعليه، فإن هذه المطبوعة تشكل لبنة أساسية في تكوين الطالب، وتمكنه من اكتساب الأدوات التحليلية اللازمة لفهم الواقع الاقتصادي وتفسيره، بما يسهم في تنمية قدراته العلمية والبحثية في مجال الاقتصاد الكلي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. الأفندي، محمد أحمد .(2012) .*مقدمة الاقتصاد الكلي* (الطبعة الثانية). صنعاء: دار الكتاب الجامعي.
2. الأفندي، محمد أحمد .(2020) .*النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية* (الجزء الأول). مركز الكتاب الأكاديمي.
3. الجراح، محمد بن عبد الله. المحيميد، أحمد بن عبد الكريم .(2017) .*مبادئ الاقتصاد الكلي (مفاهيم وأساسيات)* (الطبعة السادسة).
4. الدكماوي، محمد عبد العظيم .(2015) .*مبادئ علم الاقتصاد* .الإمارات العربية المتحدة: مكتبة الفلاح.
5. السمان، محمد مروان وآخرون .(2009) . *مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي والكلي* .عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
6. حشيش، عادل أحمد. عوض الله، زينب حسن .(1999) .*مبادئ علم الاقتصاد* .الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
7. خضور، رسلان. إبراهيم، غسان .(2020) .*علم الاقتصاد* .منشورات الجامعة الافتراضية السورية.
8. صخري، عمر .(2005) .*التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)* (الطبعة الخامسة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
9. عبد الحميد، عبد المطلب .(1998) .*السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي* .القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
10. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر .(1997) .*النظرية الاقتصادية الكلية* .القاهرة: الدار الجامعية.
11. عايب، وليد عبد الحميد .(2010) .*الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي* .مكتبة حسن العصرية.
12. مرعوش، إكرام .(2021) .*التحليل الاقتصادي الكلي: دروس وتمارين محلولة* .الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع .
13. محمود، يونس .(1992) .*مقدمة في علم الاقتصاد* .بيروت: الدار الجامعية.
14. بن حمودة، سكينة .(2009) .*مدخل الاقتصاد* .الجزائر: دار المحمدية العامة.
15. سميسم، سلام .(2010) .*التوازن الاقتصادي العام* .عمان: دار مجدلاوي.